

٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا

"التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في
البنوك وأثرها على الضرائب"

رسالة ماجستير

مقدمة من

برهان حسني حسن عمر

إشرافه

الدكتور - هشام جبر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية
نابلس / فلسطين

٢٠٠٣

قرار لجنة المناقشة

"التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في
البنوك وأثرها على الضرائب"

إعداد الطالب

برهان حسني حسن عمر

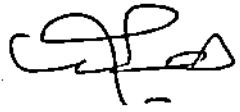
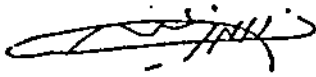
إشرافه

الدكتور - هشام جبر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية
نابلس / فلسطين

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣ وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة :

- | | | |
|--------------------------|-----------------|---|
| ١- الدكتور هشام جبر | رئيساً ومشرفاً |  |
| ٢- الدكتور فاروق زعيتر | ممتحناً خارجياً |  |
| ٣- الدكتور مفيد أبو زنت | ممتحناً خارجياً |  |
| ٤- الدكتور حسن السفاريني | ممتحناً داخلياً |  |

إهداء

الى

..... والدي

..... اخوتي واخواتي

..... وطني الغالي

شكر وتقدير

- أتقدم بالشكر والامتنان للذين ساهموا في اخراج رسالتي الى حيز النور ، و اخص بالذكر الدكتور هشام جبر والذي أشرفه على رسالتي بفكره وعلمه
- كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور فاروق زحيتي ، والدكتور مفيد ابو زنت والدكتور حسن السفاريني ، ولما قدموا من ملاحظات وتوجيهات حول الرسالة .
- كما أتقدم بالشكر والتحية لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العليا ، خاصة قسم المناهج التربوية ، والذين ساهموا من خلال دراستي للحصول على درجة الماجستير
- كما أتقدم بالشكر والتقدير للعاملين في الجهاز المصرفي ، خاصة الزملاء الذين قدموا لنا البيانات والمعلومات اللازمة في اعداد وتعبئة استبانة الدراسة
- كما أتقدم بالشكر والامتنان الى بنك الاردن وادارته على ما قدموا لي من مساعدة أثناء دراستي للحصول على درجة الماجستير

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ج
شكر وتقدير	ط
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشغال البيانية	ح
قائمة الملاحق	ط
ملخص الدراسة	ي

الفصل الأول المقدمة

المقدمة	٣
- مشكلة الدراسة	٤
- أهداف الدراسة	١١
- أهمية الدراسة	١١
- فرضيات الدراسة	١٣
- منهجية الدراسة	١٣
- مجتمع الدراسة	١٣
- محدودات الدراسة	١٤

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الفلسطيني

الجزء الأول - الجهاز المصرفي الفلسطيني	١٥
- تطور الجهاز المصرفي	١٦
- مكونات الجهاز المصرفي	٢٠
- التطورات المصرفية للجهاز المصرفي	٢٥
الجزء الثاني - الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية	٣١
- تعريف الديون المتعثرة	٣٣
- مفهوم التعثر مالياً واقتصادياً	٣٣
- دراسات سابقة لأسباب تعثر الديون	٣٦
- تصنيف التسهيلات الائتمانية ومعايير ادراجها كديون متعثرة	٣٩
- إشارات الانذار المبكر لتعثر الديون (مظاهر التعثر)	٤١
- أسباب تعثر التسهيلات المصرفية	٤٩

الجزء الثالث - تكوين المخصصات للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك

- ٦٠ العاملة في فلسطين
- ٦٤ - حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.....
- ٦٤ - حسب نشرات البنك المركزي الاردني.....

الفصل الثالث الضرائب

- الجزء الأول - الجانب الضريبي من الدراسة ٧٠
- مفهوم الضريبة ٧٠
- خصائص الضريبة ٧٠
- اصداف النظام الضريبي ٧١
- تاريخ الضرائب في فلسطين ٧٤
- الضريبة على شركات الأموال ٧٦
- الجزء الثاني - النواحي الضريبية وأثرها على البنوك التجارية لكل من ٧٩
- الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها ٨٠
- مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ٨٤
- الفوائد المعلقة ٩٥

الفصل الرابع منهجية الدراسة

- منهجية الدراسة ١٠٥
- إعداد أداة الدراسة (الامتبارنة) ١٠٥
- توزيع الامتبارنة ١١١
- عينة الدراسة ١١٣
- التحليل الإحصائي ١١٣

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

- إختيار الفرضيات ١١٤
- نتائج الدراسة ١٣٨
- الخلاصة و التوصيات ١٣٣
- قائمة المراجع ١٣٧
- الملاحق ١٤٣

قائمة الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
١	التصنيفات ومؤسساتها للبنوك العاملة في فلسطين خلال الأعوام ٩٩-٢٠٠٠/٦/٣٠	٦
٢	البنوك الوطنية العاملة في فلسطين ومحدد فروغها كما هي في ٢٠٠١/٨/٣١	٢١
٣	البنوك العربية العاملة في فلسطين ومحدد فروغها كما هي في ٢٠٠١/٨/٣١	٢٢
٤	البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين ومحدد فروغها كما هي في ٢٠٠١/٨/٣١	٢٢
٥	ترتيب عدد من البنوك العاملة في فلسطين حسب موجوداتها، صافي الربح .	
٢٣	الودائع، التصنيفات كما هي في ٢٠٠١/١٢/٣١	٢٣
٦	الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (٩٦-٢٠٠١)	٢٥
٧	توزيع التصنيفات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة	٢٨
٨	الميزانية الموحدة لفروغ البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية	٣٠
٩	حصة البنوك الأردنية من النشاط المصرفي لعام ٩٨	٣٠
١٠	التصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في فلسطين ومخصص الديون	
٨٦	المشكوك فيها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢/٦/٣٠	٨٦
١١	التصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل عدد من البنوك العاملة في فلسطين	
٨٨	ومخصصات الديون المشكوك فيها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١	٨٨
١٣	نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي التصنيفات الممنوحة من قبل البنوك الأردنية	٨٩
١٢	ارقام فقرات اسباب التعثر لكل من البنوك والعمل والاسباب الاخرى حسب	
١١٠	استبانة الدراسة	١١٠
١٤	توزيع الاستبانة على لجنة الدراسة	١١١
١٥	لجنة الدراسة حسب جنسية البنك والمؤهل العلمي والخبرات لمسؤول التصنيفات	١١٢
١٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات لجنة الدراسة	١١٦
١٧	النسب المؤية لاسباب عدم استخدام مقياس (Z-Score)	١١٩
١٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التصنيفات	١١٨
١٣١	المصرفية من الهم الى الأقل أهمية	١٣١
١٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاجراءات التي يتبعها	
١٣٤	البنك للحد من تعثر سداد الديون .	١٣٤

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	محتوان الجدول	رقم الصفحة
١	الشكل البياني للتصاريح المصرفية ومخصصاتها للبنوك العاملة في فلسطين للفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٣/٦/٣٠	٨٧
٢	الشكل البياني لاسباب تعثر الديون في البنوك التجارية	١١٧
٣	الشكل البياني لترتيب شروط منع التصاريح من الاعم الى الاقل اهمية--	١٢٢
٤	الشكل البياني للاجراءات التي يتبعها البنك للحد من تعثر الديون من الاعم الى الاقل اهمية -	١٢٥

قائمة الملاحق

رقم الملحق

عنوان الملحق

- ١ - استبانة الدراسة-----
- ٢ - نتائج الاستبانة من حيث المتوسط الحسابي-----
- ٣ - الانحراف المعياري-----

ملخص الدراسة

تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع المصرفي في كافة دول العالم ، لما لتلك الظاهرة من تأثيرات كبيرة على البنوك بشكل خاص ، والاقتصاد بشكل عام ، وحيث ان القطاع المصرفي الفلسطيني يعاني من مشكلة الديون المتعثرة في ظل ظروف غير طبيعية تختلف عن بقية ظروف دول العالم ، متمثلة في الظروف السياسية السائدة ، واجراءات الاحتلال المتواصلة من اغلاق وحصار وخنق الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته ، كل ذلك زاد من ظاهرة تعثر الديون في القطاع المصرفي الفلسطيني ، وتأكيداً لما سبق واستناداً الى الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ، تبين ان التسهيلات المصرفية انخفضت عن نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ ٣١٨.٩٣ مليون دولار أي بنسبة ٢٣.٦٨٪ ، في حين زادت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها خلال نفس الفترة مبلغ ٢٦.٥ مليون دولار أي بنسبة ٤٠.٣٨٪.

لذلك فإن الهدف من هذه الدراسة التعرف على اهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في القطاع المصرفي الفلسطيني . ومعرفة أثرها مصرفياً وضريبياً ، ولتحقيق تلك الأهداف ، قام الباحث بصياغة عدد من الفرضيات ، وللتحقق منها ، قام الباحث بتطوير استبانة خاصة اشتملت على عدة مجالات وهي :-

- الجزء الأول : معلومات عن البنك من حيث الجنسية ، ومعلومات عن مسؤول التسهيلات من حيث المؤهل العلمي والخبرة.
 - الجزء الثاني : يتكون من ٤٢ فقرة تتضمن اسباب تعثر الديون والناجمة عن كل من البنك ، والعميل واسباب اخرى.
 - الجزء الثالث : درجة استخدام مقياس z-score في الدراسات الائتمانية للتنبؤ بالفشل.
- بالاضافة الى الاجراءات التي يتبعها البنك في منح التسهيلات والحد من تعثر الديون.
- قام الباحث باعداد استبانة الدراسة استناداً الى دراسات سابقة في هذا المجال ، اضافة الى خبرته المصرفية ، وقام بعرضها على لجنة من المحكمين العاملين في القطاع المصرفي .
- وقد تم تطبيق الدراسة على عينة الدراسة ، وتم توزيع الاستبانة على مسؤولي فروع البنوك التجارية في كل من مدن جنين ، نابلس ، رام الله والخليل وقد بلغ عددهم (٣٨) تمثل (٨٢.٦٪) من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (٤٦) . وكانت نسبة المستجيبين من عينة الدراسة (٨٩.٤٧٪) .

وقد اعتمد الباحث في الدراسة على البرنامج الإحصائي SPSS ، في تحليل نتائج الدراسة ، واستخدم المعالجات الإحصائية التالية :

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

- النسب المئوية والتكرارات .

إضافة إلى تحليل البيانات المصرفية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ، فيما يتعلق بمخصصات الديون المتعثرة وفوائدها المعلقة .

وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- تم رفض جميع فرضيات الدراسة ، اذ تبين أن كل من البنوك والعملاء والعوامل الاخرى لها علاقة في تعثر التسهيلات ، وتبين أن تأثير إدارة البنك بنسبة (٣١.٤٧٪) ، وإدارة العميل بنسبة (٣٥.٤٣٪) ، والعوامل الاخرى بنسبة (٣٣.١٪) ، ومن ناحية البنك تبين أن اكثر العوامل يؤثر في تعثر الديون ، منح تسهيلات بناءا على علاقات شخصية بنسبة (٧٩.٤٪) . ومن ناحية العملاء ، فان اكثر العوامل تأثيرا ضعف الادارة ، والإدارة المالية بنسبة (٨٧.٦٪) ، وأما من ناحية العوامل الأخرى والخارجة عن نطاق الطرفين ، فان اكثر العوامل تأثيرا الظروف والاعلاقات المتواصلة بنسبة (٨٥.٢٪) .

- تبين أن (٧٦.٤٪) من عينة الدراسة لا تستخدم مقياس Z-SCOURE للتنبؤ بالفشل في الدراسات الائتمانية ، وكان اكثر الأسباب عدم المعرفة بالمقياس بنسبة (٤٢.٣٣٪) .

- تبين ان اهم شرط لمنح التسهيلات المصرفية ، سيرة العميل الذاتية ومسلكيته بنسبة (٧٢.٤٪) . وان أهم الإجراءات للحد من تعثر الديون هو اخذ الضمانات الكافية بنسبة (٥٣.٦٪) ، وافضل وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة المتابعة واجراء التسويات بنسبة (٨٤.٨٪) ، في حين ان الاجراءات القانونية للحصول بنسبة (٥٦.٤٪) .

- تبين من الناحية الضريبية وجود علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب ، نظرا لان مخصصات تلك الديون وفوائدها المعلقة زادت من قيمة الضرائب المطلوبة من البنوك بمبلغ (٣٣.٨) مليون دولار ، منها (٨.٧) مليون دولار بسبب اعتماد الإدارة الضريبية للفوائد المعلقة ضمن الوعاء الضريبي ، على اساس الاستحقاق بدلا من اساس النقدي ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان احتساب الضريبة تم على اساس النسبة السائدة حاليا (٢٠٪) ، في حين كانت النسبة السابقة (٣٨.٥٪) ، وهذا يعني ان الضرائب المطلوبة من البنوك اكثر من ذلك بكثير ، ولكن تم الاحتساب لبيان الاثر الضريبي .

وبناءً على النتائج السابقة ، قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات المصرفية والقضائية والضريبية. وملخص هذه التوصيات على النحو التالي :-

١- مصرفياً ..

- تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية في البنوك التجارية.
- توثيق التسهيلات وضماناتها قبل المنح .
- المتابعة المستمرة للتسهيلات المصرفية .
- تشكيل دوائر تحصيل للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها .
- تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك التجارية .

٢- قضائياً..

- انشاء قسم متخصص لقضايا البنوك في المحاكم الفلسطينية من خلال قضاء ومحامين يتمتعون بخبرات مصرفية من اجل متابعة قضايا الديون المتعثرة في البنوك بشكل اكثر فاعلية .

٣- ضريبياً..

- اعتماد الفوائد المعلقة للديون المتعثرة في البنوك التجارية ضمن الوعاء الضريبي على الاساس النقدي بدل من اساس الاستحقاق وبشروط .

" الفصل الأول "

* المقدمة .

* أسباب الدراسة

* أهداف الدراسة

* مشكلة الدراسة

* فرضية الدراسة

* منهجية الدراسة

* مجتمع وعينة الدراسة

* محدوديات الدراسة

المقدمة :-

يعتبر القطاع المصرفي أحد المقومات الرئيسية في الاقتصاد الوطني لكل بلد ، وتقوم السلطة النقدية بتنظيم أعمال الجهاز المصرفي ، وعلى الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها فلسطين إلا أن الجهاز المصرفي الفلسطيني تطور تدريجياً ، ففي الفترة ما قبل عام ١٩٤٨ عملت العديد من المصارف ومؤسسات التمويل وكان من أهمها البنك العربي الذي تأسس عام ١٩٣٠ في مدينة القدس وتوسع في المدن الفلسطينية ، وحتى عام ١٩٦٧ بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة ٨ بنوك لها ٣٢ فرعاً ، وفي قطاع غزة ٦ بنوك لها ٧ فروع .

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ كان من ضمن سياساته إغلاق جميع البنوك العاملة في الضفة وغزه ، وبدأت المصارف الإسرائيلية بمزاولة النشاط المصرفي في الأراضي الفلسطينية من خلال ٦ مصارف لها ٣٩ فرعاً وخلال فترة الثمانينات تم السماح لبنك فلسطين لمزاولة نشاطه في قطاع غزة وبنك أردني لمزاولة نشاطه في الضفة الغربية .

بعد قدوم السلطة الفلسطينية تأسست سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٤/٤/١ ، وسعت منذ نشأتها إلى تشجيع نمو البنوك الوطنية ، فزاد عدد البنوك الوطنية اذ بلغ عددها في شهر ايلول من عام ٢٠٠١ ١٠ بنوك لها ٥٧ فرعاً ، في حين بلغ عدد البنوك الأجنبية ١٣ بنكاً ولها ٦٨ فرعاً (دراسات ونشرات عن سلطة النقد الفلسطينية) . وقامت سلطة النقد الفلسطينية بالرقابة على البنوك وذلك من خلال قوانين وأنظمة وتعليمات وأعراف تحكم العمل المصرفي ، وذلك لحماية أموال المودعين وتنمية حقوق المساهمين وتطوير الأنشطة المصرفية لتساعد في النمو الاقتصادي للبلاد ، وتواكب تطور الاعمال المصرفية في العالم .

ونتيجة التحديات التي لا يزال يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال واجراءاته من حصار واغلاق ، واجهت البنوك الآثار السلبية للحصار من الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم والتغير في أسعار العملات ، وبالتالي عانت البنوك من ظاهرة الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها وأصبحت هذه الظاهرة مشكلة رئيسية تعاني منها كافة البنوك ، لما لها من أثر على الإيرادات والسيولة والربحية ، الأمر الذي جعل معظم البنوك تعتمد إلى دراسة سياساتها واجراءاتها الائتمانية ، لتتناسب مع المتغيرات ، وذلك محافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين كما ذكر.

وبناءً على ما سبق وحيث أن ظاهرة الديون المتعثرة تشكل عبئاً على العملاء المتعثرين وعلى خزانة الدولة من حيث انخفاض الإيرادات الضريبية ، وذلك بسبب توقف النشاط التجاري للعملاء المتعثرين ، كما تؤثر على البنوك من خلال زيادة الضرائب المدفوعة بسبب مخصصات تلك الديون وفوائدها المعلقة ، رأى الباحث القيام بدراسة هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها وبيان أثر تلك الظاهرة على الضرائب .

أولاً:- مشكلة الدراسة :-

زادت التسهيلات المصرفية المتعثرة بشكل تراكمي مؤخراً خلال السنوات الاخيره في البنوك حتى أصبحت هذه الظاهرة جديرة بالمراجعة والبحث والتحليل والتقييم ، والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة التسهيلات ، وهل التسهيلات المتعثرة هي نتيجة لسياسات الائتمان المصرفي أم هي لظروف السوق المصرفي وأسواق المال والمتغيرات الاقتصادية ، أم هي نتيجة لسلوكيات العميل .

ان مشكلة الديون المتعثرة مشكلة عامة في العالم ، اذ واجهت البنوك العربية خلال السنوات الثلاث الماضية قدراً من الديون المشكوك في تحصيلها ، والتي لم تكن متوقعة سواء من حيث حجمها أو درجة خطورتها ، ففي مصر تقدر ديون القطاع الخاص من البنوك بمبلغ ٦٣٥٦ مليار جنيه مصري ، منها حوالي ٢٥٪ بالنقد الأجنبي ، وتبلغ حجم الديون المشكوك في تحصيلها من إجمالي تلك الديون البالغة ١٠٢٧١ مليار جنيه عام ١٩٨٥ حوالي ٢٠٪ ، وهذه النسبة كبيرة ، وفي الامارات العربية المتحدة تبلغ الديون المشكوك في تحصيلها مبلغ ١٠٨ مليار درهم عام ١٩٨٥ ، أي ثلث الائتمان المصرفي تقريباً ، منها ٣ مليار درهم في حكم الديون المدومة ، وذلك بسبب افلاس اصحابها او هروبهم للخارج ، وفي الكويت تبلغ الديون المستحقة حتى اخر عام ١٩٨٥ والتي لم تسدد حوالي ١٠٤ مليار دينار كويتي ، وهذه الديون تمثل ٣٤٪ من الديون القائمة حتى نهاية ذلك العام والتي تبلغ ٤٨ مليار دينار كويتي ، وفي المملكة العربية السعودية بلغت الديون المشكوك فيها ما بين ٢٥-٥٠٪ من إجمالي تسهيلات البنوك الممنوحة للقطاع الخاص وقدرها حوالي ١٥ مليار دولار (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨-٢٠) ، وفي الاردن فان الديون المتعثرة لعدد من البنوك الاردنية تزيد عن المعلن عنه بأكثر من نصف مليار دينار ، حيث قدر محللون ماليون (جريدة الرأي الاردنية ، تاريخ ٢٠٠١/١/٨ ، عدد ١١٠٧٩) مجموع التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الاردن بحوالي ٩ مليار دينار ، حيث قدرت النسبة الحقيقية للديون المتعثرة من إجمالي التسهيلات من ٩٪ الى ١٢٪ أي بمبلغ مقداره من ٨١٠-١٠٨٠ مليون دينار ، في حين ان النسبة المعلن عنها من البنوك تتراوح ما بين ٣٪-٤٪

وفي اليابان فشلت الحكومة اليابانية في ايجاد خطة للتعامل مع مشاكل النظام البنكي الياباني ، ومحاولة تحمين الاقتصاد الياباني ، ويتضمن الحل الرئيسي عرض شراء جزء من ٣٩ تريليون ين (٣١١ بليون دولار) في الاسهم التي تمتلكها البنوك ، والتي سحبت البساط من تحت اقدام بعض السياسيين الذين يعارضون استخدام السياسات النقدية العامة لدعم اسعار الاسهم ، علماً بأن بعض مقومات هذه الصفقة تتماشى مع قول وزير السياسة النقدية السيد تاو القائلة بأن بنك الرئيسية في اليابان ستكون بحاجة ماسة خلال سنتين لاعدام مبلغ ١٢.٧ تريليون ين من دقاتها والخاصة بالقروض

المتعثرة (Stephanie . 2001, PW1) ، ولقد بدأت الحكومة اليابانية العمل على اقتراح قوانين ستؤدي الى ضبط كمية الاسهم التي تستطيع البنوك الاحتفاظ بها ، اضافة الى انها تدرس امكانية تحديد سقف زمني تقوم البنوك خلاله لالغاء القروض المتعثرة (Phred.2001.P.A.1Y) .

وعلى الرغم ان البنوك لا تتخذ قراراً حول قروضها المتعثرة الا ان الخبراء مهتمون بالصادر البديلة التي لديهم واحتفاظهم بعدد كبير من القروض المتعثرة في الدفاتر ، وذلك بسبب تفاؤلهم بتحسين الانتاج الاقتصادي . و وضع المحللون في مؤسسة سلمون سميث بارني قائمة لمراقبة القروض المتعثرة والتي بلغت مبلغ ٥١ بليون دولار ، حيث يتوقع المحللون في تلك المؤسسة ان مبلغ ٣٣ بليون دولار من هذه القروض سوف تفشل ، اضافة الى مبلغ ٢٩ بليون دولار ستفشل خلال النصف الاول من عام ٢٠٠١ ، و ٢٣ بليون دولار فشلت خلال عام ٢٠٠٠ . (Heike.2001.P.3.45) .

ويمتلك بنك نيويورك حوالي ٧٠٠ مليون دولار من القروض على قائمة الترقب ، ويتوقع خبراء سلمون ان يتعثر منها ٤٠٠ مليون دولار ، تتضمن قروضاً ل (W.R Grance . Co) المصنعة للمواد الكيماوية ، والتي تورطت بدعاوي قضائية ، كذلك شركة (Southern califonia Edison Co) احدى شركات الطاقة المعاصرة في كاليفورنيا (Heike.2001.P.3.45) . ٥٨٢١٧٥

عندما كانت البنوك تمنح قروضاً تجارياً غير مضمونة وتشكل مخاطرة في دفاترها على اساس تسجيلها ، فانها كانت بانتظام تقتطع كمية من الادخارات لصالح قروض سيئة ، وقد خلصت دراسة اجرتها VBS Warburg ان ٢٣ من اصل ٣٩ بنك التي تتعامل معها وتتابعها ليس لديها مدخرات كافية كبديل (Heike.2001.P.3.45) .

وتزداد جهود المقرضين في منطقة فيلادلفيا لحل قضايا القروض التجارية المتعثرة ، فيما يعتبر اشارة اخرى الى ان التوسع الاقتصادي الطويل الامد قد وصل نهايته ، حيث ان الكثير من المشاكل حول القروض ، وقال مارك شيس وهو مدير اداري لدى بنك فيلادلفيا انه يوجد الكثير من المشاكل حول هذه القروض وان قطاع الخدمات الصحية والموزعين يحظون بغالبية هذه القروض .

وعن اهمية الحل من خلال التسويات ، فان محترفي التسويات يقولون انهم يسمعون من البنوك عن هذه التسويات ، وان هناك ارتفاعاً في حجم التسويات البنكية ، نظرا لوصول تلك القروض الى حالة سيئة وتريد البنوك التخلص منها حسب قول سكوت فيكتيور مدير (Benvind Finacial) لان محاولات الحل لم تحد طريقها من خلال محكمة الافلاس ، حيث كان هناك فقط ٣٢٨ ملف في محكمة الافلاس الامريكية تختص بمنطقة المقاطعة الشرقية لولاية بنسلفانيا بانخفاض بمقدار ٣٩٢ ملف سنة ١٩٨٨ عن سنة ١٩٩٧ . و ٥٦١ ملف سنة ١٩٩٧ عن سنة ١٩٩٦ .

[http:// www.bizjournals.com/philadelphia/stories/2000/5/1/story/2.htm](http://www.bizjournals.com/philadelphia/stories/2000/5/1/story/2.htm)

وفي فلسطين ونظرا للظروف القاسية والتي تفرضها سلطات الاحتلال من اغلاق وحصار شلت كافة القطاعات الاقتصادية الامر الذي انعكس سلبا على التاجر والعامل والموظف والمقاول والمزارع ، ادى ذلك ان الكثير من زبائن البنوك والمعروفين بالتزامهم اتجاه البنوك لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم بسبب الظروف السائدة ، الامر الذي جعل الكثير من البنوك العمل على اعادة هيكلة مديونية العملاء لتتوافق مع مقدرتهم على السداد ، من خلال منح الزبائن فترات لتأجيل الاقساط المستحقة عليهم او جدولت مديونياتهم او اجراء تسوية على حساباتهم ، ونذكر هنا تجربة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية في مواجهتها ازمة اقتصادية خانقة ، حيث قامت بدراسة اسباب تعثر الديون ، ومنحت اموالا جديدة لعملائها الممتازين اعتمادا منها على مبدأ تأكد الدين بدين اخر ، حيث انها خرجت من الازمة باقل الخسائر (مجلة البنوك في فلسطين، حزيران ٢٠٠١، عدد ١٥ ، ص ٢) .

ومنذ بدء الانتفاضة بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠ ، وبسبب ممارسات الاحتلال من اغلاق وحصار لكافة المدن الفلسطينية ، الامر الذي شل كافة القطاعات الاقتصادية ، كل ذلك زاد من ظاهرة التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في القطاع المصرفي الفلسطيني ، وتاكيدا لذلك فلو نظرنا الى الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين بخصوص التسهيلات الممنوحة ومخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في نهاية عام ١٩٩٩ وحتى ٣٠/٦/٢٠٠٢ ، لتبين لنا تزايد ظاهرة التعثر في القطاع المصرفي الفلسطيني كما هو واضح في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

التسهيلات ومخصصاتها للبنوك العاملة في فلسطين للفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٢/٦/٣٠ مليون دولار

(جميع الارقام بالدولار الامريكي)						
البيان	عام ١٩٩٩	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠١	٢٠٠٢/٦/٣٠	التغيير بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٦/٣٠	نسبة الزيادة
اجمالي الموجودات	٣٨٥٦.٨	٤٥٩١.٧	٤٤٢٤.٢	٤٤٠٢.١	(١٨٩.٦)	(٤.١)٪
ودائع العملاء	٢٨٧٥.١	٣٥٠٧.٦	٣٣٩٨.٨	٣٢٠٥.٧	(٣٠١.٩)	(٨.٦)٪
التسهيلات الائتمانية	١٠٠٥.٤	١٣٤٦.٦	١٢١٩.٩	١٠٢٧.٧	(٣١٨.٩)	(٢٣.٦)٪
نسبة التسهيلات / الودائع	٪٣٥	٪٣٨,٣	٪٣٥,٩	٪٣٤	(٪٤,٣)	
مخصص لمقابلة خسائر القروض والجاري مدين والتسهيلات	٣٦.٢	٦٥.٦	٨٣.٧	٩٢.١	٢٦.٥	٪١٠,٣
نسبة المخصص / التسهيلات	٪٣,٦	٪٤,٨	٪٦,٩	٪٨,٩	٪٥,٣	

ومن خلال الجدول رقم (١) بخصوص التغير الذي طرأ بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٦/٣٠ تبين لنا ما يلي :-

- انخفضت اجمالي الموجودات بمبلغ ١٨٩,٦ مليون دولار ونسبة ٤,١٪ .
- انخفضت ودائع العملاء بمبلغ ٣٠١,٩ مليون دولار ونسبة ٨,٦٪ .
- انخفضت التسهيلات الائتمانية بمبلغ ٣١٨,٩ مليون دولار ونسبة ٢٣,٦٪ .
- انخفضت نسبة التسهيلات الى الودائع بنسبة ٤,٣٪ .
- زادت مخصصات خسائر القروض والجاري مدين والتسهيلات بمبلغ ٢٦,٥ مليون دولار بنسبة ٤٠,٣٪ .
- زادت نسبة المخصصات الى صافي التسهيلات بنسبة ٥,٣٪ .

وبالتالي فان انخفاض التسهيلات الائتمانية خلال الفترة المذكورة وبمبلغ ٣١٨,٩ مليون دولار ونسبة ٢٣,٦٪ ، وزيادة مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بمبلغ ٢٦,٥ مليون دولار بنسبة ٤٠,٣٪ ، يبين لنا حجم المشكلة في القطاع المصرفي الفلسطيني هذا من جانب ومن جانب اخر وحسب الميزانيه المجمعه للبنوك العاملة في فلسطين كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ فإن مجموع مخصصات الديون المتعثرة و المشكوك في تحصيلها ٩٢,١ مليون دولار والفوائد المعلقة مبلغ ٢٧,٦ مليون دولار يتم ردها الى الوعاء الضريبي من قبل الاداره الضريبية مما يترتب دفع ضرائب عليها من قبل البنوك الامر الذي يؤكد الأثر لظاهرة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها على ارباح البنوك ، وعليه قام الباحث بدراسة ظاهرة تعثر الديون لمعرفة اسبابها، وبيان أثرها على الضرائب من خلال الفوائد المعلقة ومخصصات تلك الديون ، خاصة وان تكوين المخصصات وتعليق الفوائد لتلك الديون يتم بناءً على تعليمات من البنك المركزي وسلطة النقد الفلسطينية، وذلك في حالة توفر شروطها ، الا ان الادارة الضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار المخصصات الاجمالية والفوائد المعلقة حيث تقوم باضافتها معا للوعاء الضريبي ، الامر الذي يؤدي الى زيادة الضرائب المطلوبة من قبل البنوك، وعليه نلاحظ ما يلي :-

١- ان المخصصات والفوائد المعلقة تتم بناءً على تعليمات من البنك المركزي و سلطة النقد الفلسطينية وذلك في حال توفر شروطها .

٢- لا يمكن قبول ان تقوم الادارة الضريبية باضافة المخصصات والفوائد المعلقة معاً الى الوعاء الضريبي.

٣- ان الفوائد المعلقة استحققت ولم يتم قبضها فعلاً، ويتم تجميعها في حساب خاص يسمى الفوائد المعلقة دون اضافتها الى ايرادات البنك بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ، وتحصيل تلك

الفوائد مرتبط بتحصيل الدين المتعثر عندها تصبح ضمن إيرادات البنك في حين اضافتها مسبقاً الى الوعاء الضريبي قبل تحصيلها يترتب على البنوك دفع ضرائب على تلك الفوائد .

٤- التشريع الضريبي المطبق حالياً في الضفة (قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤) ، والذي يتعامل مع الفوائد المعلقة على اساس الاستحقاق وليس الاساس النقدي ، في حين ان التشريع الضريبي المطبق في الاردن حالياً يتعامل مع الفوائد المعلقة على الاساس النقدي وليس اساس الاستحقاق وذلك بناءً على تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ ، تعليمات الفوائد والعمولات المعلقة والتي صدرت بالاستناد الى البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته ، ومن خلال تلك التعليمات في المادة (٣) (ان تعليق الفوائد والعمولات يعني الانتقال في فرض الضريبة عليها من مبدأ الاستحقاق الى مبدأ القبض بحيث تستوفي الضريبة على تلك الفوائد والعمولات المعلقة في سنة قبضها) . مع الاخذ بعين الاعتبار ان التشريع الضريبي الفلسطيني وحسب مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بلا رقم لعام (٢٠٠٠) والمقر بالقراءة الاولى لم يتطرق الى البند المذكور ولم يحدد ايه شروط ، الامر الذي سيكون له الاثر الكبير على البنوك العاملة في فلسطين من الناحية الضريبية .

ان ظاهرة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها لها اثر على البنوك ومن اهم هذه الاثار :-

- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية وذلك في قروض قدمت لمشروعات تعثرت ، حيث يتعذر على البنوك استرداد تلك الديون والعمل على اعادة توظيفها من جديد في عمليات ائتمانية اخرى مما يؤدي الى الحد من قدرة مضاعف الائتمان (Credit multiplier) على زيادة الاموال المتاحة للاقراض .
- الزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى المتعارف عليه مصرفياً ، وبالتالي حرمان البنوك من استخدام قدر هام من مواردها المالية ، الامر الذي غير من قدرتها على خلق الودائع .
- ضياع الوقت والجهد الضائع نتيجة قيام مسؤولي وادارات الائتمان في البنوك في دراسة المشروعات المتعثرة ومحاولة تصحيح هياكلها المالية ، حيث ان الوقت والجهد يمكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك من خلال عمليات مصرفية اخرى.
- ضياع الوقت والجهد في المنازعات القضائية المطروحة امام الاجهزة القضائية .
- التشدد في منح التسهيلات الائتمانية نتيجة الزيادة في حجم الديون المتعثرة ومن جانب اخر ، فان اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الانتاج ، سيفقد الدولة بعض مصادر إيراداتها العامة مثل المستحقات الضريبية الحالية والمتوقعة مستقبلاً نتيجة استمرار تلك المشروعات سواء الضرائب المباشرة او غير المباشرة مما يؤدي الى الانخفاض في حصيلة الضرائب . (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٨-٣٦٦) .
- ان للديون المتعثرة اثر كبير على الشركات خاصة عند بيع قروضها المتعثرة ومثال على ذلك ففي اوائل عام ١٩٩٠ باعت First Chicago ما يقارب ١ بليون دولار قروض متعثرة لشركة Geranal Electric Capital Corporation بخضم معتبر ، وبسبب هذا البيع ارتفع سهم First Chicago خلال ٦ أشهر من ٢٩.٥ الى ٤٤ ¼ بزيادة بنسبة ٥٤٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تواجه قروض ذات صفات تضعف باستمرار ، باعت شركة Fleet Boston financial Corp قروض متعثرة بمبلغ ١.٣٥ بليون دولار لشركة New York-based fund-management boutique patriarch partners LLC وقد رصدت الشركة حوالي ١ بليون دولار لتحصيل تلك القروض وستضعها في صندوق خاص ، حيث ستحاول الشركة اعادة تحصيل قيمة هذه القروض (Paul,2001,P.C1,C18).

وقامت شركة فلي بوسطن المالية خلال فترة قصيرة سابقاً بأخذ المبادرة وباعت رزمة من قروضها المعسرة والتي تبلغ قيمتها أكثر من بليون دولار ، وتملك فلي بوسطن وغيرها من البنوك المحلية البلايين من الدولارات الخاصة والسجلة في دفاترهم ، ويدور حولها التساؤل ، والتي من الممكن ان تتحول الى قروض سيئة ان لم ينتعش الاقتصاد ، ويقول لين تيلتون- وهو مدير في (Patriac Partners) في مانهاتن -نحن نملك الآن فائدة كبيرة من بنوك اخرى ، حيث تم شراء رزمة من القروض المعسرة في فلي بوسطن مقابل ٧٢٥ مليون دولار نقداً و ٢٠٣ مليون دولار كأوراق مالية ، ورغم ان البنوك تحاول عقد الصفقات حول القروض المتعثرة لديها ، الا ان الخبراء قلقون على المصادر التي يملكونها حول اذا ما كانوا يحتفظون في سجلاتهم بعدد كبير من القروض المتعثرة بسبب تفاؤلهم حول الانتعاش الاقتصادي ، وبالرجوع الى قائمة سلمون سميث بارني فإنه يتوقع أن تأتي الكثير من الاختلاسات من شركات مرتبطة بدعاوي قضائية مكلفة والعاملة في قطاع الاتصالات . (Hike,2001,P.3.45) .

ويمكن تلخيص فوائد بيع القروض المتعثرة فيما يلي <http://www.worldnet-capitalcorp.com/>

(benefit.html/12/5/2002) :-

- زيادة العوائد على الاصول وحقوق الملكية .
- تحرير المدخرات .
- تجنب اوضاع عدائية .
- يتلقى البنك نقد .
- يقلص فترات التسويق .
- يقلص نفقات المحاماة .
- يوجه الطاقم نحو مجالات اخرى لانتاج إيرادات .

ثانياً : أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :-

- ١- التعرف على اهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات في البنوك العاملة في فلسطين ، والتي تعود لكل من ادارة البنك ، والعملاء ، وظروف خارجة عن إرادة الطرفين .
- ٢- معرفة حجم المشكلة في القطاع المصرفي الفلسطيني واثارها من خلال التطرق الى التطور الذي طرأ على مخصصات الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها وفوائدها المعلقة ، ومدى تأثيرها على البنوك من الناحية الضريبية

ثالثاً :- أهمية الدراسة :-

تنبع اهمية هذه الدراسة بما يلي :-

- ١- كونها الدراسة الاولى من هذا النوع في فلسطين ، والتي تبحث في الديون المتعثرة ، وفوائدها واثارها على الحصيلة الضريبية .
- ٢- يتوقع ان تضيف هذه الدراسة الى المعرفة معلومات جديدة ، حيث سيقوم الباحث بجمع معلومات عن هذه الظاهرة .
- ٣- ان النتائج التي يمكن التوصل اليها ، ستفيد راسمي السياسة النقدية والمالية على حد سواء في رسم سياستهم ، وصنع قراراتهم فيما يتعلق بهذه الظاهرة .
- ٤- من المتوقع ان تفيد هذه الدراسة راسمي السياسة وصانعي القرار في البنوك العاملة في فلسطين لتغيير سياستهم الائتمانية من اجل التخفيض من حدة هذه الظاهرة .
- ٥- كما يتوقع ان تفيد الباحثين في هذا المجال وكليات ادارة اعمال بما يساعدهم ويفتح المجال امامهم لمزيد من الابحاث في ظواهر اخرى ذات علاقه .
- ٦- وضع توصيات محددة في هذا المجال من خلال نتائج الدراسة ، خاصة وان مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ م لم يحدد شروط واسس الفوائد المعلقة للديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها .

رابعاً :- فرضيات الدراسة :-

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

- ١- لا يوجد علاقة بين الديون المتعثرة وإدارة البنك .
- ٢- لا يوجد علاقة بين الديون المتعثرة وإدارة العميل .
- ٣- لا يوجد علاقة بين الديون المتعثرة وعوامل أخرى خارجة عن إرادة الطرفين (البنك والعميل) .
- ٤- ما هي درجة استخدام مقياس Z- SCORE في الدراسات الائتمانية كمقياس للتنبؤ بالفشل .
- ٥- لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب

خامساً :- منهجية الدراسة :-

لتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحث بجمع نوعين من المعلومات :-

١-البيانات الثانوية وتشمل :-

أ- البيانات القانونية :- من خلال المراجع الأولية المتعلقة بالموضوع والمجلات والدوريات والدراسات السابقة في هذا المجال ، كذلك التقارير والاحصائيات والنشرات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ، وعن البنوك العاملة في فلسطين .

٢- البيانات الأولية :- قام الباحث بجمع بيانات بنفسه من مجتمع الدراسة باستخدام العينة ، وذلك من خلال :-

أ-الاستبانة :- تم تصميم الاستبانة لهذا الغرض (الملحق رقم ١)

ب-الملاحظة - وذلك من خلال عمل الباحث في هذا المجال كمسؤول تسهيلات .

سادساً :- مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون القطاع المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة من بنوك فلسطينية وعربية واجنبية. وذلك على النحو التالي (سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية عدد ٣٧ ، ٢٠٠١) :-

عشر بنوك وطنية :-

هي (فلسطين المحدود ، التجاري الفلسطيني ، الاستثمار الفلسطيني ، الاسلامي العربي ، القدس للتنمية والاستثمار ، العربي الفلسطيني للاستثمار ، فلسطين الدولي ، الاسلامي الفلسطيني ، الاقصى الاسلامي ، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية) ولها ٥٧ فرعاً تشكل ما نسبته (٤٥,٦ ٪) من اجمالي الفروع .

تسعة بنوك اردنية :-

هي (العربي ، القاهرة عمان ، القاهرة عمان / فروع المعاملات الاسلاميه ، الاردن ، الاهلي الاردني ، الاسكان الاردني ، الاردن والخليج ، الاتحاد للادخار والاستثمار ، الاردني الكويتي) ولها (٥٧) فرعاً تشكل ما نسبته ٤٥,٦ ٪ من اجمالي الفروع .

بنكان مصريان :-

هما (العقاري العربي ، البنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي) ولهما (٨) فروع تشكل ما نسبته ٦,٤ ٪ من اجمالي الفروع .

بنكان اجنبيان :-

هما (ستاندرد تشارترد جريندليز المحدود ، HSBC للشرق الاوسط) ولهما (٣) فروع تشكل ما نسبته ٢,٤ ٪ من اجمالي الفروع .

ونظراً للظروف السائدة ولصعوبة وصول الباحث الى قطاع غزة ، فقد تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة على الضفة الغربية من خلال البنوك وفروعها في كل من مدن جنين ونابلس ورام الله والخليل ، حيث سيتم توزيع الاستبانات على فروع البنوك على استبانة واحدة لكل مسؤول تسهيلات فرع .

سابعاً : محددات الدراسة :-

- ١- تتحدد الدراسة بالتسهيلات المتعثرة في البنوك العاملة في الضفة الغربية ، دون الفروع العاملة في قطاع غزة وذلك بسبب صعوبة الوصول الى قطاع غزة في الظروف الحالية.
- ٢- تم تحديد مجتمع الدراسة على فروع البنوك في مدن جنين ، نابلس ، رام الله و الخليل دون غيرها ، بسبب تواجد معظم الفروع في هذه المناطق.
- ٣- اقتصر الدراسة على البنوك التجارية واستثناء البنوك الاسلامية ، كونها لها نظام مصرفي خاص ولا تتعامل مع الفوائد .

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي الفلسطيني

* الجزء الأول :-

- تطور الجهاز المصرفي في فلسطين .
- مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني .
- التطورات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني .

تطور الجهاز المصرفي في فلسطين

تأثر تطور الجهاز المصرفي في فلسطين بالظروف السياسية التي مرت بها فلسطين في القرن الماضي ، وفيما يلي ملخص لتطور الجهاز المصرفي في الفترة المذكورة :

اولا : الفترة ما قبل عام ١٩٤٨ :-

تنقسم الاجهزة المصرفية التي كانت قائمة في فلسطين من حيث مكان تاسيسها الى بنوك محلية وعربية وبنوك اجنبية ، فالبنوك المحلية والتي تأسست في فلسطين ولكن براسمال اجنبي تنقسم الى :-

١- البنوك الخاصة ذات الصفة التجارية واهمها :-

Palestine Discount Bank-L.L. Feuchwanger Bank - Eifers's Bank- The palestine Mercantile Bank .

٢- البنوك العربية :- وهي التي تأسست في فلسطين براسمال عربي او كانت فروعاً لبنوك عربية .

٣- البنوك الاجنبية :- وتنقسم الى ثلاث مجموعات تبعاً لحجم النشاط الذي تزاوله :-

أ) البنك الانجليزي الفلسطيني (The Anglo-Palestine Bank) وسمي بهذا الاسم ابتداء من سنة ١٩٣٠ حيث كان يسمى منذ انشاءه عام ١٩٠٣ (The Anglo- Palestine Company) وكان من اكبر البنوك حجماً في فلسطين .

ب) بنك باركليز (Barclays Bank) والبنك العثماني (Othman Bank) وكان نشاطها في فلسطين يتسم بالصفة التجارية ، على الرغم من ان بنك باركليز كان يعتبر بنك الحكومة .

ج) البنك الهولندي (Holland bank) والبنك البولندي (Polish Bank) وبنك روما (Banrodi Roma) وكان حجم معاملاتها بسيط نسبياً .

وتعددت الاجهزة المصرفية خلال الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٦ ، حيث قدر عدد البنوك حوالي ١١٣ بنكا لغاية ٣٠ يونيو عام ١٩٣٥ منها ٨١ بنكا تجاريا ، ولغاية ٣١ يناير من عام ١٩٣٨ كان يوجد ٦ بنوك اجنبية كان لخمسة منها فرع واحد او اكثر ، و ٧ بنوك محلية في انحاء مختلفة من البلاد ، حيث كان لبنك باركليز ٥ فروع وست توكيلات بالاضافة الى مقره الرئيسي في القدس ، والبنك العثماني اربعة فروع ، ولبنك روما ثلاث فروع ، والبنك الانجليزي الفلسطيني عشرة فروع ، والبنك البولندي فرع واحد ، أي ان البنوك الاجنبية كانت تزاوّل نشاطها من خلال اربعة وثلاثين فرعاً وتوكيلا (يوسف . ١٩٧٤ ، ص ٤٨-٥٢) .

وفي تلك الفترة ، عمل العديد من المصارف ومؤسسات التمويل والتي كان من ابرزها البنك العربي ، والذي تأسس عام ١٩٣٠ في مدينة القدس ، ثم انتشر في العديد من المدن الفلسطينية .

ثانياً : الفترة من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧ :-

في تلك الفترة بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية ٨ بنوك ولها ٣٢ فرع وهي العربي ، القاهرة عمان ، العقاري العربي ، العثماني (جريندليز) ، الاهلي الاردني ، الاردن ، انترا (المشرق) ، البريطاني للشرق الاوسط ، وتميزت هذه الفترة بتبعية الضفة الغربية للقوانين والانظمة والقرارات الاردنية .

اما في قطاع غزة فقد بلغ عدد البنوك خلال تلك الفترة ٦ بنوك ولها ٧ فروع وهي العربي ، فلسطين ، الاسكندرية ، شركة التسليف الزراعي ، الامه ، وكان القطاع في تلك الفترة يتبع وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المصرية .

ثالثاً : الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٩٣ :-

عشية الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ اصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكري رقم (٧) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ القاضي بإغلاق البنوك العاملة في الضفة والقطاع ، وفي ١٩٦٨/٦/٨ سمحت سلطات الاحتلال للمصارف الاسرائيلية بمزاولة العمل المصرفي في الضفة والقطاع من خلال ٦ مصارف لها ٣٩ فرعاً وأعطت كلاً منها صفة احتكارية ، بحيث اذا فتح بنك لنومي في مدينة لا يسمح لغيره بأن يفتح فروعاً فيها (Jabr,1993) ، واستمرت في عملها حتى بداية الانتفاضة الاولى المباركة ، حيث اغلقت بسبب رفض الجماهير لها باستثناء فرع بنك ميركانتيل ديسكونت في مدينة بيت لحم ، والذي استمر بالعمل لغاية شهر كانون اول من عام ٢٠٠٠ .

وفي عام ١٩٨١ تم السماح لبنك فلسطين باعادة مزاولة نشاطه في مدينة غزة ، والذي بلغ عدد فروعها حتى نهاية عام ١٩٩٣ (٥) فروع .

وفي عام ١٩٨٦ تم السماح لبنك القاهرة عمان لمزاولة نشاطه في مدينة نابلس وامتد نشاطه الى العديد من المدن الفلسطينية حتى بلغ عدد فروعها في نهاية عام ١٩٩٣ (٨) فروع .

بالاضافة لذلك وخلال تلك الفترة عملت العديد من مؤسسات الاقراض المتخصصة مثل مجموعة التنمية الاقتصادية ، مؤسسة التنمية المتخصصة ، اللجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة .

رابعاً : الفترة من ١٩٩٥/١/١ - ١٩٩٥/١٢/٣١ :-

خلال هذه الفترة تمت الموافقة على افتتاح (٦) بنوك جديدة لها (٢٤) فرعاً ، وبذلك أصبح عدد البنوك العاملة في فلسطين (١٤) بنكاً لها (٥٧) فرعاً منها (٣) بنوك وطنية لها (١٤) فرعاً و (١١) بنكاً اجنبياً لها (٤٣) فرعاً .

خامساً : الفترة من ١٩٩٦/١/١ - ١٩٩٦/١٢/٣١ :-

خلال الفترة تم ترخيص (٣) بنوك جديدة لها (١٤) فرعاً ليصبح العدد الاجمالي للبنوك العاملة في فلسطين (١٧) بنكاً ولها (٧١) فرعاً منها (٤) بنوك وطنية لها (٢٠) فرعاً و (١٣) بنك اجنبي لها (٥١) فرعاً .

سادساً : الفترة من ١٩٩٧/١/١ - ١٩٩٧/١٢/٣١ :-

خلال تلك الفترة تم ترخيص (٤) بنوك جديدة لها (١٨) فرعاً ليصبح بذلك عدد البنوك العاملة في فلسطين (٢١) بنكاً لها (٨٩) فرعاً منها (٨) بنوك وطنية لها (٢٩) فرع و (١٣) بنك اجنبي لها (٦٠) فرعاً .

سابعاً : الفترة من ١٩٩٨/١/١ - ١٩٩٨/١٢/٣١ :-

خلال تلك الفترة تم ترخيص بنكان جديدين لها (١٦) فرعاً ليصبح عدد البنوك العاملة في فلسطين (٢٣) بنك لها (١٠٥) فروع منها (٩) بنوك وطنية لها (٤٠) فرع و (١٤) بنك اجنبي لها (٦٥) فرع .

ثامناً : الفترة من ١٩٩٩/١/١ - ١٩٩٩/١٢/٣١ .

خلال تلك الفترة تم الترخيص (١٠) فروع جديدة ليصبح بذلك (٩) بنوك وطنية لها (٤٨) فرع و (١٤) بنك اجنبي لها (٦٧) فرع من اجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين (١١٥) فرع .

تاسعاً : الفترة من ٢٠٠٠/١/١ - ٢٠٠٠/١٢/٣١ :-

خلال هذه الفترة قامت سلطة النقد الفلسطينية باغلاق بنك ميركانتل ديسكونت في بيت لحم لعدم التزامه بالتعاميم والتعليمات الصادرة عنها ليصبح عدد البنوك في نهاية هذه الفترة (٢٢) بنكاً لها (١٢٠) فرعاً ، منها (٩) بنوك وطنية ولها (٥٢) فرع و (١٣) بنك اجنبي لها (٦٨) فرع .

عاشراً : الفترة من ٢٠٠١/١/١-٢٠٠١/٩/٣٠ :-

خلال تلك الفترة تم منح ترخيص للمؤسسة المصرفية الفلسطينية وهي مؤسسة مصرفية متخصصة ، وبلغ عدد البنوك العاملة في نهاية هذه الفترة (٢٣) بنكاً لها (١٢٥) فرع ، منها (١٠) بنوك وطنية ولها (٥٧) فرعاً ، و (١٣) بنك اجنبي ولها (٦٨) فرعاً .
(WWW. PMA-Palestine.Org/arabic/Banks/Developbank.html 23/3/2002)

مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني

لوحظ التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين وخاصة بعد تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٤/٤/١ ، والتي من سياساتها تشجيع نمو البنوك الوطنية ففي نهاية عام ١٩٩٥ حيث بلغ عدد البنوك الوطنية (٣) لها (١٤) فرعاً بنسبة ٢٤.٦٪ من إجمالي عدد الفروع العاملة في فلسطين ، في حين بلغ عدد البنوك العربية و الاجنبية (١١) بنكاً لها (٤٣) فرعاً بنسبة ٧٥.٤٪ من إجمالي الفروع ، وفي نهاية شهر أيلول من عام ٢٠٠١ ، بلغ عدد البنوك الوطنية (١٠) بنوك لها (٥٧) فرعاً بنسبة ٤٥.٤٪ من إجمالي الفروع في حين بلغ عدد البنوك العربية و الأجنبية (١٣) بنكاً ولها (٦٨) فرع بنسبة ٥٤.٤٪ من إجمالي الفروع .

تعريف الجهاز المصرفي :-

المؤسسات المصرفية من بنوك تجارية وبنوك متخصصة والبنك المركزي الذي يشرف عليها ويراقب عملياتها ، والقوانين و الانظمة واللوائح التي تنظم عمل المؤسسات المصرفية (جبر ، ٢٠٠٠ ، ص ٨١) وبالتالي فالجهاز المصرفي الفلسطيني هو عبارة عن البنوك العاملة في فلسطين والقوانين والانظمة التي تحكم عمل هذه البنوك.

وفيما يلي مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني :-

اولا :- المؤسسات المصرفية - وهي على النحو التالي :-

١- سلطة النقد الفلسطينية :-

تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٤/٤/١ بناء على قرار رقم (١٨٤) الصادر عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .

اهداف سلطة النقد (WWW.Pma.Palestine.Org.23/3/2002) :-

- تنظيم وادارة النقد .
 - الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من ذهب والعملات الاجنبية وادارته .
 - وضع السياسات النقدية في سياق الاقتصاد الكلي .
 - توحيد وتنظيم حجم وكلفة الائتمان وفقاً لمتطلبات وضرورات الاقتصاد الفلسطيني .
 - المحافظة على جهاز مصرفي فعال وكفؤ ومتطور .
- اما بخصوص موجودات ومطلوبات سلطة النقد الفلسطينية: (النشرة الاحصائية عدد ٤٢ لعام ٢٠٠٢) تبين ما يلي :-

ارتفعت موجودات ومطلوبات سلطة النقد خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ايلول ٢٠٠٠ من ٢٠٥.١٨ مليون دولار الى ٤٢٨.٦٢ مليون دولار ثم الى ٤٣٩.١٤ مليون دولار في نهاية تشرين اول من عام ٢٠٠٠ بعد ذلك ، وبسبب الاحداث السائدة بدأت اجمالي موجودات / ومطلوبات سلطة النقد بالانخفاض حتى اصبحت ٣٧٢.٧٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ أي تراجعت بمبلغ ٥٥.٨٩ مليون دولار من شهر ايلول لعام ٢٠٠٠ ، ومبلغ ٦٦.٤١ مليون دولار عن شهر تشرين اول من عام ٢٠٠٠ .

اما بالنسبة لرأس المال والاحتياطيات ازداد في عام ٢٠٠١ ، حيث بلغ ٣٢.٠٦ مليون دولار في حين كان الرصيد في نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ ٢٩.٩٧ مليون دولار. وفي نهاية عام ٩٩ مبلغ ٢٦.٦٦ مليون دولار. اما بالنسبة لصافي ارباح سلطة النقد الفلسطينية فقد تراجعت بنسبة (٢٩,٦١ %) وبمقدار ٤,٣ مليون دولار ، حيث كان صافي الربح في نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ ١٤,٥٢ مليون دولار ، في حين كان صافي الارباح في نهاية عام ٢٠٠١ (١٠,٢٢) مليون دولار وذلك بسبب الازعاج السائدة ، حيث تراجعت الإيرادات من (١٨.٧١) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى ١٥,٠١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ . في الوقت الذي ارتفعت نفقات السلطة من ٤,١٨ مليون دولار الى ٥,٠١ مليون دولار خلال نفس الفترة .

(WWW . Pmn - Palestine - Org-23/3/2002 - دراسات سلطة النقد الفلسطينية)

٢- البنوك الوطنية

تتكون البنوك الوطنية من ١٠ بنوك ولها (٥٥) فرع وعلى النحو التالي :-

جدول رقم (٢)

البنوك الوطنية العاملة في فلسطين وعدد فروعها كما هي في ٢٠٠١/٨/٣١

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس/أو افتتاح اول فرع
٢١	بنك فلسطين (Bank Of Palestine)	١٩٦٠
٥	البنك التجاري الفلسطيني (Commercial Bank Of Palestine)	١٩٩٤
٦	بنك الاستثمار الفلسطيني (Palestine Investment Bank)	١٩٩٥
٦	البنك الاسلامي العربي (Arab Islamic Bank)	١٩٩٥
٨	بنك القدس للتنمية والاستثمار (Jerusalem Development and Investment Bank)	١٩٩٧
١	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار (Arab Palestinian Investment Bank)	١٩٩٧
٤	بنك فلسطين الدولي (Palestine International Bank)	١٩٩٧
٢	البنك الاسلامي الفلسطيني (Palestine Islamic Bank)	١٩٩٧
١	بنك الأقصى الاسلامي (Al-Aqsa Islamic Bank)	١٩٩٨
١	المؤسسة المصرفية الفلسطينية (Palestinian Banking Corporation)	٢٠٠١

المصدر : (سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية لعام ٢٠٠١ ، عدد ٣٧ ، صفحة ٣)

٣- البنوك العربية (Arab Banks)

تتكون البنوك العربية من (١١) بنك ولها (٦٥) فرع وعلى النحو التالي :-

جدول رقم (٣)

البنوك العربية العاملة في فلسطين وعدد فروعها كما هي في ٢٠٠١/٨/٣١

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس/أو افتتاح اول فرع
١٦	بنك القاهرة (Cairo Amman Bank)	١٩٨٦
٣	بنك القاهرة عمان - معاملات اسلاميه (Cairo Amman Bank- Islamic Operations)	١٩٩٥
١٨	البنك العربي (Arab Bank)	١٩٩٤
٦	بنك الاردن (Bank Of Jordan)	١٩٩٤
٧	البنك العقاري المصري العربي (Egyptian Arab Land Bank)	١٩٩٤
٣	بنك الاردن والخليج (Jordan Gulf Bank)	١٩٩٤
٥	البنك الاهلي الاردني (Jordan National Bank)	١٩٩٥
٤	بنك الاسكان للتجارة والتمويل (Housing Bank Of Trade and Finance)	١٩٩٥
١	البنك الاردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank)	١٩٩٥
١	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار (Union Bank for Saving and Investment)	١٩٩٩
١	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (The Principal Bank of Development and Agricultural Credit)	١٩٩٦

المصدر : (سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية لعام ٢٠٠١ ، عدد ٣٧ ، صفحة ٣٠)

٤- البنوك الاجنبية

تتكون البنوك الاجنبية من بنكين ولها (٣) فروع وعلى النحو التالي :-

جدول رقم (٤)

البنوك الاجنبية العاملة في فلسطين وعدد فروعها كما هي في ٢٠٠١/٨/٣١

عدد الفروع	اسم البنك	تاريخ التأسيس/أو افتتاح اول فرع
٢	بنك ستاندرد تشارترد جينرلز المحدود (Standard Chartered grindlays Bank Ltd)	١٩٩٥
١	بنك HSBC الشرق الاوسط (HSBC Bank Middle East)	١٩٩٨

المصدر : (سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية لعام ٢٠٠١ ، عدد ٣٧ ، صفحة ٣)

جدول رقم (٥)

ترتيب لعدد من البنوك العاملة في فلسطين حسب الموجودات ، صافي الربح ، الودائع ، التسهيلات كما هي بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١

المبالغ بالملليون دينار										البنك
الترتيب	نسبة التسهيلات إلى الودائع	المرتبة ب	صافي التسهيلات بعد خصم المخصص	الترتيب	ودائع العملاء	الترتيب	صافي الربح قبل الضريبة	الترتيب	إجمالي الموجودات	
١٥	%٢٧,٥	١	٢٨٣,١	١	٩٥٣,٨	١	١١,٨	١	١٢٥٦,١	البنك العربي
١٦	%٢٦,٧	٢	٩٧,٨	٢	٣٥٠,٧	١٧	(١)	٢	٤٠٤,٩	بنك القاهرة عمان
١٤	%٣٠,٨	٣	٦٢,٨	٣	١٩١	٣	٢,٢	٣	٢١٤,٣	بنك الأردن
١١	%٤١,٢	٤	٦٢,٧	٤	١٢٣,١	٢	٢,٨	٤	١٨٣,٢	بنك فلسطين المحدود
٧	%٦١,٤	٥	٥٦,٧	٦	٧٦,٧	٨	٠,١٠٣	٥	١٠٩	البنك العقاري المصري العربي
١٧	%١٧,٨	١١	١٤,٧	٥	٧٨,٧	١٨	(٢,٤)	٦	٩٠	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٩	%٤٦,٣	٨	٢٤,٥	٩	٤٧	٥	٠,٢٩٧	٧	٨٧,١	البنك الاستثمار الفلسطيني
١٢	%٣٧,٣	٦	٢٨,٢	٧	٦٧,٥	١٥	(٠,٧٠٨)	٨	٨٤,٩	البنك الأهلي الأردني
١	%٤٦٦,٤	١٧	٥,٣	١٨	١,١	١١	(٠,٢٥٦)	٩	٨٢,٨	بنك الشرق الفلسطيني للاستثمار
٤	%٧٨,٢	٧	٢٧,٥	١١	٣٥,٢	١٠	٠,٠٢١	١٠	٦٤,٦	بنك فضاء للتجارة والاستثمار
١٣	%٣٦,٦	٩	١٩,٧	٨	٤٨,٢	١٦	(١)	١١	٥٦,٩	بنك الأردن و الخليج
١٠	%٤١,٨	١٠	١٧,٤	١٠	٣٦	١٣	(٠,٤٤٩)	١٢	٥٥,٣	بنك فضاء الفلسطيني
٨	%٤٧,٣	١٣	١٣,٢	١٢	٢٧,٧	٧	٠,١١٣	١٣	٣٧	بنك ستاندرد نشار تشرد (كرنديلز)
٥	%٧٣,٦	١٢	١٤,٤	١٣	١٩,٢	٦	٠,١٨٤	١٤	٢٨,٩	البنك الأقصى الإسلامي
١٨	%١٢	١٨	١,٧	١٤	١٤,٢	١٢	(٠,٢٥٦)	١٥	٢٢,١	بنك HSBC
٦	%٦٣,١	١٥	٦,٩	١٥	١٠,٨	١٤	(٠,٦٤٢)	١٦	١٨,٦	البنك الإسلامي الفلسطيني
٣	%١١٢	١٤	٧	١٦	٥,٩	٤	٠,٣٦٢	١٧	١٥,٩	بنك الاتحاد للتجارة والاستثمار
٢	%١٧٣,١	١٦	٥,٩	١٧	٣,٤	٩	٠,٠٢٥	١٨	٧,٨	بنك الرئيسي لنسبة و الإئتمان الروابي

(مجلة البنوك في فلسطين - العدد ٢١ - آذار / نيسان - ٢٠٠٣ - ص ١٢٠٩)

ثانياً : الانظمة والقوانين التي تحكم عملها :-

تصدر في كل دولة قوانين ولوائح وتعليمات تنظم أعمال المؤسسات المصرفية المختلفة ومن هذه

القوانين (جبر ، ٢٠٠٠):

١- قانون البنك المركزي .

٢- قانون البنوك : ويتضمن اجراءات الترخيص من قبل البنوك ، والاعمال المصرفية المسموح بها

والاعمال المحظورة وشروط منح الائتمان ، من حيث اعضاء مجلس الادارة او من حيث الحصص

من رأس المال ، وادارة المصارف ، رأس المال والاحتياطيات ، التفتيش ومعالجة المصاعب ،

المخالفات والعقوبات ، التصفية ، اندماج البنوك ، احكام خاصة بالبنوك الاسلامية .

٣- قانون مراقبة العملة الاجنبية .

٤- قانون اعمال الصرافة .

وفي فلسطين ، صدر قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ ، وتم اعداد مشروع قانون

البنوك الفلسطيني عام ١٩٩٩ ، والذي لم يقر بعد حتى كتابة هذه الدراسة . كما صدر قانون اعمال

الصرافة الفلسطيني.

التطورات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني للاعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المباركة بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠ ، قامت سلطات الاحتلال باجراءات عسكرية أدت الى شل حركة الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته الاقتصادية المختلفة . ومنها القطاع المصرفي والذي بدأ يتأثر سلباً بالاضاع والظروف السائدة والجدول رقم (٦) يبين التحليل الافقي للميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين للفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٠١) .

جدول رقم (٦)

الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين (١٩٩٦ - ٢٠٠١) (مليون دولار امريكي)

النسبة	التغير بين عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٠	عام ٢٠٠١	عام ٢٠٠٠	عام ٩٩	عام ٩٨	عام ٩٧	عام ٩٦	
٢٢.٣٣	٣٠.٦٣	١٦٧,٨٣	١٣٧,٢٠	١١٨,٩٣	٥٧,٦٧	٦٢,٤٩	٥٢,٨٤	نقد في الصندوق
٩.٦٨-	٣٧,١٣-	٣٤٦,٤٠	٣٨٣,٥٣	٣٣٥,٧٦	٢٦٩,٩٤	٢٤٧,٩٧	١٧٧,٣٠	ارصدة لدى سلطة النقد
٥,٦٠-	١٣,١٥-	٢٢١,٦٨	٢٣٤,٨٣	١١٨	١٧٧,١٨	١٠٧,٠٥	٥٢,٥٨	ارصدة لدى البنوك في فلسطين
١,٠٦	٢٢,٨٨	٢١٧٢,٨٣	٢١٤٩,٩٥	٢٠٠٥,٦٤	١٦٩٣,٧٢	١٥٧٦,٣٥	١٣٢٢,٥٨	ارصدة لدى البنوك خارج فلسطين
٩,٤١-	١٢٦,٦٦-	١٢١٩,٩٩	١٣٤٦,٦٥	١٠٠٥,٤٧	٨٣٣,١٠	٦١٢,٨٨	٤٢٣,٨٦	التسهيلات الائتمانية
١٧,٦٧-	١٩,٣٢-	٨٩,٩٩	١٠٩,٣١	٨٥,٦٧	٧٧,٢٤	٦٧,٢٦	٥٣,٦٩	محفظة الأوراق المالية
٢٤,٦٠	٢٣,٣	١١٨,٠١	٩٤,٧١	١٠٠,٧٦	٩١,٣٨	٨٥,٣١	٤٦,٢٥	موجودات ثابتة
٥١,٢٩-	٣٩,٣٩-	٣٧,٤١	٧٦,٨٠	٤٠,٣٧	٨٦,٦٦	٦٧,٦٩	٣١,٥٨	بنود برسم التحصيل
١٤,٨٨-	٨,٧٥-	٥٠٠,٠٦	٥٨,٨١	٤٦,٢٠	٤٨,٣١	٨٠,٥٥	٢٩,٦٧	موجودات أخرى
٣,٦٥-	١٦٧,٥٩-	٤٤٢٤,٢٠	٤٥٩١,٧٩	٣٨٥٦,٨٠	٣٣٣٥,٢٠	٢٩٠٧,٥٥	٢٢٠٠,٣٥	مجموع الموجودات
٣,١٠-	١٠٨,٨٦-	٣٣٩٨,٨١	٣٥٠٧,٦٧	٢٨٧٥,١٤	٢٤١٤,٧١	٢٠٩٠,١٤	١٧١١,٣٠	ودائع العملاء
٢٥,٤-	٣٠,١٤-	٨٨,٣٨	١١٨,٥٢	١٤٣,٤٣	٩٦,٠٥	١٢٥,٣٦	١٠٠,٤٥	ودائع سلطة النقد
٠,٥٢	١,١٨	٢٢٨,٣٣	٢٢٧,١٥	١١٦,٧٤	١٦٢,٠٥	٩٩,٥٠	٥٩,٦٦	ودائع البنوك في فلسطين
٥,٤٢-	١٤,٥٢-	٢٥٣,٣٩	٢٦٧,٩١	٣٢٢,٥١	٢٦٣,٣٤	٢٤١,١٥	٩٣,٨٧	ودائع البنوك خارج فلسطين
٢٨,١٠-	٩,٠٩-	١٤,٧٧	٢٣,٨٦	٢١,٥٧	٤٥,٥٩	٦٢,٥٦	١٩,٣٧	بنود دائنة تحت التنازل
١٣,٨٩-	٣٣,٨٥-	٢٠٩,٨٠	٢٤٣,٦٥	٢٢٨,٥٩	٢٢٢,٢٢	٢١٦,١٨	١٣٦,٩٩	حقوق الملكية
٢٧,٦٤	١٨,١٤	٨٣,٧٦	٦٥,٦٢	٣٦,١٨	٢١,٨٥	٣,٩٧	٠,٠١	مخصص الديون المشكوك فيها
١٢٩,٤٣	٤٢,٦١	٧٥,٥٣	٣٢,٩٢	٢٩,٥١	٢١,١٢	٨,٢٥	٧,٢٢	مخصصات أخرى
٣١,٦٤-	٣٣,٠٦-	٧١,٤٣	١٠٤,٤٩	٧٣,١٣	٨٨,٢٧	٦٠,٤٤	٧١,٤٨	مطلوبات أخرى
٣,٦٥-	١٦٧,٥٩-	٤٤٢٤,٢٠	٤٥٩١,٧٩	٣٥٨٦,٨٠	٣٣٣٥,٢٠	٢٩٠٧,٥٥	٢٢٠٠,٣٥	مجموع المطلوبات

المصدر (سلطة النقد الفلسطينية) .

ويتبين لنا من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي :-

أولاً : تحليل لأهم بنود المطلوبات الخاصة بالبنوك العاملة في فلسطين

١ - بلغ اجمالي موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ (٤٥٩١.٧٩) مليون دولار ، حيث انخفض الاجمالي الى (٤٤٢٤.٢٠) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ . حيث تراجعت اجمالي الموجودات بمبلغ (١٦٧.٥٩) مليون دولار ونسبة ٣.٧٪ . مع العلم ان اجمالي موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في نهاية ايلول لعام ٢٠٠٠ بلغت (٤٨١٧.٤٧) مليون دولار .

٢- تراجعت ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك في نهاية عام ٢٠٠١ بحوالي (٣٠.١٤) مليون دولار او بما نسبته ٢٥.٤٣٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث تراجعت من (١١٨.٥٢) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى (٨٨.٣٨) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ ، مع العلم ان رصيد ودائع سلطة النقد الفلسطينية كان في نهاية ايلول لعام ٢٠٠٠ مبلغ (١٢٨.٨) مليون دولار .

٣- زادت ودائع البنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام ٢٠٠١ بحوالي (١.١٨) مليون دولار او بما نسبته ٠.٥٢٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ . حيث زادت من (٢٢٧.١٥) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى (٢٢٨.٣٣) مليون دولار .

٤-تراجعت ودائع العملاء في نهاية عام ٢٠٠١ بحوالي (١٠٨.٨٦) مليون دولار او بما نسبته ٣.١٠٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث تراجعت من (٣٥٠٧.٧٦) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى (٣٣٩٨.٨١) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ ، مع العلم ان ودائع العملاء في نهاية ايلول لعام ٢٠٠٠ بلغت (٣٧٢١.٠٩) مليون دولار .

٥-تراجعت حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠٠١ بحوالي (٣٣.٨٥) مليون دولار او بما نسبته ١٣.٨٩٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث تراجعت من (٢٤٣.٦٥) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى (٢٠٩.٨٠) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ .

٦- زاد مخصص الديون المشكوك فيها في نهاية عام ٢٠٠١ بمبلغ (١٨.١٤) مليون دولار او بما نسبته ٢٧.٦٤٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث زاد المخصص من (٦٥.٦٢) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى (٨٣.٧٦) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ .

٧- زادت المخصصات الاخرى في نهاية عام ٢٠٠١ بمبلغ (٤٢.٦١) مليون دولار او بما نسبته ١٢٩.٤٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث زاد المخصص من (٣٢.٩٢) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى (٧٥.٥٣) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ على الرغم من انخفاض التسهيلات عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ بحوالي (١٢٦.٧) مليون دولار .

ثانياً : تحليل لأهم بنود الموجودات الخاصة بالبنوك العاملة في فلسطين

١- بلغت الأرصده لدى سلطة النقد الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠١ مبلغ (٣٤٦.٤٠) مليون دولار في حين كان الرصيد في نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ (٣٨٣.٥٣) مليون دولار . حيث يلاحظ بوجود تراجع في الرصيد بلغ (٣٧.١٣) مليون دولار ، أي بنسبة (٩.٦٨ %) ، مع العلم ان رصيد سلطة النقد في نهاية شهر ايلول لعام ٢٠٠٠ بلغ (٣٩٨) مليون دولار .

٢- تراجعت الارصدة لدى البنوك في فلسطين في نهاية عام ٢٠٠١ بمبلغ (١٣.١٥) مليون دولار ، أي بنسبة ٥.٦٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ . حيث بلغت الارصدة في نهاية عام ٢٠٠١ مبلغ (٢٢١.٦٨) مليون دولار ، في حين كانت الارصدة في نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ (٢٣٤.٨٣) مليون دولار .

٣- نظرا لكون البيئة الاستثمارية في فلسطين غير مناسبة بسبب الظروف السائدة وصعوبة الاستثمار فيها نلاحظ زيادة الاستثمارات في الخارج في نهاية عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ بمبلغ (٢٢.٨٨) مليون دولار أي بنسبة ١.٠٦٪ . حيث كان الرصيد في نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ (٢١٤٩.٩٥) مليون دولار و (٢١٧٢.٨٣) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ ، مع العلم ان الاستثمارات الخارجية في تزايد ، حيث ازدادت في نهاية عام ٢٠٠١ عن عام ١٩٩٦ مبلغ (٨٤٠.٢٥) مليون دولار أي ما نسبته ٦٣٪ .

٤- تراجعت التسهيلات المصرفية بحوالي (١٢٦.٧) مليون دولار او بما نسبته ٩.٤٪ عن نهاية عام ٢٠٠٠ ، حيث تراجعت من (١٣٤٦.٧) مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ الى ١٢٢٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ ، وتشكل نسبة تراجع التسهيلات ٧٥.٦٪ من اجمالي تراجع الموجودات .

ومن حيث نوع التسهيلات انخفضت التسهيلات الممنوحة في الجاري مدين من (٧٦٤.٦٢) مليون دولار الى (٦٤٣.٢٦) مليون دولار بنسبة ١٥.٨٧٪ والكمبيالات الخصومة تراجعت من (٦٦.٤٥) مليون دولار الى (٣٤.١٤) مليون دولار أي بنسبة ٤٧.١٢٪ ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان رصيد التسهيلات المصرفية في نهاية ايلول لعام ٢٠٠٠ بلغت (١٤٩٣.٥٤) مليون دولار .

وبين الجدول رقم (٧) توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتغيرات عليها في نهاية الأعوام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠١ .

جدول رقم (٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة (مليون دولار امريكي)

النسبة	التغير بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١	عام ٢٠٠١	عام ٢٠٠٠	عام ٩٩	عام ٩٨	عام ٩٧	عام ٩٦	
٣٣.٠٦-	٦.٩٤-	١٤.٠٥	٢٠.٩٩	١٥.٨٧	١٢.٣٨	٢٢.٥٧	٢.٩٧	الزراعة
٢.٤١	٢.٦٥	١١٢.٥١	١٠٩.٨٦	١٠٥.٩٢	٩٠.٥٢	٧٩.٣٠	٨٢.٦٤	الصناعة والتعدين
٣.٥٤	٤.٤٠	١٢٨.٦٤	١٢٤.٢٤	١٢٤.٠٣	١٠٤.٦١	٧٥.٣٠	٤٦.٦٢	الانشاءات
١٣.٩٨-	٥٠.٠٢-	٣٠٧.٨٣	٣٥٧.٨٥	٢٦٥.٣٣	٢٠٥.٨٤	٢٢٧.٦٧	١٥٠.٤٥	التجارة العامة
١٧.٤٨-	٤٣.٠٧-	٢٠٣.٣٣	٢٤٦.٤٠	٢٠٦.٧٧	١٦٧.٥٩	١٩٣.٩١	١٢٧.١٤	تجارة داخلية منها
٦.٢٤-	٦.٩٥-	١٠٤.٥٠	١١١.٤٥	٥٨.٥٦	٣٨.٢٥	٣٣.٧٦	٢٣.٣١	تجارة خارجية
٣٤.٤٦-	٥.٩٢-	١١.٢٦	١٧.١٨	٨.١٤	١.٤٣	٠.٠٠	١٠.٦٠	صادرات
١.٠٩-	١.٠٣-	٩٣.٢٤	٩٤.٢٧	٥٠.٤٢	٣٦.٨٢	٣٣.٧٦	١٢.٧١	واردات
١٦.٠٥-	٧.٨٦-	٤١.١٢	٤٨.٩٨	٣٨.٠١	٢٣.٧٨	٦.٢٠	٧.٢٠	خدمات النقل
١٩.٦٣-	٥.٨٨-	٢٤.٠٧	٢٩.٩٥	٣٥	٢١.٩٦	٨.٥٠	٦.٣٦	السياحة والفنادق والمطاعم
٠.٩٧-	١.١٨-	١٢٠.١٥	١٢١.٣٣	٦١.٧٥	٢٨.٩٨	١٥.٤٠	٢.٩٧	خدمات ومرافق عامه
١٠.٩٠-	٤.٩٠-	٤٠.٠٧	٤٤.٩٧	٢٩.٦١	٥.٤٦	٥.٢٣	٥.٩٣	خدمات مالية
٤٢.٩٤-	١٢.٠١-	٠.٧١	١٢.٧٢	٨.٠٩	١٠.٧٠	٤.٤١	٠.٠٠	شراء اسهم
٩.٤٤-	٤٤.٩١-	٤٣٠.٨٥	٤٧٥.٧٦	٣٢١.٨٦	٣٢٨.٨٧	١٦٨.٣٠	١١٨.٧٢	أغراض اخرى
٩.٤١-	١٢٦.٦٦-	١٢١٩.٩٩	١٣٤٦.٦٥	١٠٠٥.٤٧	٨٣٣.١٠	٦١٢.٨٨	٤٢٣.٨٦	المجموع

المصدر (سلطة النقد الفلسطينية) .

ومن خلال الجدول المذكور، نلاحظ ان التسهيلات الائتمانية تراجعت خلال الاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، حيث تراجعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي بنسبة ٣٣.٠٦٪ وقطاع التجارة العامة بنسبة ١٣.٩٨٪ والتجارة الداخلية بنسبة ١٧.٤٨٪ والقطاع السياحي بنسبة ١٩.٦٣٪ وخدمات النقل بنسبة ١٦.٠٥٪ .

البنوك الاردنية تستحون على النصيب الاكبر من النشاط المصرفي للأعوام ٩٧-٩٨
تشير المؤشرات الرقمية المستخرجة من الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في فلسطين ان هذه
البنوك استحوذت على النصيب الاكبر من النشاط المصرفي في السوق الفلسطيني ، فيما يلي تحليل لاهم
عناصر الميزانية :-

أولاً : تحليل لأهم بنود المطلوبات .

١- بلغت ودائع الجهاز المصرفي لدى فروع البنوك الاردنية ٣٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٢٢٣.٧
مليون دولار في عام ١٩٩٧ أي انها ارتفعت بنسبة ٧٪ .

٢- بلغت ودائع العملاء ١٧٦٩.٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ١٦٥١.٧ مليون دولار أي ارتفعت
بنسبة ٧.١٪ ، وقد بلغت حصة البنوك الاردنية ٧٤٪ .

٣- بلغ رأس المال والاحتياطيات والمخصصات مبلغ ٧٩.٤ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل ٧١.٨ مليون
دولار عام ١٩٩٧ بنسبة نمو ١٠.٦٪ ، واصبحت تشكل ما نسبته ٣٥.٧٪ من مجمل حسابات رأس
المال للبنوك جميعها .

ثانياً: تحليل لأهم بنود الموجودات .

١- بلغت موجودات البنوك الاردنية عام ١٩٩٨ حوالي ٢٣٩٧ مليون دولار مقابل ٢١٩٤.٤ مليون دولار
عام ١٩٩٧ أي نسبة النمو ٩.٢٪ ، وشكلت ما نسبته ٧٢٪ من اجمالي موجودات البنوك العاملة في
فلسطين

٢- بلغت اجمالي التسهيلات عام ١٩٩٨ حوالي ٥٣٤.٢ مليون دولار مقابل ٤١٠.٤ مليون دولار في عام
١٩٩٧ ، حيث نمت التسهيلات بنسبة ٣٠.٢٪ ، وقد شكلت ما يعادل ٦٤٪ من مجمل تسهيلات
البنوك جميعها .

٣- بلغت استثمارات البنوك الاردنية في الاوراق المالية ما يقارب ٤٨.٥ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقابل
٤٣.٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، أي نمت بمعدل ١١٪ ، وشكلت ما يعادل ٦٢.٨٪ من اجمالي
محافظ الاوراق المالية .

٤- تحتفظ هذه البنوك من ثلثي موجوداتها ٦٩.٥٪ كإرصدة سائلة لدى البنوك ، حيث بلغت هذه
الإرصدة عام ١٩٩٨ مبلغ ١٦٦٦.٦ مليون دولار مقابل ١٦١٤.٦ مليون دولار أي نمت بنسبة ٣.٢٪ .

جدول رقم (٨)

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في الاراضي الفلسطينية (مليون دولار) .

نسبة التغير	الاهمية النسبية	١٩٩٨	الاهمية النسبية	١٩٩٧	
-١٥.٤	١,٦	٣٨,٦	٢,١	٤٥,٦	نقد في الصندوق
٣,٢	٦٩,٥	١٦٦٦,٦	٧٣,٦	١٦١٤,٦	ارصدة لدى الجهاز المصرفي
٣٠,٢	٢٢,٣	٥٣٤,٢	١٨,٧	٤١٠,٤	التسهيلات الائتمانية
١١	٢	٤٨,٥	٢	٤٣,٧	محفظه الاوراق المالية
٣٦,٤	٤,٦	١٠٩,٢	٣,٦	٨٠	موجودات اخرى
٩,٢	١٠٠	٢٣٩٧	١٠٠	٢١٩٤,٤	مجموع موجودات = المطلوبات
٧	١٤,٩	٣٥٧	١٥,٢	٣٣٣,٧	ودائع الجهاز المصرفي
٧,١	٧٣,٨	١٧٦٩,٧	٥٧,٣	١٦٥١,٧	ودائع العملاء
١٠,٦	٣,٣	٧٩,٤	٣,٣	١٧,٨	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
٣٩,١	٨	١٩٠,٨	٦,٣	١٣٧,٢	مطلوبات اخرى

المصدر : (مجلة البنوك في فلسطين ، عدد ١٩ ، ص ٧)

جدول رقم (٩)

حصّة البنوك الاردنية من النشاط المصرفي عام ١٩٩٨ بالليون دولار

حصّة البنوك الاردنية من الاجمالي	البنوك العاملة فيها	فروع البنوك الاردنية	
% ٦٤,١	٨٣٣,١	٥٣٤,٢	التسهيلات الائتمانية
% ٦٢,٨	٧٧,٢٤	٤٨,٥	محفظه الاوراق المالية
% ٧٣,٣	٢٤١٤,٧	١٧٦٩,٧	ودائع العملاء
% ٣٥,٧	٢٢٢,٢٢	٧٩,٤	راس المال والاحتياطيات والمخصصات
% ٧١,٨	٣٣٣٦,٦٦	٢٣٩٧	مجموع الموجودات (المطلوبات)

(فحماري ، ١٩٩٩ ، مجلة البنوك في فلسطين ، عدد ١٩ ص ٧)

الفصل الثاني

* الجزء الثاني *

الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية

- تعريف الديون المتعثرة .
- مفهوم التعثر ماليا واقتصاديا .
- دراسات سابقة لأسباب تعثر الديون .
- تصنيف التسهيلات الائتمانية ومعايير ادراجها كديون متعثرة .
- اشارات الانذار المبكر عن تعثر التسهيلات " مظاهر التعثر " .
- اسباب تعثر التسهيلات المصرفية .

الديون الممنوحة من البنوك التجارية

تمنح البنوك التجارية زبائنها ديوناً لاستعمالها في أنشطتهم التجارية والأنشطة الأخرى . وتأخذ هذه الديون أشكالاً عدة منها الجاري مدين والكمبيالات والقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل والقروض الآجلة وغيرها . وتدرس البنوك التجارية طلبات التسهيلات الائتمانية من حيث مبلغ التسهيلات واستعمالاته وقدرة المدين أو المقترض على خدمة التسهيلات أو الدين ، ومصدر هذه الخدمة تشمل الفوائد والعمولات والأقساط ، وأهم هذه المصادر التدفق النقدي للمقترض واستمرار وإتزان التدفق النقدي ، ثم تفحص وتقيم الضمانات المقدمة من المقترض سواء كانت ضمانات شخصية أو عينية . وتراقب البنوك التجارية محفظة قروضها للزبائن بعدة وسائل منها متابعة حركة حساب التسهيلات ومواعيد خدمة الدين أو التسهيلات ، وتأخذ إجراءات معينة لكل حساب وذلك حسب تصنيف الإدارة العامة للبنك أولاً ثم حسب تصنيف سلطة النقد أو البنك المركزي ثانياً .

تعريف الديون المتعثرة

الديون المتعثرة هي غير العاملة ، والتي إذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها الى ديون مشكوك في تحصيلها ، وإذا ما استمر إهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة أو هالكة أو معدومة .

مفهوم التعثر مالياً واقتصادياً

مالياً : -

هو مواجهة المنشأة لظروف غير متوقعة " طارئة " تؤدي الى عدم قدرة المنشأة على تحقيق مردود اقتصادي او فائض نقدي او عائد نشاط ، بحيث يكفي لسداد التزاماتها قصيرة الاجل ، كذلك عدم القدرة على تغطية هذه الالتزامات من المصادر الخارجية (الخضيري ، ١٩٩٦ ، ص ٣٥) .

اقتصادياً : -

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصادياً ، المشروع الذي يعاني من خلل في العلاقة بين الدخل والنفقات ، بحيث تتعدى الثانية الحد الأقصى للاول ، او المشروع الذي تقل فيه معدل العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس المال ، وبذلك فان المشروع المتعثر يتصف بعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة على الرغم من زيادة اصوله عن خصومه (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٥-٣٥٦) .

أنواع الديون المصرفية

يمكن تصنيف الديون الممنوحة لزيائن أو عملاء البنك من حيث جودتها والتزامها بشروط عقد منحها من البنك الى أنواع هي :

- ١- ديون عاملة جيدة أو منتظمة ، وكما يدل الاسم فهي الديون التي يلتزم المدين بالشروط المتفق عليها مع البنك والمغطاة بضمانات مقبولة ، وحركة حسابها منتظمة ، ومصادر خدمة الدين مستمرة ومتزنة.
- ٢- ديون تحت المراقبة ، وذلك لظواهر ضعف يتعلق بالوضع او المركز المالي للمقترض ، والذي قد يؤثر هذا على ملائحته المالية.
- ٣- ديون غير عاملة ، وذلك لعدم خدمة الدين بدفع الفوائد والأقساط في مواعييدها أو تقلص أو جمود نشاط المقترض ، أو لانخفاض قيمة الضمانات المقدمة ، أو لتغيير جوهري في الشكل القانوني للمقترض.
- ٤- ديون مشكوك في تحصيلها ، وهي الديون التي تبين للبنك أدلة عن عدم قدرة المدين عن خدمة الدين ، وتزداد هذه الأدلة بأن يصل البنك الى مرحلة يشك في تحصيلها أو تحصيل جزء منها في المستقبل.
- ٥- ديون رديئة أو هالكة ، وتعتبر خسائر أو ديون معدومة وهي التي لا أمل في تحصيلها مطلقا.

مراحل التعثر المالي

ان التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول الى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من اجل متابعة التعثر المالي في مراحله الاولى قبل ان يصبح التعثر المالي في المراحل النهائية الحرجة ، ومن هذه المراحل (الخضيري ، ١٩٩٦ ، ص٣٧-٤٤) :-

أولا : مرحلة حدوث العارض :-

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي ، حيث يحدث حادث عارض " ما " ويمثل ذلك اختبار للمدير المالي ، فإذا تنبه له وادرك خطورته لم يحدث التعثر ، وإذا أغفل واستهان به بدأ التعثر ، ومن الحوادث العارضة مثلا :-

- الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائداً سريعاً ، أو تعطي عائداً بطيئاً ، الأمر الذي يخلق عبئاً والتزاماً على المشروع لم يكن في الحسبان ، بحيث يلتهم جانباً من الفائض الذي يحققه المشروع من رأس المال العامل ومن سيولة النقدية .

- ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط له يستنزف جانب من السيولة أو السيولة كلها ، أو يلتهم جانب من رأس المال العامل خاصة في حالة ازدياد تكاليف الموارد الخارجية التي يقترضها المشروع بسبب قرار اداري من السلطات النقدية ، أو بسبب حادث في سوق المال أو السوق النقدية المحلية والعالمية .

- ان يتحقق خطر لم يستطيع المشروع توقعه من قبل ، ولم يحتاط له القائمون على ادارة المشروع مثل افلاس بعض العملاء الكبار الدينين للمشروع أو اكتشاف اختلاسات بمبالغ كبيرة .

المرحلة الثانية - مرحلة التفاوضي عن الوضع القائم :-

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبيه القائمين على ادارة البنك والمشروع الى خطورة الاسباب والبواعث المؤثرة على عملية التمرر الا انهم يتجاهلون ذلك بالاستهزاء والتهوين والتقليل من شأنه ، بل التفاوضي على الوضع المالي ، خاصة اذا كان متخذ القرار في المشروع تحيط به بظانه سوء ، أو ممن لا يحسنون الادارة او كان الاستمرار في منصبه يعتمد على نواحي اخرى وليس على ناتج عمله وكفاءته الادارية .

المرحلة الثالثة : استمرار التعثر والتهوين من خطورته :-

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا ، بحيث يزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع ، خاصة بعد سيطرة حاشية السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل العناصر الخلفة ، وبذلك تتحول المشاكل الوليدة الى مشاكل بالغة النمو ، وعلى الرغم من خطورة الوضع الا ان القائمين على ادارة المشروع والبنك لا يعطيانها الاهمية الواجبة ، ولا يقوموا باتخاذ احتياطات واجراءات علاجية مناسبة ، وتغير سياسة المشروع المالية ، بل الاستمرار في السياسة الانفاقية غير السليمة ، والاتساع في الانفاق غير المخطط وغير المدروس ، الامر الذي يؤدي الى اتساع نطاق الخسائر تدريجياً وتنخفض قدرة المشروع على مواجهتها .

المرحلة الرابعة : التعايش مع التعثر :-

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الاطلاق والاكثر تدميراً لمقومات التواجد داخل المشروع . بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ، ويكون المشروع يلفظ انفاسه الاخيرة ،

وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة ، وتنعدم الزيادة في الطاقة الانتاجية وتتحول العملية الانتاجية الى المحافظة على بعض خطوط الانتاج وخلق الخطوط الاخرى التي لا يستطيع المشروع القيام باعمال الصيانة فيها او اصلاح الاعطال فيها او تجديدها ، ومن هنا يسيطر اليأس على العاملين فيه وعلى من يتعاملون معهم .

المرحلة الخامسة : حدوث الازمة المدمرة :-

في هذه المرحلة تبدأ بتسرب أنباء التعثر الى الجمهور الخارجي ، وكسر حاجز التعتيم الاعلامي الذي وضعته ادارة المشروع المتعثر ، وبالتالي قيام جمهور المتعاملين مع المشروع بالاندفاع الى المشروع للمطالبة بأموالهم أو للتحقق والاستفسار عن صحة المعلومات التي وردت اليهم عن موقف المشروع ، وعدم قدرته على سداد الالتزامات الحالية والمستقبلية ، الأمر الذي يؤدي الى جذب العديد من المهتمين بالمشروع ويثير نوع من الذعر ويدفع برجال الاعلام والصحافة الى الاهتمام بالمشروع المتعثر والكتابة عنه ، الامر الذي يؤدي الى اندفاع كافة المتعاملين مع المشروع للمطالبة بحقوقهم والحجز على المشروع واتخاذ الاجراءات القانونية ، بالاضافة الى تجميد معاملاتهم معه .

المرحلة السادسة : معالجة الازمة أو تصفية المشروع :-

في هذه المرحلة يتم الاجتماع مع ادارة المشروع الحالية من قبل اصحابه واستدعاء عدد من الخبراء والتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها ، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو اعادة المشروع الى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد اعادة جدولتها ، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد (الخضيرى ، ١٩٩٦ ، ص ٣٧-٤٤) .

دراسات سابقة لأسباب تعثر الديون

أشارت بعض الدراسات الى ان ما نسبته ٥٠٪ من قيمة الديون المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعود لاسباب اقتصادية (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ١٤) . كما وقامت مؤسسة دان وبراد ستريت بدراسة عام ١٩٩٤ في الولايات المتحدة الأمريكية لتقييم اوضاع القروض المصرفية وتشخيص الاسباب وراء تعثرها وتبين ما يلي :-

النسبة	السبب
٣٧,١٪	انخفاض المبيعات
١١,١٪	ارتفاع التكاليف العاملة
٦,٤٪	مشكلات المخزون
٧,٢٪	مشكلات الذمم المدينة
٧,١٪	المغالاة في الموجودات
٩,١٪	ضعف القدرة التنافسية في مواجهة تغيرات البيئة الخارجية
٣,١٪	مشكلات مواقع عمل المنشأة
٥,٥٪	المغالاة في الديونية
٥٪	المغالاة في توزيع الارباح
١,١٪	الاهمال
٢٪	التزوير
١٪	اسباب اخرى
٩٥,٧٪	المجموع
٢,٣٪	الكوارث
١٪	أسباب مجهولة
٤,٣٪	المجموع
١٠٠٪	المجموع الكلي

(الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ٧)

وفي إحدى الدراسات لتي قامت بها (Small Business Administration : SBA) في عام ١٩٩٢ لاهم الاسباب وراء الديون المصرفية المشكوك فيها والمعدومة للمنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تبين ما يلي :-

- (١) ضعف في التخطيط المالي ، ارتفاع المصروفات وخاصة الثابتة ، المغالاة في التوسع ، عدم انتظام الدفاتر والكشوفات المحاسبية .
- (٢) ضعف التنسيق بين عمليات الصنع والبيع ، ويتجلى ذلك في الضعف في تطوير المنتجات والتنوع ، وقلة المعلومات عن العملاء ، والاعتماد على عميل واحد لشراء المنتجات ، ومحدودية الاطلاع على اوضاع السوق .
- (٣) ضعف الجوانب الادارية من حيث اعتماد المنشأة على ادارة الرجل الواحد ، والصراع داخل المنشأة والمشكلات العائلية .

وتشير إحدى الدراسات الأوروبية حول أثر العوامل الخارجية في نشوء القروض المتعثرة تبين أن الاسباب البيئية وراء نشوء مثل تلك الديون ، وأن التحرك السريع في البيئة التي توجد فيها المنشأة وما تفرضه من ضرورة التبدل والتعديل كان سببا مهما في فشل مجموعة من المنشآت التي اخضعت للبحث (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ٧-٨) .

وفي الأردن في دراسة من قبل عبد الله جمعه حبيب للحصول على درجة الماجستير في التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الاردن سنة ١٩٩٣ ، تبين أن المصارف التي تعمل على تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة نسبتها ٩٠٪ ، كذلك تقوم المصارف باتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص الديون المتعثرة بعد استنفاد جميع محاولات المتابعة الممكنة للتحصيل بنسبة ٩٢٪ ، وإن دخول المزاودة على العقارات والأراضي المرهونة لصالح البنك مقابل الديون تتم على أساس أقل سعر ممكن بنسبة ٩٠٪ ، كذلك سرعة إعدام الديون المتعثرة كانت بنسبة ٤٨٪ وهذا يظهر أن الهدف من سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ليس هدفا ضريبيا بالكامل لأنه لو كان الهدف من سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية هدفا ضريبيا بالكامل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة إعدام الديون المتعثرة كون الإجراءات القانونية تعتبر مطلبا سابقا لقبول الديون المعدومة ضريبيا . (حبيب ، ١٩٩٣ ، ص ٥٣ ، ٧١ ، ٧٢)

كذلك بين (القاسم ، ١٩٩١) مجموعة من الاسئلة التي تقيس مدى كفاءة الإدارة في تخفيض الالتزام الضريبي أو تأجيل دفعه مثل العمل على تعليق الفوائد وإعدام الديون المتعثرة .

وفي دراسة(الكوفحي ، ١٩٩٨ ، ص٤٩-٥٠) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير عن الديون المتعثرة في البنوك التجارية الاردنية ، تبين أكثر الاسباب في تعثر الديون من ناحية البنوك هو قصور الدراسة الائتمانية بنسبة (٨٦.٤ ٪) ، و أكثر العوامل تأثيراً من ناحية العميل في التعثر هو التوسع في المشروع الممول دون حاجة بنسبة (٨٩ ٪) ، أما العوامل الخارجية فكان أكثر عامل يساهم في تعثر الديون هو الركود الاقتصادي بنسبة (٨٥ ٪) من عينة الدراسة .

وفي السودان في دراسة (محمد ، ٢٠١٠ ، ص١٨١) اصدرها البنك المركزي السوداني في ديسمبر ١٩٩٩ ، ان اجمالي التمويل المتعثر في القطاع المصرفي بلغ ١٥١ مليار دينار سوداني من اجمالي التمويل القائم والبالغ ٤٦٧ مليار دينار سوداني ، حيث بلغت نسبة الديون المتعثرة ٣٢ ٪ .

وفي دراسة(محمد ، ٢٠٠١ ، ص١٨١ ، ص٢٥٩) لنيل درجة الماجستير عن تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية السودانية واسبابها ، بينت الدراسة ٤٢.٨ ٪ من مصارف العينة ان استخدام التمويل في غير اغراضه يأتي في المرتبة الاولى لاسباب التعثر ، واعتبرت المعاطلة هو السبب الثاني للتعثر بنسبة ٢٨.٦ ٪ من مصارف العينة ، اما السبب الثالث ف اشارت الدراسة ان خسارة المشروعات الممولة سبباً في التعثر بنسبة ٢١.٤ ٪ من مصارف العينة .

تصنيف التسهيلات الائتمانية ومعايير إدراجها كديون متعثرة ومشكوك في تحصيلها

ان تصنيف المحفظة الائتمانية في البنوك من حيث جودتها له أهمية كبيرة وذلك لغايات مراقبة التسهيلات ومتابعتها دوريا ، من اجل تحديد الديون المشكوك في تحصيلها او الديون المتعثرة ، لغايات متابعتها ومعالجتها لان مثل تلك الديون تزيد من خسائره ، سواء من حيث المخصصات او الفوائد المعلقة او تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار لتلك الديون .

تقوم عادة البنوك المركزية في أي بلد بوضع تعليمات ومعايير تصنف بموجبها الديون الممنوحة لزيائن البنوك ، وبما أن البنوك العاملة في فلسطين بنوك محلية وإقليمية (معظمها أردنية) قامت سلطة النقد الفلسطينية بموجب التعميم رقم ٩٣/دع/٢٠٠١/٧ بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠١ بتصنيف التسهيلات وبيّنت معايير إدراجها كديون متعثرة ، وكذلك أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٠ تعليمات لتصنيف التسهيلات ووضع معايير لإدراج الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها. وفيمايلي ملخص لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وتعليمات ومعايير البنك المركزي الأردني والخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية .

نوع التسهيلات	حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية	حسب تعليمات البنك المركزي الاردني
التسهيلات الائتمانية العاملة	<u>النموذجية</u> :- وهي التسهيلات التي يتم تسديد اصل الدين والفوائد والعمولات المتعلقة بها حسب الشروط المتفق عليها ، بدون وجود أية تطورات سلبية في وضع العميل وقدرته على السداد .	<u>المنتظمة الجيدة (Standard)</u> :- وهي التسهيلات التي تحمل الخاطر المصرفية العادية وتتصف بالآتي :- - مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية لأصحاب هذه التسهيلات . - موثقة بمقود ومغطاه بضمانات مقبولة حسب الاصول . - نشاط حيكة الحساب وانتظام السداد ولأصل المبلغ وفوائده . - وجود مصادر جيدة للسداد .

	التسهيلات تحت المراقبة (Special Mention) :- - وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط او اكثر او عدم تسديد الفائدة والعمولة المتعلقة بها من ٣٠-٩٠ يوم . - تتطلب هذه التسهيلات العناية والمراقبة . - لا تتطلب تكوين مخصصات خاصة الا في حالة تدور اوضاع المقترضين - يعترف بالفوائد والعمولات المستحقة في حساب الارباح والخسائر ضمن المدة اعلاه من ٣٠-٩٠ يوم	التسهيلات تحت المراقبة (Special Mention) :- - وهي التسهيلات التي يشوبها بعض الضعف فيما يتعلق بالوضع المالي وملاءة المقترضين . - عدم الالتزام بدفع أصل التسهيلات او فوائدها او كليهما بالواعد المحددة لها . - بذل عناية خاصة لمثل هذه التسهيلات . - تصنف التسهيلات المجدولة وفق احكام هذه التعليمات ضمن هذه الفئة عن التسهيلات .
التسهيلات الائتمانية غير العاملة (Non-Performing)	(غير المنتظمة) وهي ثلاث فئات :- ١- التسهيلات دون النموذجية :- - وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط او اكثر و/أو عدم تسديد الفائدة والعمولة المتعلقة بها مدة من ٩١-١٨٠ يوما - تشمل أي تسهيلات غير مؤمنة بموجودات المقترض او ان المقترض يواجه صعوبات مالية واقتصادية. - او ان التسهيلات تفتقر الى ضمانات مقبولة كافية وقابلة للتسبيل .	(غير المنتظمة) وهي ثلاث فئات :- ١- التسهيلات دون المستوى (Sub-standard) :- - وهي التسهيلات التي مضى على استحقاقها او استحقاق احد اقساطها او عدم انتظام السداد لأصل المبلغ او الفوائد او كليهما او جمود حساب الجاري مدين مدة ١٥٠ يوما وأقل من ٣٠٠ يوم . - تخفض المدة الزمنية المشار اليها اعلاه لتصبح ١٢٠ يوم وأقل من ٢٤٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠١ و ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠٢
	٢- التسهيلات المشكوك في تحصيلها (Doubtful) - وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط او اكثر من أصل الدين و/أو الفائدة والعمولة المتعلقة بها من ١٨١-٣٦٠ يوما . - تشمل أي تسهيلات تعثر بها نفس نقاط الضعف التي تعاني منها التسهيلات دون المستوى ، ولكن طابعها اكثر حدة مع وجود شكوك حول امكانية تحصيلها بالكامل في المستقبل .	٢- التسهيلات المشكوك في تحصيلها (Doubtful) - وهي التسهيلات التي مضى على استحقاقها او استحقاق احد اقساطها او عدم انتظام السداد لأصل المبلغ او الفوائد او كليهما او جمود حساب الجاري مدين ٣٠٠ يوم . - تصبح هذه المدة ٢٤٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠١ و ١٨٠ يوم في بداية سنة ٢٠٠٢ .
	٣- التسهيلات المصنفة كخسائر :- - وهي التسهيلات التي مضى على عدم تسديد قسط او اكثر من أصل الدين و/أو الفائدة والعمولة المتعلقة بها اكثر من ٣٦٠ يوما . - تشمل هذه الفئة أي تسهيلات تعثر غير قابلة للتحصيل ضمن فترة زمنية معقولة .	٣- التسهيلات الائتمانية الرديئة او الهالكة (loss) - وهي التسهيلات التي يتوفر لدى البنك ادلة قاطعة على عدم امكانية استردادها او أي من التسهيلات التالية :- ١- التسهيلات التي مضى على استحقاقها او استحقاق احد اقساطها او عدم انتظام السداد لأصل المبلغ او الفوائد او جمودها في حالة حساب الجاري المدين مدة ٣٦٠ يوم . ٢- التسهيلات التي تمت جدولتها مرتين ولم يلتزم العميل بالسداد .

اشارات الانذار المبكر لتعثر التسهيلات " مظاهر التعثر "

ان من معايير ادراج الديون المشكوك في تحصيلها والديون المتعثرة ، عدم تسديد قسط او اكثر من اصل الدين و/أو الفائدة والعمولة المتعلقة به خلال الفترة من ١٨١-٣٦٠ يوم بالنسبة للديون المشكوك فيها ، واكثر من ٣٦٠ يوم بالنسبة للديون المتعثرة ، ومن هنا يتضح لنا ان تلك الديون تمر في مراحل متعددة وخلال فترات زمنية متتالية قبل الوصول الى مراحلها النهائية في التعثر ، ولذلك يتبين لنا مدى أهمية تصنيف التسهيلات واعداد التقارير الشهرية من اجل متابعة المستحقات من تلك التسهيلات قبل وصولها الى الخطوط الحمراء ، وهي الفترة الاكثر من ١٨١ يوم كون المستحقات تصنف خلال تلك الفترة من ضمن الديون المشكوك في تحصيلها ، وبالتالي يجب ان تسعى البنوك ومنذ البداية ومن خلال دوائر التسهيلات ودوائر مراقبة الائتمان والمتابعة ، ان تتابع تلك المستحقات وفي مراحلها الاولى ، والكشف عنها مبكرا قبل وصولها الى مراحل التعثر ، وذلك من خلال متابعة مؤشرات واشارات الانذار المبكر والتي يجب على البنوك ان تأخذها بعين الاعتبار من اجل الكشف المبكر عن تلك الديون في مراحلها الاولى من اجل متابعتها ومعالجتها وذلك لتخفيض ضرر تلك الديون ، ومن هذه المؤشرات والانذارات ما يلي :-

أولا : اشارات الانذار المالي المبكر :-

تعتبر البيانات المالية (الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفق النقدي ، البيانات الايضاحية) ذات أهمية كبيرة في إعداد الدراسات الائتمانية من أجل منح تسهيلات مصرفية ، حيث يتم دراسة وتحليل ومقارنة تلك البيانات لعدد من السنوات ومن خلال المقارنة والتحليل تظهر بعض الإنذارات المالية والتي تكون مؤشرا لتعثر الديون وذلك على النحو التالي :

أ- الميزانية العمومية :-

النقدية :-

انخفاض رصيد النقدية ، وهل كان مصدر النقدية ناتجا من العمليات التشغيلية ام الاقتراض ، ام من بيع بعض الموجودات الثابتة ، وما هو رصيد النقدية المتاح لتسديد المستحقات الى الموردين ، فكقاعدة محسوبة لا بد من توفر حد ادنى ١,٥ دينار لكل دينار من متطلبات خدمة الدين (الاقساط المستحقة + الفوائد) وعكس ذلك فان هناك خلل اساسي في سيولة الشركة (مجلة معهد الدراسات المالية والمصرفية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩) .

الذمم المدينة :-

- زيادة مدة تحصيل الذمم المدينة .

- انخفاض معدل دوران الذمم (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٨)
- تدهور المركز النقدي للمشروع .
- انخفاض مستوى تحصيل الذمم (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٩) .
- تباطؤ فترة تحصيل ديون العميل على الغير (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١١) .

المخزون :-

انخفاض معدل دوران المخزون من البضاعة، والناتج عن عدم صلاحية هذه البضاعة نتيجة تقادمها وتلفها ، أو المغالاة في تقييم البضاعة الموجودة فعلا، أو عدم وجود هذه البضاعة في المخازن اصلا بسبب اختلاسات كبيرة فيها (الخضيرى ، ١٩٩٦ ، ص ٥٦) ، وذلك بسبب ضعف الرقابة على المخزون السلمي (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١٢) .

الموجودات المتداولة :-

- زيادة كبيرة في المطلوبات المتداولة ، أو الانخفاض في نسبة التداول .
- انخفاض راس المال العامل مما يعكس سوء استخدام الموجودات او هيكل التمويل غير المناسب .
- تغييرات اساسية في تركيبة الموجودات المتداولة (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٨) .
- انخفاض نسبة الاصول المتداولة الى اجمالي الاصول .
- تدهور نسبة السيولة الى راس المال العامل .

الموجودات الثابتة وغير الملموسة :-

- زيادة التركيز على الاصول غير الملموسة (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١٢) .
- انخفاض في حجم الاصول الثابتة (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٩) .
- تغييرات اساسية في تركيبة الموجودات الثابتة .

العلاقة مع المدراء والشركات التابعة :-

- زيادة في القروض للمدراء او الشركات التابعة او المرتبطة .
- وجود ديون مترتبة للمساهمين على الشركة او عليهم لصالحها .

هيكلية التمويل :-

- سرعة زيادة الديوثية ، مما يعكس عجوزات نقدية حادة ، تصاحبها زيادات كبيرة في مصروفات الفائدة (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٩) .
- اختلال في الهيكل التمويلي للمشروع من حيث تزايد اعتماد المشروع على المصادر الخارجية في عملية التمويل والتوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي وتراجع في نصيب الموارد الذاتية . الامر الذي يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقتراض الى ما يزيد عن معدل الربحية الذي يحققه المشروع .
- عدم اتجاه المشروع الى زيادة رأس ماله او تكوين احتياطات من ارباحه الموزعة لدعم المركز المالي .
- زيادة نسبة المخصصات وزيادة ارقامها من سنة لآخرى مع تآكل الاحتياطات من سنة لأخرى ، وزيادة المخصصات بصفة خاصة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المتعثرة والديون المعدومة (الخضيرى ١٩٩٩ ، ص ٥٥-٦٦ ، ١٦٠-١٦١) .
- توقف العمل او تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض وبالتالي يجب على مسؤول الائتمان معرفة اسباب التوقف (ارشيد ، آخزون ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨١) .
- زيادة كبيرة في الديون طويلة الاجل .
- انخفاض نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الديون .

تغيرات أخرى :-

- تغيرات هامة في هيكل الميزانية العمومية .
- تغييرات في أسس المعالجة المحاسبية .

تقديم الكشوفات المالية واعتمادها :-

- عدم تقديم الكشوفات المالية بالتوقيتات المناسبة .
- رأي متحفظ للمدقق الخارجي تجاه الميزانية العمومية .
- رفض تقديم ميزانيات عمومية مدققة (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٩) ، حيث كلما كانت تلك البيانات مدققة وموقعة من مدقق حسابات قانوني مرخص ، ولا تحفظ عليها ، كلما كانت درجة الثقة (Credibility) والموضوعية (Materiality) فيها عالية (الواكد ، ١٩٩٨ ، مجلة البنوك في الاردن ، ص ١٢)
- عدم كفاءة مدقق الحسابات .
- تغيير المحاسبين العاملين في المنشأة باستمرار (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١٢) .

ب- قائمة الدخل :-

- الزيادة السريعة في المبيعات خاصة اذا بقيت الارباح محافظة على وضعها .
- ازدياد المبيعات والمصروفات العامة والادارية ولكن مع انخفاض هامش الربح .
- زيادة ملحوظة في المصروفات غير المباشرة قياسا بالمبيعات (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٠) .
- انخفاض المبيعات الى حجم الاموال المستثمرة .
- ارتفاع نسبة الديون المدومة .
- عدم وجود ارباح للتشغيل .
- زيادة الفجوة بين الربح الاجمالي والربح الصافي (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٩) .
- وجود فجوة كبيرة بين اجمالي المبيعات وصافي المبيعات .
- زيادة التكاليف مع انخفاض في هامش الربح .
- زيادة المبيعات وانخفاض الارباح .
- زيادة اجمالي الاصول بالنسبة للمبيعات او الارباح (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١٢) .
- ارتفاع نسبة المصاريف والتكاليف الثابتة الى اجمالي حجم النشاط وبصفة خاصة بالنسبة لرقم المبيعات المتحققة ، وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة (الخضير ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧) .
- لا يتحقق جزء من الايرادات اساساً من المبيعات ، وانما بسبب بعض الحيل والالتفاقات المحاسبية ، مثل تحميل بعض المصروفات الخاصة بالسنة الحالية للسنة القادمة ، أو تأجيل دفع مصاريف الصيانة والاعلان (مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩) .

تعمير الذمم المدينة :-

- تباطؤ فترة تحصيل الذمم المستحقة على الغير (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١٢)
- تغيرات في سياسة البيع الآجل (السياسة الائتمانية) .
- زيادة الدد الممنوحة للتسديد المقسط .
- تركيز المبيعات لدى عملاء معينين .
- تركيز الذمم المدينة على تلك التي مضى عليها وقت طويل بدون تسديد .
- وجود ذمم مدينة مترتبة على الشركات المرتبطة او الشقيقة (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٠) .

ج- قائمة التدفقات النقدية (قائمة الموارد والاستخدامات)

يمكن استخدام تلك القائمة في الكشف المبكر عن احتمالات تعثر المشروع ، وذلك من خلال زيادة التدفقات النقدية الخارجية عن التدفقات النقدية الداخلة ، كذلك وجود فجوات زمنية ما بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج (الخضيرى ، ١٩٩٩ ، ص ١٦١) .

ثانيا : اشارات الانذار المبكر حول ادارة المنشأة المقترضة :-

- تغيير في سلوك أو عادات المسؤولين الرئيسية في المشروع .
- وجود مشاكل عائلية لدى اصحاب المشروع .
- عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الشخصية .
- التغير المستمر في ادارة المشروع أو ملكيته او المسؤولين الرئيسيين .
- عدم القدرة على التخطيط ومواجهة الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها .
- المغامرة في اضافة خط انتاجي جديد او الانتشار الجغرافي أو شراء مشروع آخر .
- تحديد سعر بيع السلع والخدمات بسعر غير منطقي .
- تغيير سلوك الادارة مع مسؤولي الائتمان وقلة التعامل مع البنك (النجار ١٩٩٨ ، ص ١٢) .
- سيادة مناخ من الرقابة الداخلية الضعيفة .
- سلبيات الهيكل التنظيمي بحيث لا يعمل المدير العام على تطوير الخط الثاني من الادارة وتنميته
- للحلول محله عندما يغيب عن مسرح العمليات او عندما يترك الخدمة ، وقد تكون الشركة معتمدة بشكل كبير على شخص واحد (One man show) أو اثنين ، بحيث لا يمكن من دونهما البقاء
- او الاستمرار (مجلة معهد الدراسات المالية والمصرفية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩) .
- عدم القدرة على توجه استراتيجي او استراتيجية تنافسية .
- الافتقار الى الخبرة العملية في النشاط او الحقل الذي تعمل فيه المنشأة .
- المرض العضال او وفاة المدراء الاساسيين .
- عدم ترتيب من يخلف الادارة الحالية .
- التفاوت بين التوقعات وبين ما هو متحقق فعلا .
- اهمال او ايقاف النشاط في خطوط انتاجية معروفة ومربحة .
- عدم القدرة على التنبؤ ووضع كشوفات تقديرية .
- اعلام سلمي عن المنشأة .

ثالثاً : اشارات الانذار المبكر حول العمليات :-

- التغيير في طبيعة عمل المنشأة .
- سوء ترتيب الكائن والمعدات وضعف الصيانة الدورية لها او تأخيرها ، وتأجيل استبدال الماكينات غير الكفوءة او المتقادمة .
- تركيز المبيعات ، والانخفاض المتواصل في حصة المنشأة من السوق مما يعكس فقدان البيزة التنافسية وبالتالي انخفاض المبيعات ، كذلك فقدان واحد أو أكثر من العملاء المليئين مالياً او الاساسيين وخطوط الانتاج وحقوق الامتياز وحقوق التوزيع .
- سجلات محاسبية غير منتظمة ونظم غير فعالة للرقابة المالية .
- انخفاض الروح المعنوية لدى العاملين .
- صعوبة جدول الزيارات الى المنشأة (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٢) .
- وجود الات ومعدات غير صالحة للاستعمال .
- عدم استخدام الطاقة الكاملة للعاملين او كفاءتهم .
- وجود مخزون سلعي تالف او متراكم (النجار ، ١٩٩٨ ، ص ١٢) .

رابعاً : اشارات الانذار المبكر لدى البنوك :-

- تباطؤ حركة الحساب في الجاري مدين للعميل خاصة في الايداعات ، وبالتالي يكون ذلك مؤشراً من ان هناك صعوبات مالية يواجهها العميل ، قد تكون ناتجة عن صعوبة تصريف منتجاته او انخفاض القدرة الانتاجية او القدرة التسويقية او انخفاض القدرة التحصيلية .
- ارتفاع نسبة الالتزامات قصيرة الاجل الى اجمالي الالتزامات متوسطة الاجل وطويلة الاجل واتساع نطاقها ، وذلك نتيجة لجوء العميل الى مصادر التمويل قصيرة الاجل لسداد التزامات استحققت فعلاً ، مما يؤدي ذلك الى وقوع العميل في دائرة خبيثة من الديونية سريعة الاستحقاق (الخضيري ، ١٩٩٩ ، ص ٥٤-٥٧) .
- تسرع البنك بتقديم التسهيلات قبل استكمال جميع المعلومات الضرورية عن العميل ، وكذلك قبل استيفاء البيانات الاساسية ، وقبل الحصول على الضمانات المقررة ، واذا ما تم ذلك ، فان البنك يصبح بلا ذاكرة ائتمانية ، وابتعد عن سياق الاحداث المتعلقة عن العميل
- تكرار تجاوز الحدود المصرح بها للعميل .
- انخفاض معدلات حركة الحسابات الجاري مدين من سحب وايداع .
- وجود شيكات معادة على حساب العميل .

- التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة دون سبب منطقي وتكرار عدم سداد الاقساط والفوائد في مواعيدها .
 - التباطؤ في تقديم ضمانات اضافية عند طلبها ، او الانخفاض في قيمة الضمانات (الواكد ، ٢٠٠٠ ، ص ٩) .
 - اقتراض مفاجئ او بمبالغ كبيرة ، وتغيرات ملحوظة في انماط الاقتراض او التسديد ، وقفزة حادة في حجم طلبات الاقتراض او في تكرارها ، وقروض لا تتوفر لها مصادر تسديد يمكن تمديدتها بشكل واقعي او بسهولة .
 - عدم القدرة في الحصول على بيانات مالية منتظمة من العميل .
 - تحويل الحسابات الى بنك آخر ، وتقارير ائتمانية تؤكد تباطؤ عمل المنشأة .
 - اشعارات متكررة من الدائنين للتسديد او الالتزام به ، وظهور دائنين اخرين يطالبون بالتسديد وخاصة ممن لديهم اسبقية في الضمانات .
 - اشعارات بالغاء وثائق التأمين .
 - حجوزات ضريبية واجراءات قضائية .
 - وجود شيكات مسحوبة على مبالغ ما تزال قيد التحصيل او شيكات مرتجعة بسبب عدم كفاية رصيد (الشماع ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٣) .
- ويرى الباحث ان هناك اشارات انذار مبكر لدى البنوك وخاصة في الجاري مدين كونه اكثر انواع التسهيلات انتشاراً في البنوك ومنها :-
- نشاط مصرفي جيد في احد البنوك ، بينما نشاط مصرفي سيء في البنوك الاخرى ، وذلك من خلال قيام العميل بتركيز شيكات عملائه الجيدين في بنك معين ، ليظهر النشاط المصرفي الجيد ، في حين يقوم بايداع شيكات لعملائه السيئين في حساباته في البنوك الاخرى .
 - سحب شيكات على حسابه لصالح عملاء يتعاملون بالصرافة ، وهذا دليل ان العميل يقوم بالحصول على نقد من الصرافين مقابل دفع عمولة معينة ، وذلك لتغطية الشيكات الواردة على حسابه لدى البنك ، ويتم الكشف عن ذلك من خلال فحص الشيكات الواردة على حساب العميل .
 - سحب شيكات شخصية مسحوبة لحساباته في البنوك الاخرى .
 - الايداع النقدي من قبل العملاء لتسديد شيكات مسحوبة على حساباتهم في الجاري مدين ، مع العلم ان سياسة البيع للعملاء هي البيع الآجل وبشيكات .
 - الاستغلال الكامل لسقف الجاري مدين والمستغل بالكامل ، واقتصار الحركة على سداد الفوائد والعمولات الشهرية فقط ، والتي تؤدي الى التجاوز عن السقف بقيمة الفوائد والعمولات .

- تركز في الشيكات الاجلة سواء على عملاء غير جيدين ، او تكون تواريخ استحقاق تلك الشيكات بعد تاريخ استحقاق الشيكات المسحوبة على حساب العميل .
- وجود شيكات مؤجلة طياره (وهمية) سواء كانت بين العملاء بالتبادل ، او عملاء اخرين ليسوا من ذوات العلاقة في النشاط التجاري او الاقتصادي .
- استخدام التسهيلات (الجاري مدين) دفعة واحدة ولاغراض شخصية بعيدة عن العمل التجاري مثل شراء سياره ، او شراء منزل الخ .
- كثرة الشيكات المسحوبة على حساب الجاري مدين (مشتريات) ، على الرغم من انخفاض الایداعات والنتيجة عن عدم قدرة العميل عن تحصيل ديونه من عملاءه .
- منح التسهيلات المبطنه ، وهي منح تسهيلات لعميل جيد يتعامل مع البنك منذ فترة طويلة ، ولكن تكون التسهيلات خارجة عن نطاق العمل التجاري للعميل ، وتكون لاحد اقربائه او اصدقائه ولاغراض شخصية .
- وجود ظاهرة (الشيكات المتسلسله) لحساب العميل لعدة بنوك ، او بين عدد من العملاء لنفس القطاع التجاري وبين العديد من البنوك ، بحيث تكون هذه الشيكات هي عبارة عن سلسلة تكون بشكل دوران بين البنوك ، ولكن في حالة قيام احد البنوك باعادة شيكات لعميل معين ، مما سيؤدي ذلك الى رجوع جميع الشيكات في البنوك الاخرى لان كلا منها معتمد على تحصيل الشيكات الاخرى .
- انخفاض نسبة تحصيل الشيكات المؤجلة المودعة بحسابات العملاء الممنوحين تسهيلات مصرفية ، وعدم قدرة العملاء على ايداع النسبة المطلوبة منهم كضمان لتلك التسهيلات .
- طلبات العميل المتكررة وباستمرار بتأجيل وتأخير سداد اقساط القروض .
- طلبات العميل المتكررة وباستمرار في تجاوز سقف الجاري مدين .
- تكرار وجود مستحقات سواء في اقساط القروض او الكمبيالات المخصومة ، وصعوبة السداد من قبل العميل ، بحيث تزداد تلك الاقساط المستحقة وتتراكم .
- عدم التزام العملاء بسداد التسهيلات التي تم جدولتها ، على الرغم من ان الجدولة تمت لأكثر من مرة .
- ازدياد التسهيلات المصرفية ، وبكفالة العميل الشخصية ، وبشكل غير اعتيادي في البنوك الاخرى ، ويكون ذلك واضحاً من خلال نشرة الاخطار المصرفية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي .
- ظهور مستحقات متزايدة على العميل في البنوك الاخرى ، وذلك من خلال نشرة الاخطار المصرفية الشهرية والصادرة عن البنك المركزي .

- قيام البنك بمنح تسهيلات مصرفية جديدة ، وذلك لغايات سداد تسهيلات مستحقة ، مع علم البنك المسبق بأن العميل غير قادر على السداد اصلا .
- الاتجاه السلبي في اخلاق العميل ، ووضعه الاجتماعي ، وسلوكياته وعلاقاته الاجتماعية اليومية .

اسباب تعثر التسهيلات المصرفية

ان ظاهرة الديون المتعثرة لها آثار كبيرة على البنوك ، حيث تحمل البنوك خسائر سواء من حيث تشكيل الخصصات ، او اعدام تلك الديون ، او ارباح الفرص البديلة للاستثمار ، بالإضافة الى أثارها على العملاء والمشروعات الاقتصادية ، والاقتصاد بشكل عام ، وبالتالي فان تلك الظاهرة لا تأتي من فراغ بل تكون نتيجة أسباب كامنة أو ظاهرة ، وفي جميع الاحوال فان اسباب تعثر الديون يعود الى عدة اسباب منها ما يعود للعملاء ومنها ما يعود للبنك ، ومنها ما يعود لاسباب خارجة عن نطاق الطرفين ، وبذلك فأننا نقسم اسباب تعثر التسهيلات الى اسباب مباشرة وغير مباشرة .

أولا : الاسباب المباشرة -

تعود هذه الاسباب في التعثر الى مجموعة من الاسباب خاصة بالعميل ومجموعة اخرى خاصة بالبنك .

أ - مجموعة الاسباب الخاصة بالعميل :-

١- عدم توفر الخبرة التجارية الكافية لبعض العملاء في النشاط محل التمويل خاصة في المشروعات الجديدة ، حيث تلعب الخبرة الجيدة ، والممارسات العملية ، والادارة الفعالة دورا رئيسيا في نجاح أي مشروع تجاري (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٨) ، كذلك اعتماد العميل على افراد عديمي الخبرة او منخفضي الكفاءة الفنية والعملية في ادارة المنشأة ، او من ذوي القرابة لاصحاب النفوذ ، او من اصحاب النفوذ يؤدي ذلك الى تحويل مصدر ايراد ربح المنشأة الى نزيف خسارة وتكلفة ، نظرا لارتفاع مرتباتهم واجورهم ومراكزهم الوظيفية (الخضير ، ١٩٩٦ ، ص ٨١) ، كذلك عدم توفر الكفاءات الفنية والادارية لدى العميل ، مما يفضي الى اساءة تعامله مع مخاطر مشروعة (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) ، كذلك فقدان القدرة الادارية والمالية والفنية على ادارة العمل ، كالتسيب الاداري ، وحدوث اختلاسات ، او تبذير في المصروفات على نحو يؤثر على الارباح (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦)

٢- اخطاء وقصور دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من العملاء ، وتماثلها رغم اختلاف العوامل المؤثرة فيها زمانا ومكانا ، وسطحية تلك الدراسات ، وعدم تعدد مراحلها ، وبناء التوقعات من البيئة والظروف الاقتصادية ، وعلاقتها بسوق السلعة الممولة ، وعدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع موعد سداد اقساط القروض ، كذلك عدم اجراء الدراسات الكافية عن

الاسواق من حيث مقدرتها على استيعاب نوع الاستثمار ، أو الخدمة ، أو السلعة المستخدمة للتمويل (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٧-١٩٨) .

٣- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوح لاجله ، حيث تستخدم في مجالات اخرى بعيدة كل البعد عن الغرض الذي قام من اجله (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) .

٤- ان يقدم العميل للبنك بيانات ومعلومات مضللة عند تقديم طلب التمويل (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦) مع قيام البنك بمنح التسهيلات للعميل دون محاولته تقصي الحقائق حول صحة تلك البيانات .

٥- عدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة ، وعدم مراعاة الدقة في اعداد القوائم المالية (الخضري ، ١٩٩٦ ، ص ٨٤) ، وعدم احتفاظ الكثير من العملاء بسجلات محاسبية منتظمة يمكن الرجوع اليها وقت الحاجة . وهذا الامر يؤدي الى ضياع الكثير من المعلومات والمستندات الهامة ، والتي تحتاجها عملية المراجعة (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٨) .

٦- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) ودخوله في صفقات مع الغير ، والذين يرغبون في نهب امواله ، او وقوعه في مجموعة من الالتزامات التي لا يستطيع الالتزام بسدادها بتواريخها بسبب سوء السلوك ، او عدم علمه بخطورة ما هو مقدم عليه ، او ان يتوسع في عمليات البيع الاجل دون دراسة معمقة للعملاء الذين قدم لهم الائتمان ، بالاضافة الى مبالغته في تسعير ثمن البضاعة ، وعدم تقديره للمنافسة بالشكل السليم ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض صافي المبيعات ، وزيادة في تكاليف الانتاج بشكل لا يتناسب مع حجم المبيعات .

٧- ان يفقد العميل احد الاسواق الرئيسية او كبار العملاء ، وعدم قدرته على ايجاد البديل لذلك ، او انخفاض مستوى جودة المنتجات ، او ظهور عيوب فنية في الصناعة ، مما يؤدي الى توجيه التسهيلات الى منتجات بديلة ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض المبيعات ، وتراكم المخزون السلعي ، وزيادة الخسائر ، وانخفاض في قدرة المشروع على سداد التزاماته .

٨- توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية مثل : الموردين والموزعين والمستهلكين ، فضلا عن حصوله على تسهيلات مصرفية بشكل مغالي واستخدامها في غير الاغراض المخصصة من اجله . اضافة الى سوء الادارة للاموال التي تم إقتراضها والاستهتار بالمسؤولية ، خاصة اذا ما كان هؤلاء العملاء ليسو هم العميل الاصلي (الخضيري، ١٩٩٦ ، ص ٨٢-٨٦) .

٩- ضعف في التخطيط التمويلي . وعدم المواءمة بين مصادر التمويل واستخداماتها (جباره . ١٩٩٤ ، ص ٦٧) واهمها استخدام قروض قصيرة الاجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الاجل ، وتوسع العميل في التسهيلات الائتمانية المختلفة دون ضوابط ، وعدم قدرته على السداد في تواريخ الاستحقاق (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦ ، ١٢) خاصة واذا اعتمد العميل على مصادر دخل غير متكررة ، مما يؤدي ذلك الى عدم انتظام التدفقات النقدية ، وبالتالي اذا كان العميل يعتمد على مثل تلك المصادر لتسديد التزاماته ، فان دفعاته قد لا تنتظم (جباره . ١٩٩٤ ، ص ٦)

- ١٠- وفاة العميل ورعونة الورثة من الابناء ، بحيث يقومون بالانفاق الترفي غير المحسوب من اموال المنشأة دون مراعاتهم للفصل بين اموال المنشأة ، و اموال الورثة الحاليين ، او مالكي المشروع .
- ١١- خروج احد المساهمين الكبار من الشركة ، وعدم وجود من يحل محله ، مما يؤدي ذلك الى فقدان جانب مهم من موارد الشركة خاصة رأس المال العامل ، مما يؤثر على سيولة الشركة وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات المشروع (الخضري . ١٩٩٦ ، ص ٨٢ ، ٨٣).
- ١٢- عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المشروع ، فقد يواجه المشروع منافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية او الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لتلك المنتجات ، وقد اثبتت احدى الدراسات التي تناولت اوضاع ٢٥ شركة متعثرة ان التعثر يرد الى غياب الدراسات التسويقية في بدء حياة تلك الشركات (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٧٤) .

ان من اهم اسباب تعثر التسهيلات فشل المشروع نفسه ، بحيث يحقق المشروع خسائر فادحة وبذلك عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته .

وفي دراسة اجراها كليفورد بومباك على (٥٧٠) مصلحة تجارية اشهرت افلاسها . لخص اسباب فشل المشروعات كما يلي (ارشيد ، وآخرون ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣) :-

% للشركات المتضررة		أسباب الفشل
اراء الدائنين	اراء اصحاب المصالح	
٢٩	٦٨	الكساد التجاري
٥٩	٢٨	عدم كفاءة الادارة
٣٣	٤٨	عدم كفاءة رأس المال
١٨	٣٠	الديون الهائلة
٩	٤٠	المنافسة
٦	٣٢	هبوط قيمة الموجودات
٣	١٥	الموقع السيئ للشركة
٢	١١	الفوائد المرتفعة على الاقتراض
٢	١١	تغيرات غير ملائمة في المنظمة

١٣- التكوين الشخصي للعميل من حيث :-

- عدم نزاهة وامانة العميل ، حيث يعتمد في علاقاته مع اصحاب النفوذ واستخدام اساليب غير مشروعة للحصول على اموال البنك ، وقيامه باعلان افلاس المشروع او هروبه الى الخارج او يدخل في منازعات قضائية طويلة ، وذلك لكي يحرم البنك من استرداد حقوقه او بعضها او المعاطلة في السداد من اجل الحصول على اعفاء في السداد من الفوائد والاقساط .
- بعض العملاء وبما يتصفون من وسائل الحيل والخداع ، وبما لديهم من وسائل وعلاقات مع اصحاب النفوذ والصداقات الشخصية ، بحيث يستغلها للضغط على متخذ القرار بالبنك ، والذي يقوم بدوره بالضغط على الباحث الائتماني ، وعدم اعطائه الوقت الكافي لاعداد الدراسات اللازمة بحيث يضطر الى التفاوض عن كثير من التفاصيل الدقيقة والتي هي مهمة للكشف عن المخاطر الجسيمة الواضحة في هذا العميل (الخضيرى ، ١٩٩٦ ، ص ٨٦ ، ٨٧) .
- سوء النية وعدم الامانة عند بعض العملاء ، حيث يلجأون في بعض الاحيان الى اعلان الافلاس ظنا منهم ان الاعلان عن حالة الافلاس يزيح عنهم عبء سداد الدين (محمد ، ٢٠١٠ ، ص ١٩٨)
- التكوين الشخصي للعميل واخلاقه ووضعه الاجتماعي ، ومدى استعدادده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها ، فبعض العملاء المدينين القادرين على سداد مديونياتهم ، ومع ذلك لا يلتزمون في السداد ، بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية غير سائلين عن سمعتهم

الاجتماعية والتجارية ، وعلى العكس من ذلك هناك العديد من العملاء ممن تدهور مركزهم المالي بشكل ملحوظ ولكنه قد يلجأ احيانا الى بيع ما يملك من سيارة ، او سكنه الخاص من اجل الوفاء بالتزاماته والحفاظ على سمعته أملا في تحسن مركزه المالي (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧) .

ب- مجموعة الاسباب الخاصة بالبنك :-

١- قصور الدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات المصرفية بحيث تؤدي تلك الدراسة الى قرار بمنح العميل تسهيلات ما كان ينبغي منحه لارتفاع درجة المخاطرة ، او لعدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع امكانية السداد في مواعيده ، او لعدم توافر ادارة علمية لنشاط العميل او لتعذر تسويق المنتج بسبب المنافسة او لعدم وجود المشروع الممول مثلا (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢) وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والتي تبذلها مختلف الادارات المصرفية في مجال تنمية الكفاءات البشرية ، الا ان عملية البحث الائتماني عند دراسة طلب عميل بهدف اتخاذ قرار ائتماني يواجه بمصاعب عديدة يمكن ارجاعها الى ما يلي :-

- عدم استخدام ادوات التحليل المالي والائتماني الحديثة .
- بعض المواقف الادارية لها توجهات غير موضوعية نحو الاهتمام بعميل معين ، او مجموعة معينة من العملاء مما يضع الباحث الائتماني في موقف حرج ، حيث يبدأ الباحث الائتماني في البحث عن مخرج ومبررات لتكليف حالة العميل طالب التسهيلات وبما يتفق مع توجهات الادارة ، والواقع ان مثل هذه التوجيهات تدفعنا الى القول بان عملية الائتمان تبدأ دائما بموضوعية في المستويات الادارية الدنيا ثم تبدأ هذه الموضوعية بالتناقص تدريجيا مع الارتقاء في السلم الاداري لتصبح ذات طابع اعتباطي عند المستويات الادارية العليا (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ٣٧٧ ، ٣٧٨) كذلك عدم اجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق ، وذلك بسبب قلة خبرة المحللين السالين وموظفين الائتمان في البنك ، بحيث تكون الخسائر كبيرة والناجمة عن تسهيلات ائتمانية تم منحها بناء على تحقيقات وتحاليل ائتمانية ناقصة ، وينتج عن هذا النوع من الخسائر اسباب متعددة منها (ارشيد ، وآخرون ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨٤) :-

- أ - الجهل بأن رأس المال العامل للمقترض لا يكفي لسداد اوراق الدفع والذمم الدائنة .
 - ب - الجهل بكون المصارف الاخرى وثقة تسهيلاتهما لذلك المقترض بضمانات منه .
 - ت - الجهل بان الذمم المدينة لديه تتضمن مبالغ هائلة ذات شأن .
- ونرى ان الدراسة الائتمانية يجب ان تكون دراسة شاملة ومتكاملة وتأخذ الوقت الكافي في اعدادها ، لان السرعة في اعداد الدراسات الائتمانية ، يؤدي الى اغفال كثير من الامور التي تكون ذات اهمية في

اتخاذ القرار الائتماني الموضوعي والسليم ، وعلى اسس مصرفية سليمة ، كذلك على صاحب القرار في منح التسهيلات المصرفية وقبل الموافقة على منح التسهيلات ان يعتبر وكأنه سيقوم بالاقتراض من امواله الخاصة ، وذلك لكي يكون القرار موضوعياً وسليماً وعلى اسس مصرفية سليمة .

ومن أهم العوامل الرئيسية التي يجب ان يأخذها الباحث الائتماني في الاعتبار مايلي :-
-العميل :-

- اذا كان فرد - معرفة الخبرة العملية ، والتخصصات الاكاديمية ، العمر الزمني .
- العلاقات العامة وسلوكياته .
- الحصول على رخصة مزاولة المهنة .

٥٨٢١٧٥

- اذا كانت شركة - راس المال ، طبيعة الشركة ، الشركاء الخبرة العملية والتخصصات الاكاديمية
- النظام الداخلي يسمح بالاستدانة والكفالة .
- الحصول على شهادة تسجيل حديثة قبل تنفيذ التسهيلات واعداد العقود.
- تاريخ تاسيسها .

- التسهيلات المطلوبة - الغاية من التسهيلات المطلوبة وهنا يجب التأكد من الغرض من التسهيلات لان عدم استخدامها في الاغراض المخصصة سبب من اسباب تعثر التسهيلات ، كذلك اذا كان غرض التسهيلات لغاية صناعية دراسة الاثر البيئي ، وان العميل حاصل على ترخيص من الحكومة بعدم وجود اثر على البيئة .

- سوق الشراء :-

دراسة سوق الشراء - داخلي : واذا كان من مصادر متعددة او مصدر واحد .

خارجي : كذلك من مصادر متعددة او مصدر واحد .

فترة الائتمان وكيفية السداد - نقدا ، شيكات مؤجله ، اوراق دفع .

- سياسة التخزين :-

دراسة الية التخزين في اماكن جيدة للتخزين كذلك قيام العميل بالتأمين على البضاعة ضد الحريق والسرقة .

- سوق البيع :-

دراسة سوق البيع (جملة ، مفرق) - المساهمة الجغرافية الافقية للعميل ، ومعرفة عملاءه حسب التوزيع الافقي .

فترة الائتمان والية التحصيل - نقداً ، ام شيكات اجله ، أ.قبض مع ضرورة التأكد من أن سياسة التحصيل قبل سياسة الدفع .

- التسويق :-

دراسة سياسة العميل التسويقية في منافسة العملاء لنفس النشاط التجاري

- الضمانات :-

دراسة الضمانات المقدمة من العملاء دراسة كافية على الرغم من ان ضمان التسهيلات هو شخصية العميل وملاءة المالية وقدرته على السداد أولاً ، حيث الضمانات الملموسة هي اخر شيء يجب ان يفكر به البنك لان منح التسهيلات السليمة لا يكون على اساس الضمان الملموس وانما مصداقية العميل .
تخمين الضمانات المصرفية على اساس سليمة .

- النشاط المصرفي :-

دراسة النشاط المصرفي على النحو التالي :-

● النشاط المصرفي في البنوك الاخرى لمعرفة من خلال الكشوفات عدم وجود شيكات معادة او مستحقات غير مسددة .

● دراسة النشاط المصرفي في البنك الذي تقدم اليه العميل بطلب التسهيلات من حيث :

- حجم النشاط المصرفي السنوي ومقارنة الحجم بالسنوات السابقة من ايداعات وسحوبات .

- دراسة الشيكات المعادة ان وجدت ومعرفة اسبابها .

- دراسة نسبة تحصيل شيكات العملاء المودعة في حساب العميل .

- دراسة التزام العميل سابقاً في السداد في حالة حصوله على التسهيلات .

- دراسة الشيكات المؤجلة المودعة في حساب العميل وتحليلها من حيث فترات

الاستحقاق وتركزها على عملاء معنيين .

- دراسة الحسابات ذات العلاقة في البنك من حسابات اخرى مشتركة او حساب

شركات اذا كان العميل شريكا فيها وتتعامل مع البنك .

- الاخطار المصرفية :-

- الاستعلام عن العميل ضمن القائمة السوداء (Black List)
- الاستعلام عن العميل / الشركة / الشركاء عن الاخطار المصرفية من البنك المركزي لمعرفة التسهيلات التي حصلوا عليها من البنوك الاخرى وتحليلها ومعرفة حجمها وضماناتها ، وهل توجد مستحقات غير مسددة .

- التحليل المالي الكامل :-

- اجراء التحليل المالي الكامل على القوائم المالية المقارنة لعدة سنوات من حيث :-
 - نسب التداول
 - نسب النشاط
 - نسب الربحية
 - نسب الديونية
 - تحليل قائمة المصادر والاستخدامات .
- زيارة العميل ميدانياً :- للتأكد من الخازن والمواقع التجارية للعميل والتأكد من وجود تأمين على البضائع ، وعمل تقرير بهذا الخصوص .
- دراسة ربحية الحساب والأخذ بعين الاعتبار المخاطرة .
- تحديد نقاط القوة والضعف في الدراسة الائتمانية قبل اتخاذ القرار الائتماني .
- ٢- عدم تحليل مخاطر الائتمان عملياً وموضوعياً ومنهجياً والقصور في ذلك قد يؤدي الى التعثر ومن هذه المخاطر :-

- المخاطر الادارية .
- مخاطر السوق (الشراء ، البيع)
- مخاطر هيكل راس المال وعدم تطبيق قاعدة تنويع المخاطر .
- مخاطر الدورة الاقتصادية .
- مخاطر الضمانات الموضوعة مقابل التسهيلات الائتمانية (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) .
- ٣- التساهل من قبل البنك في أخذ الضمانات الكافية ، بالاضافة الى عدم الامام البنك الكافي بالشروط الواجب توفرها في تلك الضمانات ، من حيث ملكيتها ، وحيازتها ، ورهنها ، وبيعها والقوانين المنظمة لتداولها ، كذلك التقييم الغير دقيقة لقيمة تلك الضمانات وبالتالي يجب ان تزيد قيمة الضمان بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من القيمة السوقية تحوطاً لانخفاض الاسعار وهذه النسبة (نسبة

الامان) في مجال تقييم الاصول ، كذلك الصعوبات العملية التي تواجه البنك في التصرف في الضمانات خاصة اذا كانت تلك الضمانات منازل (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٩) .

٤-السماح للعميل باستعمال اموال التسهيل الائتماني دفعة واحدة ، وليس حسب البرنامج التنفيذي لشروعه الذي تمت الموافقة عليه . أو صرف جزء أو كل مبلغ التسهيل الائتماني قبل اكمال وثائق القرض مما يضعف الحافز لدى العميل للتعاون مع البنك حين ظهور انذارات قبل تعثر القرض (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) .

٥- تكوين بطانات سوء وتنظيمات غير رسمية في البنك من حيث اختيار اصحاب المؤهلات المتوسطة بحيث يكونوا قيادات البنك التنفيذية ويرأسوا اصحاب المؤهلات العليا وبصفة خاصة الدكتوراه والماجستير ، وقصر عمليات الترقية في البنك لموظفين محددين إضافة إلى وجود سياسات القهر والظلم الاداري والتحطيم المعنوي العمدي للعناصر الشريفة وابقاء حركة ترقيتها وممارسة كل ما من شأنه ان يسبب لها متاعب صحية ونفسية وبدنية وجعلها في قلق دائم ، بحيث يفقد الباحث الائتماني رؤيته ويفقد المحلل الائتماني احساسه وصانع القرار قدرته بحيث تصبح العملية الائتمانية لحظة عفوية (الخضيرى ، ١٩٩٦ ، ص ١١٧ ، ١١٨) .

٦-عدم المتابعة من قبل البنك للمشروع الممول ، وعدم وجود بيانات دورية عن الاداء والتنفيذ ، لان بعض مسؤولي التمويل والاستثمار يعتقدون ان مسؤولية البنك تنتهي عند منح التمويل ، وينتظرون حلول تاريخ استحقاق الدين لمطالبته بالسداد ، وهذا غير صحيح فالتابعة المستمرة تقي البنك ما يضره العميل من سلوك قد يضر بالشروع (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٩) بالإضافة ان المتابعة هي الشرط الثاني الضروري لتقليص احتمال تحول الدين الذي بدى وكأنه دين جيد حين منحه الى دين متعثر ، لان اسناد قرار منح التسهيلات الائتمانية على دراسة متعمقة لجدوى مشروع العميل هو مطلب ضروري ولازم ولكنه غير كافى لضمان عودة حقوق البنك له (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) .

٧-عدم مراقبة البنك وعلى الاقل شهرياً لحركة حساب العميل لديه ، من حيث حجم الايداعات والسحوبات لمعرفة تناسبها مع المعدلات الموضوعة ، او اقناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل اضافي للعميل فيتعثر العمل ، ويتوقف العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، او لجوء البنك الى اتخاذ ما من شأنه ان يقوم العميل بتجميد حسابه لدى البنك والاتجاه للتعامل مع بنك اخر (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤) .

٨-الممارسة غير السليمة في التعامل مع حسابات الجاري مدين والغير منسجمة مع الاعراف المصرفية ، والمعنى من ذلك التجديد التلقائي للجاري مدين دون وضع العميل موضوع الاختبار ومطالبته بتسديد رصيد حسابه في الجاري مدين عند استحقاقه ، كذلك عدم المعالجة السليمة للتجاوزات

التي يطلبها العميل على اساس مؤقت بحيث انها تتحول الى تمويل دائم ولكن خارج الاتفاق القائم رسمياً بين البنك وعميله (جباره ، ١٩٩٤ ، ص ٦) ، وان اغفال الادارات العليا في البنوك من محاسبة ومعاينة الذين تسببوا في التجاوزات المصرفية ، ذلك الاهمال يؤدي الى الزيد من التجاوزات مما يلحق ضرراً بسمعة ومكانة البنك ، وان هذه التجاوزات تتحول في النهاية الى ديون متعثرة (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠٠) .

٩- احتيال بعض البنوك بان تلجأ الى تحويل الديون المتعثرة الى اسماء اقارب الدين كزوجته وابناءه من خلال منحهم تسهيلات جديدة ، وتسديد المبلغ المتعثر بحيث يتحول من اسم الى اخر ، حتى لا يتم اعتبار المبلغ ديناً متعثراً بحاجة الى اعدامه في نفس السنة المالية .

١٠- عدم تركيز البنوك على دراسة الغرض من التسهيلات الممنوحة واتجاه البنوك للمنافسة على استقطاب العملاء والحصول على حصة اكبر من السوق والتركيز على جانب الربح واهمال جانب المخاطرة وعدم اخذ الضمانات الكافية او اخذ ضمانات ذات نوعية رديئة .

١١- قيام الادارة العليا للبنك بمنح قروض مجاملة يؤدي الى تعثر تلك القروض (القدس، ٢٠٠١، ص١٢)

١٢- التسهيلات الشخصية من اسباب التعثر : وهي التسهيلات التي لا تمر عبر قنوات ومراحل الدراسة و/أو التسهيلات التي ينفرد باتخاذ قرارها مسؤول واحد (حسين ، ١٩٩٤ ، ص ١٤) .

١٣- عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان اذ قد يحابي مسؤول الائتمان بعض معارفه او اقاربه ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان (ارشيد ، وآخرون ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨٤) .

١٤- المغالاة في منح العملاء تسهيلات تفوق مراكزهم وامكانياتهم المادية وحجم نشاطهم ، وذلك رغبة في توسيع حجم الائتمان لتحقيق الارقام المستهدفة او الدخول في درجة مرتفعة من المخاطرة في ظل المنافسة القائمة بين البنوك (مجلة البنوك في فلسطين ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤) .

ثانياً : الاسباب غير المباشرة :-

تعود هذه الاسباب للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتي تؤثر على نشاط الائتمان المصرفي وعلى النحو التالي :-

١- وجود خلل هيكلي في الاقتصاد ، فاذا كان الوضع الاقتصادي مستقرًا وكانت الدولة في حالة ازدهار دائم ، فيحقق فائض في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ، اما اذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، من حيث انخفاض الانتاج وزيادة معدلات التضخم وارتفاع اسعار الصرف ، ويؤثر ذلك على مستوى الانتاج ،

وبالتالي يندثر بخسائر في المشروعات الممولة ، فتضعف تبعاً لذلك امكانية السداد وتنشأ الديون المتعثرة .

٢- السياسة المالية التي تفرضها الدولة من رسوم وضرائب وخلافه ، الامر الذي يؤدي الى زيادة تكلفة السلع .

٣- السياسة النقدية ، مثل سياسة سعر الصرف للعملات الحرة ، والسياسة التمويلية .

٤- سياسة الحماية الكمية والنوعية . وهي سياسة تفرضها الدولة لحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع المستوردة ، وذلك لتشجيع الصناعات الوطنية ، فاذا لم تتوفر هذه الحماية تكدست اسواقنا بالمنتجات المحلية ولا تقوى على منافسة السلع المستوردة .

٥- الكوارث الطبيعية ، مثل حدوث حرائق او فيضانات او زلازل الخ وبالتالي ينتج عنها خسارة المشروعات الممولة .

٦- عوامل الركود والتضخم في الاسواق ، مما يؤدي ذلك الى اتساع البيع الآجل وعدم انتظام المشترين بالسداد في الاجال المحددة ، الامر الذي يؤثر على قدرة العميل على السداد بسبب انخفاض عائداته .

٧- سياسة الحصار الاقتصادي الدولي - وعادة تكون هذه السياسة لاسباب سياسية ، مثلاً منع الاستيراد والتصدير من وإلى بلد معين ، الامر الذي يؤدي اما الى ندرة السلع التي يعتمد انتاجها على استيراد مواد خام للانتاج ، او عدم استهلاك السوق المحلي لتلك السلع بسبب الكساد ، وفي كلا الحالات ينتج عن ذلك خسائر في المشروعات الممولة وبالتالي حدوث عجز في السداد .

٨- سياسة التكتلات الاقتصادية الدولية - اما لاسباب سياسية او اقتصادية ، بحيث تتبع دولة معينة سياسة التكتلات بفرض الحد من منافسة سلع يعينها لمنتجات تلك الدول ، ويكون ذلك بوقف استيراد المنتج المنافس ، او اغراق الاسواق مما يؤدي الى انخفاض اسعار ذلك المنتج عالمياً وفي كلا الحالتين ، فالنتج المحلي لدولة ما يتأثر مباشرة بهذه السياسة (محمد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠٢) .

٩- الظروف السياسية غير المستقرة بحيث تؤثر على اعمال المقترض ونتائجه .

١٠- تغير التشريعات والقوانين مثل الانظمة المتعلقة بمراقبة العملة او قوانين الاستيراد والتصدير . (ارشيد ، وآخرون ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨٥) .

١١- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كما هو حاصل في بلادنا .

١٢- سياسات سلطات الاحتلال فيما يتعلق بالشعب الواقع تحت الاحتلال كما هو الحال في بلادنا يؤدي الى تعثر التسهيلات.

الفصل الثاني

* الجزء الثالث *

تكوين المخصصات للديون المتعثرة والمشكوك في
تحصيلها في البنوك العاملة في فلسطين

- حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية
- حسب نشرات البنك المركزي الاردني

تكوين المخصصات للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها

أولاً : المخصصات بشكل عام من الناحية النظرية :-

تعريف المخصص :- هو مبلغ يتم احتجازه من إيرادات المنشأة لمقابلة خسارة معينة غير محددة المقدار ولكن حدوث تلك الخسارة مرجح .

وحسب هذا التعريف تعد المخصصات نفقة واجبة الخصم من ارباح المنشأة التجارية قبل الوصول للنتيجة النهائية لاعمالها ، لانها تؤدي الى ظهور المركز المالي الحقيقي للمنشأة .

ومن الناحية الضريبية تقبل التشريعات الضريبية قيام المنشأة بحجز مبالغ من ارباحها لمقابلة خسارة او التزامات مؤكده ، ومعروفة ، ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة عند اعداد الحسابات الختامية ، وتحسب بطرق محاسبية مقبولة قبولاً عاماً .

تشكيل المخصصات :-

ان تشكيل المخصصات يخضع لشروط موضوعية وشروط شكلية .

(١) الشروط الموضوعية :-

١-العبء والخسارة يجب ان تكون محدودة بشكل واضح ، فلا يجوز ان يشكل مخصص لمواجهة مخاطر مختلفة غير محدوده ، او غير معينه ، محتملة الوقوع خلال الدورة المالية التي رصدت فيها .

٢- لا تقبل ضريبة الدخل أية مخصصات معدة لمواجهة اعباء وخسائر ناشئة عن احتمال تدن في قيمة الموجودات ، حيث لا يجوز خصم أي مخصص ، وذلك لمواجهة خسارة او عبء من شأنه ان يزيد في قيمة الموجودات الرأسمالية ، ففي الاردن ، وحسب المادة ١١ من قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٥ منعت تنزيل أي نفقة من وعاء الضريبة اذا كانت تؤدي الى تحسين اصولها او زيادة رأس مال المنشأة .

٣- لا يجوز تشكيل مخصص لمقابلة خسارة او نفقة متحققة لان مثل هذه الاعباء يجب ان تنزل من الارباح غير الصافية المباشرة .

٤- ان يكون احتمال وقوع الخسارة او العبء ناشئاً عن الحوادث الجارية ، حيث ان مبدأ تشكيل المخصصات يتطلب بان العبء او الخسارة متصل ومستوفي نشاط السنة الجارية ، بحيث لا يجوز تكوين مخصص الخسارة او العبء عندما لا يوجد في الحوادث الجارية للمنشأة بتاريخ اغلاق

حسابات الدورة ما يسمح بالتنبؤ بعدم امكانية حدوث الخسارة او الخطر للعنصر الذي كونت المخصصات لاجله ، ولذلك لا تقبل المخصصات لمواجهة خسائر واعباء حدثت بعد اقفال الحسابات .

٢) الشروط الشكلية :

المخصصات من وجهة النظر الضريبية فالنشأة ليست ملزمة على الاطلاق لتشكيل مخصصات لمواجهة الاعباء والاطار المستقبلية .

وبالتالي فان الشروط الشكلية هي :-

- ١- ان يسجل المخصص في دفاتر المنشأة في السنة التي تقرر لها ، حسب مبدأ سنوية الضريبة .
- ٢- حتى تستطيع الدوائر المالية من اجراء عمليات التحقيق والفحص الضريبي ، يجب ان يفرز للمخصصات المكونة حساب خاص بها .
- ٣- ان يقدم المكلف الى الدوائر المالية بياناً يوضح فيه مقادير المخصصات واسباب اقتطاعها والهدف منها .

٤- ان تستعمل المخصصات في الوجوه المخصصة لها .

أنواع المخصصات :-

يمكن تقسيم المخصصات الى ما يلي :-

- ١- مخصصات تشكل لمواجهة النقص في اصول المنشأة
أقرت بعض التشريعات الضريبية تكوين مخصصات للنقص الذي يصيب بعض الاصول مثل المخزون السلعي للمنشأة .
- ٢- مخصصات تشكل لمواجهة النقص الحاصل في ديون المنشأة على الغير .
تقوم ديون المنشأة على الغير على مبدأ الاجل في سدادها من قبل العملاء في تاريخ الاستحقاق ، فالديون تقسم الى ديون مشكوك في تحصيلها ، وديون متنازع عليها وديون معدومة ، فالمخصصات تشكل للديون المشكوك فيها ، لان الدين الجيد يظهر بقيمته الاصلية في الحسابات الختامية ، والدين المعدوم يتم خصمه من وعاء الضريبة لكونه خسارة قد وقعت .
والدوائر المالية الاردنية تقبل فقط بالديون المعدومة كنفقة شريطة ان يتم اعدام الدين بناء على قرار محكمة ، وان يكون قد مضى على الدين ٥ سنوات ، وترفض مخصص الديون المشكوك فيها .
- ٣- المخصصات لمواجهة الخسائر والاعباء ، مثل مخصص تجديد الآلات ، مخصص ضريبة الدخل ...

الخ (الخطيب ، ١٩٩٢ ، ص ١٨١ - ١٨٧) .

ثانياً : مخصصات الديون وضمانات التسهيلات المصرفية :-

يشكل التأخر في سداد الديون لدى البنوك مشكلة كبيرة ، بحيث تعتبر بداية الفلسفة لدى البنوك من عدم رغبة او قدرة المدين على السداد ، وبالتالي تكون البداية لهلاك تلك الديون مما يستدعي تكوين مخصصات لتلك الديون (جبر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨٠)

ومن المهم لادارات البنوك ان تقوم وباستمرار بتصنيف حساباتها المدينة حسب نسب المخاطر من مقبولة الى ضعيفه الى خطرة الى متدهورة الى مشكوك في تحصيلها ، حيث ان هذه التصنيفات مهمة وذلك لأخذ مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ، حيث تتعاون ادارة البنك مع مدققي الحسابات لتقرير تلك المخصصات وتحديد قيمتها ثم تقوم السلطة النقدية من بنك مركزي او ما يقوم مقامه بدراسة تلك المخصصات مقارنة مع تلك الديون ، وذلك للوصول الى تقرير نهائي عن مدى كفاية تلك المخصصات ، وذلك بالرجوع الى البيانات الختامية وتقارير مفتشيها وموظفيها (مجلة البنوك في الاردن عدد ٦ ، اب/ تموز ، ٢٠٠٠ ، ص ٩) .

وحسب تعميم رقم ٩٣- د/٧/٢٠٠١ بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠١ والصادر عن سلطة النقد الفلسطينية وتعليمات رقم ٢٠٠٠/١ والصادرة عن البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٠ بخصوص تشكيل مخصصات الديون وضمانات التسهيلات المصرفية ، حيث يتم اعداد نوعين من المخصصات وعلى النحو التالي :-

- ١- المخصصات العامة : وهو مبلغ يتم تخصيصه لمقابلة خسائر غير محددة في التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
- ٢- المخصصات الخاصة : وهو مبلغ يتم تخصيصه لمقابلة خسائر محددة في بعض التسهيلات الائتمانية كلا على حده .

والجدول التالي يبين الفروقات في تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي الاردني بخصوص المخصصات العامة والخاصة.

سلطة النقد الفلسطينية	البنك المركزي الاردني
١- المخصصات العامة :- يتم احتساب هذا المخصص على التسهيلات المنتظمة وتحت المراقبة على النحو التالي :- التسهيلات المباشرة المنتظمة وتحت المراقبة لا يكون المخصص اقل من ١.٥% من هذه التسهيلات . التسهيلات غير المباشرة المنتظمة لا يكون المخصص اقل من ٠.٥% من هذه التسهيلات . ويستثنى منها الجزء الغطى باي من الضمانات التالية :- - تامينات نقدية . - كفالة الحكومة . - الكفالات البنكية الصادرة عن البنوك من الدرجة الاولى . - القروض السكنية المضمونة من قبل الشركة الاردنية لضمان القروض . - القروض السكنية المعاد تمويلها من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري . - سلف تشجيع الصادرات الوطنية التي يتم منحها لمرحلة ما بعد الشحن مقابل اعتمادات تصديرية مؤجلة الدفع وممززة او مقابل سحوبات مقبولة مكفولة سواء من بنوك من الدرجة الاولى او من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . - التسهيلات الممنوحة لشراء السيارات والمضمون تسديدها من قبل شركات التأمين . ٢- يتم اعداد مخصص عام على التسهيلات غير العاملة الفطاء كلياً بضمانات عينية مقبولة خلال الفترات التي لا تخضع فيها تلك التسهيلات للمخصص الخاص .	١- المخصصات العامة :- يتم اعداد هذا المخصص على التسهيلات المنتظمة (باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة) على النحو التالي :- التسهيلات المباشرة بواقع ٢% . التسهيلات غير المباشرة بواقع ٠.٥% . ويستثنى منها الجزء الغطى باي من الضمانات التالية :- - تامينات نقدية . - كفالة الحكومة . - الكفالات البنكية الصادرة عن البنوك من الدرجة الاولى . - القروض السكنية المضمونة من قبل الشركة الاردنية لضمان القروض . - القروض السكنية المعاد تمويلها من الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري . - سلف تشجيع الصادرات الوطنية التي يتم منحها لمرحلة ما بعد الشحن مقابل اعتمادات تصديرية مؤجلة الدفع وممززة او مقابل سحوبات مقبولة مكفولة سواء من بنوك من الدرجة الاولى او من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . - التسهيلات الممنوحة لشراء السيارات والمضمون تسديدها من قبل شركات التأمين . ٢- يتم اعداد مخصص عام على التسهيلات غير العاملة الفطاء كلياً بضمانات عينية مقبولة خلال الفترات التي لا تخضع فيها تلك التسهيلات للمخصص الخاص .

٢- الخصصات الخاصة :- يتم احتساب هذا الخصص مقابل التسهيلات غير العاملة (غير المنتظمة) وعلى النحو التالي :- ١- التسهيلات غير المغطاة بضمانات عينية مقبولة :- تعد الخصصات تدريجياً بحيث تغطي كامل التسهيلات ، وذلك خلال سنة من تاريخ توقف العميل عن الدفع وعلى النحو التالي :- تسهيلات دون المستوى بنسبة ٢٥٪ تسهيلات مشكوك في تحصيلها بنسبة ٥٠٪ . تسهيلات رديئة او هالكة بنسبة ١٠٠٪ . تطبق الآلية السابقة عند احتساب الخصصات مقابل ذلك الجزء من التسهيلات غير المغطى بضمانات عينية مقبولة (التسهيلات المبينة في الفقرات التالية ككفالة الشركة الاردنية لضمان القروض المبينة في اخر الفقرة ٢ ، والتسهيلات في الفقرات ٥٠٤،٣) ٢- تستثنى التسهيلات غير العاملة التالية من اعداد الخصص الخاص :- تسهيلات الحكومة والتسهيلات بكفالة الحكومة . الجزء المغطى بالضمانات التالية :- التأمينات النقدية . الكفالات البنكية الصادرة عن بنوك محلية او بنوك اجنبية من الدرجة الاولى . كفالة الشركة الاردنية لضمان القروض ، وذلك للسنة الاولى من توقف العميل عن الدفع ، وعلى البنك اعداد مخصص يغطي هذه التسهيلات اعتباراً من السنة الثانية .	٢- الخصصات الخاصة :- يتم احتساب الخصصات الخاصة على الرصيد القائم للتسهيلات بعد خصم قيمة الضمانات المسموح بها وعلى النحو التالي :- ١- تسهيلات دون النموذجية : وهي التسهيلات التي مضى على موعد استحقاقها من ٩١-١٨٠ يوم . قيمة الخصص = نسبة الخصص ٢٠٪ X (الرصيد القائم - قيمة الضمانات المسموح بها) ٢- تسهيلات مشكوك في تحصيلها : وهي التسهيلات التي مضى على موعد استحقاقها من ١٨١-٣٦٠ يوم قيمة الخصص = نسبة الخصص ٥٠٪ X (الرصيد القائم - قيمة الضمانات المسموح بها) ٣- تسهيلات مصنفة كخسائر : وهي التسهيلات التي مضى على موعد استحقاقها من ١٨١ فاكتر . قيمة الخصص = نسبة الخصص ١٠٠٪ X (الرصيد القائم - قيمة الضمانات المسموح بها) مع العلم ان قيمة الضمانات المقبولة لاغراض احتساب الخصصات فهي على النحو التالي :-		
	<table border="1"> <thead> <tr> <th>نسبة الضمان المقبولة</th><th>نوع الضمان</th></tr> </thead> </table>	نسبة الضمان المقبولة	نوع الضمان
نسبة الضمان المقبولة	نوع الضمان		
٣- التسهيلات المغطاه بأوراق مالية مرهونة :- يعتبر الضمان المقبول لاغراض اعداد الخصص ما يعادل ٧٥٪ من القيمة السوقية للأوراق المالية غير المتداولة و ٥٠٪ من القيمة الدفترية للأوراق المالية غير المتداولة . كلهما كما بتاريخ اعداد اول بيانات مالية للبنك تلي توقف العميل عن الدفع ، ويتم اعداد الخصص على النحو التالي :-	الضمان النقدي : ملاحظه :- مبلغ يتقيد في حساب تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مصرفية شهادات الایداع - اذونات الخزينة - سندات الخزينة الفلسطينية . ملاحظه - التبعي على استحقاقها اقل من سنة)		
قيمة الضمان المقبول > من قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول	٣- الكفالات الحكومية غير المشروطة (الصادرة عن السلطة الفلسطينية) ١٠٠٪ قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات		

٤- التسهيلات المغطاة بضمانات عينية أخرى والمرهونة بالتسجيل مثل الآلات والسيارات والآليات الانشائية الخ . - الضمان المقبول لأغراض اعداد الخصص ما يعادل ٥٠٪ من القيمة التقديرية للضمان بتاريخ اعداد اول بيانات مالية للبنك تلي توقف العميل عن الدفع ويتم اعداد الخصص على النحو التالي :-	٤- الكفالات المصرفية الصادرة عن البنوك المحلية والاجنبية ملاحظة : البنوك الاجنبية التي لا يقل معدل كفاية رأس مالها عن الحد الأدنى المحدد من السلطات الرقابية في تلك البلدان)		
<table border="1"> <tr> <td> قيمة الضمان المقبول > من قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٥٠٪ من قيمة الضمان المقبول </td> <td> قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٥٠٪ من قيمة التسهيلات </td> </tr> </table>	قيمة الضمان المقبول > من قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٥٠٪ من قيمة الضمان المقبول	قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٥٠٪ من قيمة التسهيلات	٥- الكفالات الشخصية (حتى ٢٥ ألف دولار بحد أقصى)
قيمة الضمان المقبول > من قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٥٠٪ من قيمة الضمان المقبول	قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٥٠٪ من قيمة التسهيلات		
	٦- شهادات الايداع - اذونات الخزينة - سندات الخزينة الاجنبية ملاحظة : المتبقي على استحقاقها اقل من سنة		
	٧- شهادات الايداع - السندات الفلسطينية ملاحظة : المتبقي على استحقاقها اكثر من سنة والصادرة عن الشركات والمؤسسات العامة والمساهمة العامة الفلسطينية		
	٨- المعادن الثمينة - الذهب ، الفضة ، المعادن الثمينة اخرى -		
	٩- اسهم حقوق الملكية للبنوك والمؤسسات والشركات المساهمة العامة (اسهم شركات محلية متداولة في سوق فلسطين للاوراق المالية)		
٥- التسهيلات المغطاة برهونات عقارية :- يعتبر الضمان المقبول لأغراض احتساب الخصص ما يعادل (٧٥٪) من القيمة التقديرية للعقار او قيمة سند الرهن مضافا اليه الفوائد على قيمة سند الرهن ابهما اقل ويتم اعداد الخصص كما يلي :-	١٠- العقارات والاراضي والابنية :- ملاحظات :- - وجود سند ملكية لجميع الضمانات العقارية - يتم تخمين ضمانات التسهيلات التي تقل عن ٢٥٠٠٠ دولار من قبل مخمن البنك . - يتم تخمين ضمانات التسهيلات التي تزيد عن هذا المبلغ من قبل مخمن قانوني معتمد - يتم اعادة النظر في التخمين مره على الاقل كل سنتين او عدة مرات خلال الفترة اذا ما استدعت الظروف لذلك . يتم الاعتماد على سند الرهن او القيمة المخمنة ابهما اقل .		
<table border="1"> <tr> <td> قيمة الضمان المقبول > قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية صفر السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول </td> <td> قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية صفر السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات </td> </tr> </table>	قيمة الضمان المقبول > قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية صفر السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول	قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية صفر السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات	
قيمة الضمان المقبول > قيمة التسهيلات السنة الاولى ١٠٠٪ من الجزء غير المغطى السنة الثانية صفر السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة الضمان المقبول	قيمة الضمان المقبول < قيمة التسهيلات السنة الاولى صفر السنة الثانية صفر السنة الثالثة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الرابعة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات السنة الخامسة ٢٥٪ من قيمة التسهيلات		

	١١- شهادات الابداع : سندات الخزينة الاجنبية " المتبقي على استحقاقها اكثر من عام " %٧٠ ١٢- اسهم حقوق الملكية : " اسهم الشركات الاجنبية المتداولة في الاسواق المالية والعربية والاجنبية " %٥٠ ١٣- السيارات والالات والمعدات : %٥٠ - صافي القيمة الدفترية . - ان يكون التأمين شاملا ومجير للبنك ومستوفيا الشروط القانونية .
<u>بعض الاحكام العامة :-</u> ١- يتم تقييم الضمانات المقاربة من حيث المبدأ من قبل خبير عقاري واحد على الاقل او من قبل الخبير العقاري للبنك اذا كانت التسهيلات لا تزيد عن ٥٠ ألف دينار وذلك في كل من الحالات التالية :- ١. عند منح التسهيلات الائتمانية . ٢. عند تصنيف التسهيلات الائتمانية على انها غير عاملة . ج. يعاد تقييم الضمانات المقاربة للتسهيلات الائتمانية العاملة كل اربع سنوات او في حالة هبوط عام في اسعار العقارات ككل .	<u>بعض الاحكام العامة :-</u> ١- حسابات الجاري مدين - يحول الى حساب جاري مدين جامد في الحالات التالية :- ١. تجاوز الحد المسموح به للسحب بنسبة ١٠٪ او اكثر ولدة ٩٠ يوم . ٢. زيادة الفوائد والعوالت المحتسبة على حساب الجاري مدين عن مجموع الادعاءات لمدة ٩٠ يوم . ٥. يجب تكوين مخصص له وفق نسب الخصصات المطلوبة لكل فترة ، وذلك عند تحويل حساب الجاري مدين الى حساب جاري مدين جامد وبعد مضي ٩٠ يوم على موعد الاستحقاق .
٢- حسابات الطلب المكشوف :- يتم اعداد مخصص بالكامل (١٠٠ ٪) مقابل رصيد الطلب المكشوف اذا استمر الكشف لمدة (٩٠) يوم .	٢- حسابات مكشوفة تحت الطلب :- ١. يحول السحب على المكشوف غير مخطط الى جاري مدين جامد اذا تجاوز الكشف ٣٠ يوما . ٢. اذا لم يسدد الجاري مدين الجامد الناتج عن السحب على المكشوف غير الخطط خلال فترة ٣ شهور من تحويله الى جامد يتم تشكيل مخصص بنسبة ١٠٠٪ من الرصيد لانه اصبح تسهيلات غير منتظمة .

	٣- بنود خارج الميزانية :- أ. اذا تم تصنيف التسهيلات المباشرة كتسهيلات غير منتظمة فإن التسهيلات غير المباشرة للنفس العميل تعتبر غير منتظمة وان أي تسهيلات غير مباشرة يوجد التزام بها (غير مشروط) من قبل البنك ، ستصبح غير منتظمة وبالتالي يجب تكوين مخصص لها بعد طرح قيمة الضمان المسموح به .
٣-التسهيلات المعاد جدولتها :- تقبل الجدولة لمرتين فقط لاغراض اخراج التسهيلات من التسهيلات غير العاملة شريطة ان يتحقق الامرين التاليين معا :- ١. تسديد دفعة نقدية لا تقل عن ١٠٪ من الجزء المستحق من التسهيلات في حالة الجدولة الاولى وعلى ان لا تقل الدفعة عن ما يعادل قيمة الفوائد المعلقة ، وفي حالة الجدولة للمرة الثانية ترتفع الدفعة الى ٢٠٪ ، ولا يعتبر تسجيل الضمانات الموضوعة كتأمين للتسهيلات ضمن الدفعة النقدية لاغراض الجدولة ٢. تكون اقساط الجدولة على اقساط شهرية او ربع سنوية كحد اقصى ، ويعتبر العميل غير ملتزم اذا تأخر ٩٠ يوم على الاكثر عن سداد أي قسط .	٤- التسهيلات المعاد جدولتها :- ١. يتم جدولة التسهيلات المصنفة فقط بعد تسديد دفعة نقدية لا تقل عن ١٠٪ من اصل الدين القائم ، ولا يتم عكس المخصصات بعد اعادة الجدولة . ٢. اذا استحققت أي دفعة من الدين المعاد جدولته مدة ٩٠ يوم فانه تم تكوين مخصص له بنسبة ١٠٠٪ من الرصيد بنفس النظر عن قيمة الضمان المقبول .
٤- الايرادات :- ١. تعلق الفوائد والعمولات على التسهيلات بما فيها القروض والكمبيالات والتي خصصت فوائدها مقدما وذلك للجزء الذي استحق من هذه الفوائد بعد (١٥٠) يوم من تاريخ توقف العميل عن الدفع وتصبح هذه المدة (١٢٠) يوم في بداية عام ٢٠٠١ و (٩٠) يوم في بداية عام ٢٠٠٢ . ٢. يتم تسديد اصل التسهيلات اولا عند تحصيل مبالغ نقدية لاي من التسهيلات غير العاملة ، وبعد استيفاء اصل التسهيلات كاملا تقيّد التحصيلات النقدية كفوائد مقبوضة متحققة . ج. لا يجوز تسديد أي تسهيلات غير عاملة أو أي جزء منها بتسهيلات جديدة تمنح للعميل أو لعملاء آخرين ذي صلة بالعميل أو اقاربه حتى الدرجة الثالثة .	٥- الايرادات :- ١. تحتسب الفوائد والعمولة على التسهيلات والتي مضي على موعد تسديدها اقل من ٩٠ يوم . ٢. يتم عكس الفوائد والعمولات المستحقة وغير المقبوضة من حساب الارباح والخسائر الى حساب الفائدة والعمولة المعلقة وعلى حساب الفائدة والعمولة المكتسبة وغير المقبوضة ، وذلك بعد مضي الفترة المحددة على موعد تسديد التسهيلات من غير تسديد ج. في حالة تحصيل الفائدة والعمولة المعلقة لاحقا تقيّد لحساب الارباح والخسائر وفقا للاساس النقدي .

المفصل الثالث

الضرائب

* الجزء الأول *

(١) الجانب الضريبي من الدراسة :

- مفهوم الضريبة
- خصائص الضريبة
- أهداف النظام الضريبي .
- تاريخ الضرائب في فلسطين
- الضريبة على شركات الأموال

الجزء الثاني

- (٢) النواحي الضريبية واثرها على البنوك التجارية لكل من :-
- الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومنصاتها .
 - الفوائد المعلقة .

الجانب الضريبي من الدراسة

مفهوم الضريبة :-

الضريبة فريضة الزامية تحدد من قبل الدولة ويلتزم بأدائها الممول . وبلا مقابل . وذلك حتى تتمكن الدولة من تحقيق اهداف المجتمع .

خصائص الضريبة :-

إن للضريبة خصائص تتميز بها ومن اهمها (الخطيب ، ١٩٩٢ ، ص (٣-٥)) :-

١- الضريبة فريضة إجبارية :-

أي ان المكلف ليس حراً في دفعها بل ان السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفية وموعد دفعها .

٢- الضريبة التزام نقدي :-

خلاف لما كان سائداً في القدم حيث كانت الضريبة تفرض عينياً نظراً لعدم سيادة الاقتصاد النقدي ولكن لما ظهر التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف .

٣- الضريبة تفرض من قبل الدولة :-

إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل إلا من قبل السلطة التشريعية .

٤- تفرض الضريبة بلا مقابل :-

أي ان المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به .

٥- تفرض الضريبة وفقاً لمقدرة المكلفين :-

الضريبة طريق لتقسيم الاعباء العامة بين الافراد ، وفقاً لقدرتهم التكاليفية ، وبالتالي فهي تفرض على كل شخص قادر على دفعها وفقاً لمقدرته المالية .

٦- تهدف الضريبة الى تحقيق المنفعة العامة :-

لقد رأى الفكر التقليدي أن هدف الضريبة الاساسي هو تغطية النفقات العامة للدولة ، لكن الضريبة المعاصرة أصبحت أداة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في وقت واحد .

أهداف النظام الضريبي

كان النظام الضريبي في السابق له هدفا تقليديا أساسيا وهو توفير الأموال لغايات تغطية النفقات العامة للدولة ، لذلك كان لا بد من وفرة في التحصيل ، بحيث لا يؤثر ذلك سلبيا على النشاط الاقتصادي في الدولة ، في حين أصبح النظام الضريبي موجها لتحقيق أهداف أخرى توجه القطاعات الاقتصادية للدولة وتؤثر في اتجاهات المجتمع إجتماعيا وسياسيا.

ولذلك يمكن تلخيص تلك الاهداف على النحو التالي (صيام ، وآخرون ، ١٩٩٧ ، ص ١٧) :-

- ١- تحقيق موارد مالية للدولة مما يمكنها من تادية الخدمات العامة .
- ٢- الحد من التفاوت في الدخل بين افراد المجتمع وذلك تحقيقا للمساواة ، بحيث تفرض ضريبة مرتفعة على الدخل العالية وضريبة منخفضة على ذوي الدخل المتدنية .
- ٣- تنشيط وتوجيه الفعاليات الاقتصادية في الدولة من حيث تشجيع خدمات او صناعات او سلع معينة دون غيرها بما يحقق الاهداف الاقتصادية للدولة .
- ٤- تنظيم الانتاج القومي ، بحيث تسعى الدولة الى الوصول بالانتاج القومي الى اعلى مستوى ممكن والابتعاد عن منزلقات التضخم المالي او الركود الاقتصادي ، وذلك من خلال استخدام الدولة الضريبة كأداة من خلال التأثير على القوة الشرائية لدخل الفرد .
- ٥- توجيه الاتجاهات الاجتماعية لدى مواطني الدولة بما يخدم أهدافها ، مثل إعفاء التبرعات لجمعيات خيرية دينية أو ثقافية مما يشجع التكافل الاجتماعي ، أو إعطاء إعفاءات ضريبية لإعالة الأولاد مما يعني تشجيع النسل .

أنواع الضرائب :-

الضرائب نوعان : مباشرة وغير مباشرة .

أولا :- الضرائب المباشرة

وهي التي تقتطع من دخل المكلف أو من رأسماله .

وتقسم الضرائب المباشرة على النحو التالي :-

١- ضريبة الدخل :-

وتفرض على الدخل الناتج عن العمل أو استثمار رأس المال ، كذلك تفرض على الافراد ومنشآت الأعمال سواء كانت شركات مساهمة عامة أو شركات عادية ، وتعتبر ضريبة الدخل المصدر الرئيسي للإيرادات في الدول المتقدمة ، حيث تزيد حصيلة ضريبة الدخل في تلك الدول عن ٥٠٪ من إجمالي إيراداتها في حين لا تتعدى هذه النسبة عن ١٠٪ في الدول العربية .

٢- ضريبة التركات :-

وهذه الضريبة عرفت عند المصريين وهي نوعان :-

- ضريبة مجموع التركة :-

وتفرض على مجموع التركة بعد وفاة صاحب الثروة بغض النظر عن عدد الورثة .

- ضريبة رسم الأيلولة :-

وتفرض على نصيب كل وريث من تلك التركة .

٣- ضريبة المباني والأراضي والعقارات .

٤- الضريبة على الأرباح الرأسمالية :-

وهي الضرائب الناتجة عن التحسن في مصادر الدخل ووسائله كزيادة الموجودات الثابتة من عقارات وآلات وغيرها وزيادة رأس المال .

ثانياً : الضرائب غير المباشرة

وهذه الضرائب يؤديها المكلف عن طريق النفقات التي ينفقها من رأسماله أو دخله ، بحيث تكون تلك الضريبة جزءاً من ثمن البضاعة المشتراة ، وتدفع لخزينة الدولة من قبل المنتج أو البائع أو المستورد .

والضرائب غير المباشرة نوعان :-

(١) رسوم على المعاملات :-

مثل رسوم المحاكم ، رسوم تسجيل الأراضي ، رسوم شهادات الوفاة والولادة ، رسوم جوازات السفر وغيرها .

(٢) ضريبة الانفاق :-

مثل الرسوم الجمركية ، حيث تفرض على السلع المستوردة عند وصولها موانئ البلاد ، والغرض منها زيادة إيرادات الدولة وحماية المنتجات المحلية لأن فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة يزيد من تكلفتها ، وتتراوح نسبة الرسوم الجمركية من صفر الى ٢٠٠٪ من ثمن شراء السلعة المستوردة وتختلف تلك الرسوم من سلعة الى أخرى ، وذلك حسب سياسة الدولة في حماية بعض منتجاتها المحلية من السلع المستوردة مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة الدولة لتلك السلعة وعلاقاتها التجارية مع الدول ، ويتم تعديل تلك الرسوم من فترة لأخرى .

وهناك أنواع أخرى من الضرائب غير المباشرة مثل :-

● ضريبة المبيعات :-

ويتم فرض تلك الضريبة على قيمة السلعة وحسب سعر بيعها للمستهلك ، بحيث يتم اضافتها على قائمة مشتريات المستهلك ، وفي حالة فرضها على كافة السلع دون تمييز ، تسمى بضريبة المبيعات الشاملة ، وتمتاز تلك الضريبة بسهولة تحصيلها حيث يقوم تجار التجزئة بفرضها وتحصيلها .

• ضريبة الانتاج :-

وتفرض هذه الضريبة على انتاج سلعة معينة مثل المشروبات الروحية والسجائر ، وذلك بهدف الحد من استهلاكها ، وتفرض على سعر بيع السلعة ، وذلك ضماناً لعدم التهرب من دفعها.

• الضريبة المفروضة على الخدمات :-

وتفرض على دور اللهو ، وعلى نزلاء الفنادق والمطاعم وغيرها من الخدمات .

• ضريبة القيمة المضافة :-

تستخدم بعض الدول ضريبة المبيعات او الانتاج او كليهما بدلا من ضريبة القيمة المضافة ، وتفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة مئوية من ثمن بيع السلعة ، ويتم فرضها خلال المراحل المختلفة من الانتاج والتوزيع والبيع النهائي (جبر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٢ - ١٨٤) .

وطبقت ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في فرنسا سنة ١٩٦٦ ، وفي بداية السبعينات تبعها العديد من دول السوق الاوروبية المشتركة ، ثم انتقلت الى العديد من دول العالم (صبري ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨) .

تاريخ الضرائب في فلسطين

فرضت الضرائب في فلسطين بصورة رسمية ومنظمة منذ الانتداب البريطاني ومع نهاية الانتداب كان عدة قوانين تحكم الضرائب في فلسطين وهي :-

• ضريبة الدخل على الناتج من العمل ورأس المال : وفرضت تلك الضريبة خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم تم تنظيمها من خلال القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ ، حيث فرضت على دخل الاشخاص ضريبة تصاعدية وعلى ارباح الشركات ضريبة نسبية بنسبة ٢٥٪ ، وشملت العديد من الاعفاءات والخصومات .

• ضرائب غير مباشرة : مثل الرسوم الجمركية وضريبة انتاج على بعض المنتجات وحددت في قانون الضريبة رقم ١٩٢٧ وتعديلاته اللاحقة .

• ضرائب محلية : مفروضة من قبل البلديات والمجالس القروية مثل ضرائب الحرف والمهن والعقارات وكانت بنسبة ١٥٪ من بدل الاتجار .

وبعد سنة ١٩٤٨ بقيت الضرائب مستمرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ثم قامت الحكومة الاردنية باصدار قوانين وضرائب جديدة لتطبق على الوضع في الضفة الغربية ، ومن أهم تلك القوانين

قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ ، والذي صدر في الجريدة الرسمية عدد ١٨٨ ، أما في قطاع غزة فبقي الوضع الضريبي بدون تغيير ، حيث اقيمت الادارة المصرية الوضع الضريبي على حاله كما كان في عهد الانتداب .

وبقي الوضع الضريبي كما هو حتى عام ١٩٦٧ ، حيث تم احتلال بقية فلسطين من قبل الاسرائيليين ، وقام الحاكم العسكري العام بإصدار الأوامر العسكرية رقم ٢٨ ورقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، من حيث بقاء الضرائب كما هي في الضفة وغزة حتى يصدر خلاف ذلك ، وفي عام ١٩٧٥ بدأت التغييرات القانونية تصدر تباعا ومن خلال أوامر عسكرية .

ومن أهم التعديلات خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٥ كانت على النحو التالي :-

- فرض ضريبة القيمة المضافة على كافة انواع السلع والخدمات منذ عام ١٩٧٦ ، حيث كانت النسبة ٨٪ ازدادت الى ١٢٪ ثم الى ١٥٪ ثم الى ١٦٪ ، ثم الى ١٧٪ .
- تعديل معدلات ضريبة الدخل التصاعدية من ٥.٥٪ الى ٥٥٪ مع تعديل حجم الفئات والاعفاءات عدة مرات .
- رفع ضريبة الدخل على أرباح الشركات المساهمة في غزة من ٢٥٪ الى ٣٨.٥٪ من عام ١٩٨٦ .

وبعد انتقال المناطق للسلطة الفلسطينية أصبحت الضرائب المباشرة والضرائب المحلية ضمن صلاحياتها حسب البند الأول من المادة الخامسة من الملحق الأول ، ونصت نفس المادة على قيام السلطات الاسرائيلية بتحويل ٧٥٪ من ضريبة الدخل المستقطعة من العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر .

أما الضريبة غير المباشرة وحسب البروتوكولات وملاحقها فإن السلطة ستلتزم بفرض نفس الضرائب غير المباشرة بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وضريبة المشتريات والرسوم الجمركية ، وتستطيع السلطة تخفيض ضريبة القيمة المضافة من ١٧٪ الى ١٥٪ مع ابقاء الضريبة المذكورة على المؤسسات المالية (صبري ، ١٩٩٨ ، ص ٣٤-٤١) .

الضرائب على شركات الأموال

كما هو معروف فإن شركات الأموال تتكون من البنوك وشركات الصرافة وشركات الوساطة ، ونظراً لأن الدراسة تقتصر على الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها في البنوك العاملة في فلسطين وأثرها على الضرائب ، فإننا سنبين الوضع الضريبي في قطاع البنوك من حيث أنواع الضرائب المفروضة على ذلك القطاع ونسب تلك الضرائب ، والعمل على تحليل أهم العناصر الرئيسية والناجمة عن الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها والتي لها الأثر المباشر على الضريبة ، وأهم هذه العناصر الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها ومخصصاتها وفوائدها المعلقة :-

أولاً : الضرائب المفروضة على البنوك .

(أ) ضريبة الدخل :-

إن قانون ضريبة الدخل المطبق حالياً في الضفة الغربية القانون الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات من الاحتلال الاسرائيلي ، وبالتالي تم تحديد الدخل الخاضع للضريبة حسب تعليمات ومواد ذلك القانون وتعديلاته من قبل الاحتلال الاسرائيلي بموجب اوامر عسكرية . أما بالنسبة لنسبة الضريبة المستوفاة على الدخل الخاضع للضريبة للشركات فحسب المادة ٢٥ من القانون المذكور بند (١) - (أ) فإن نسبة الضريبة ٣٨.٥ % .

إلا ان نسبة الضريبة المستوفاة على الدخل الخاضع للضريبة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة على الشركات نسبة ٢٠ % ، وذلك بناءً على قرار السلطة الفلسطينية رقم د م / ص ٣ / ٩٩ / ٨٩ بتاريخ ١٩٩٩/٣/١ استناداً الى تعليمات الرئيس الفلسطيني بتاريخ ١٩٩٩/١/١ ، مع العلم أنه تم اعداد مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ والمقرر بالقراءة الأولى وحسب المادة رقم (١٦) والخاصة بمعدلات وشرائح ضريبة الدخل بند (٣) فإن نسبة الضريبة هي ٢٠ % على الدخل الخاضع للضريبة لكل من البنوك وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة .

أما قانون ضريبة الدخل المطبق في قطاع غزة فهو قانون رقم ١٣ لعام ١٩٤٧ وأصل القانون بريطاني ، حيث طرأ عليه تعديلات من مصر خلال الفترة ١٩٤٧ ولغاية ١٩٦٧ ، وخلال الفترة من عام ١٩٦٧ ولغاية قدوم السلطة الفلسطينية اجري عليه تعديلات بأوامر عسكرية من الاحتلال الاسرائيلي .

ب) ضريبة الدخل على رواتب الموظفين العاملين في البنوك :-

يتم احتساب ضريبة دخل على رواتب موظفي البنوك شهرياً ويتحمل تلك الضريبة الموظف ، حيث يتم اقتطاعها من راتبه من قبل البنوك وتحول الى خزينة السلطة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعفاءات والتنزيلات التي يسمح بها القانون على الموظف لتحديد الضريبة المحتسبة على راتبه ، اما بالنسبة لشرائح الضريبة على الافراد فحسب قانون ضريبة الدخل الاردني وما طرأ عليه من تعديلات بأوامر عسكرية فكانت الشرائح من ٥٪ - ٤٨.٥٪ ، في حين ما هو مطبق حالياً وحسب قرار السلطة الفلسطينية الوارد ذكره سابقا ، فإن نسبة الضريبة على الافراد تتراوح من ٥٪ الى ٢٠٪ .

ج) ضريبة القيمة المضافة :-

في العام ١٩٧٦ وبموجب الأمر العسكري رقم ٦٥٨ ، فرضت سلطات الاحتلال استخدام ضريبة القيمة المضافة على مبيعات كافة السلع ما عدا الخضار والفواكة الطازجة وعلى الخدمات المقدمة والسلع المستوردة ، ومع ذلك لاقت معارضة شديدة من قبل المواطنين .

أما بخصوص نسبة تلك الضريبة فكانت عام ١٩٧٦ بنسبة ٨٪ ثم ارتفعت الى ١٢٪ عام ١٩٧٨ ، والى ١٥٪ عام ١٩٨٢ و ١٦٪ عام ١٩٩٠ والى ١٨٪ عام ١٩٩١ ، ثم خفضت الى ١٧٪ ، مع العلم أن السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً تجبي هذه الضريبة بنسبة ١٧٪ (جبر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٤) .

وبالتالي فان البنوك تقوم بدفع تلك الضريبة على ارباحها وكذلك على رواتب موظفيها ، ولبيان كيفية احتساب ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل ، نورد المثال التالي :-

على فرض ان بنك (x) حقق ارباحا من واقع القوائم المالية لعام ٢٠٠٠ مبلغ ١٠٠٠.٠٠٠ دينار ، في حين اجمالي الخصصات التي شكلت خلال العام مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دينار ، والفوائد التي علقست خلال العام مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دينار ، واجمالي رواتب الموظفين مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دينار .

فان قيمة الضرائب المستحقة على البنك تكون على النحو التالي :-

(١) ضريبة قيمة مضافة على الرواتب .

يدفع البنك ضريبة قيمة مضافة بنسبة ١٧٪ على رواتب الموظفين الشهرية وبالتالي فإن اجمالي ضريبة القيمة المضافة على الرواتب خلال تلك السنة
 $= 400.000 \times 17\% = 68.000$ دينار .

(٢) ضريبة القيمة المضافة على الدخل الضريبي :-

ويتم احتسابها على النحو التالي :-

الربح المعلن	= ١٠٠٠٠٠٠ دينار
+ المخصصات	= ٢٠٠٠٠٠ دينار
+ الفوائد المعلقة	= ١٠٠٠٠٠ دينار
+ ١٧٪ ضريبة قيمة مضافة على الرواتب	= ٦٨٠٠٠ دينار
الدخل الضريبي (الوعاء الضريبي)	= ١٣٦٨٠٠٠ دينار

ضريبة القيمة المضافة على الدخل الضريبي (١٧٪)

١١٧٪

صافي الدخل الضريبي بعد ضريبة القيمة المضافة = ١١٦٩٢٣٠ دينار

ج) ضريبة الدخل :-

صافي الدخل الضريبي بعد ضريبة القيمة المضافة = ١١٦٩٢٣٠ دينار

ناقص ضريبة القيمة المضافة على الرواتب = (٦٨٠٠٠) دينار

صافي الدخل الخاضع للضريبة = ١١٠١٢٣٠ دينار

ضريبة الدخل = $1101230 \times 20\% = 220246$ دينار

بالتالي فإن اجمالي الضرائب المدفوعة من قبل البنك المذكور :-

= ضريبة قيمة مضافة على الرواتب + ضريبة قيمة مضافة على الدخل الضريبي + ضريبة الدخل

= ٢٢٠٢٤٦ + ١٩٨٧٦٩ + ٦٨٠٠٠ =

= ٤٨٧٠١٥ دينار

الفصل الثالث

الجزء الثاني

النواحي الضريبية و أثرها على البنوك التجارية لكل
من :-

- الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها.
- الفوائد المعلقة.

الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها .

أ) الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها من الناحية الضريبية .

في فلسطين وحسب قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات من واقع الأوامر العسكرية والمطبق حالياً ، تنص المادة (٩) بند (١) بخصوص التوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص ، على تنزيل المصاريف والنفقات التي تكبدها ذلك الشخص كلياً وحسراً في سبيل انتاج الدخل خلال السنة السابقة لسنة التقدير ومنها بند (هـ) والخاص بالديون الهالكة والمشكوك فيها (الديون الهالكة المتسببة عن أي عمل أو تجارة أو مهنة أو حرفة أو صنعة إذا ثبت لمأمور التقدير أنها أصبحت هالكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة ، والديون المشكوك فيها إلى المدى الذي يقتنع فيه مأمور التقدير أنها أصبحت ديوناً هالكة خلال السنة المذكورة ، ولو أن تلك الديون الهالكة أو المشكوك فيها كانت مستحقة الدفع قبل بدء السنة المشار إليها ، ويشترط في ذلك أن كل مبلغ يسترد في تلك السنة من المبالغ التي شطبت في السابق او سمح بتنزيلها باعتبارها ديوناً هالكة أو مشكوكاً فيها ، يعتبر فيما يتعلق لغايات هذا القانون من إيرادات العمل أو التجارة أو المهنة أو الحرفة أو الصنعة المبحوث عنها خلال تلك السنة .

أما فيما يتعلق بمشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ والمقر بالقراءة الأولى تطرق للديون المدومة وذلك في المادة (١٠) والخاصة بالتنزيلات على الدخل بشروط ضمن بند (٦) ، حيث أعتبر الديون المدومة في الحالات التالية :-

١) صدور قرار محكمة .

٢) إفلاس المدين أو إعساره .

ج) وفاة المدين دون وجود تركة تكفي للسداد كلياً أو جزئياً .

د) اختفاء المدين وسفره وانقطاع أخباره لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

هـ) عدم قدرة المدين على تسديد ديونه رغم المطالبة اللازمة وإثبات عدم وجود أية أموال منقولة أو غير منقولة لدى المدين ومرور فترة لا تقل عن ثلاث سنوات على هذا الدين شريطة أن لا يزيد المبلغ الذي تم تنزيله بمقتضى هذه الفقرة بنسبة ٢٪ من الدخل الاجمالي أو ١٠٠,٠٠٠ دينار في السنة أيهما أقل للشركات المساهمة والخصوصية .

و) تقادم الدين .

وبالتالي فإن خصم الديون المدومة من الوعاء الضريبي يتم إذا تم استكمال كافة شروط ومتطلبات قانون ضريبة الدخل بهذا الخصوص .

وفي الاردن بقيت الديون الهالكة من النقاط المختلف عليها بين مأمور التقدير والمكلف حتى صدور القانون المعدل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ والذي حدد الحالات التي اعتبر فيها الدين هالكا ، بحيث أجاز تنزيله من الدخل الاجمالي وفق المادة (٩) بند (ز) من قانون ضريبة الدخل والخاص بتنزيل نفقات العمل ، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :-

حسب المادة ز - ١ . الديون الهالكة الناتجة عن أي عمل أو تجارة أو حرفة أو صنعة ولو كانت تلك الديون مستحقة الدفع قبل بدء السنة ، وكل مبلغ يسترد في أي سنة من المبالغ التي سمح بتنزيلها في السابق باعتبارها ديونا هالكة تعتبر دخل خلال تلك السنة .

والمادة ز - ٢ ، يعتبر أي دين هالكا أو جزء منه مما لم يعد ممكناً استيفاؤه نتيجة لأي من الحالات التالية :-

- افلاس الدين أو اعساره .
- اجراء الصلح الوقائي مع دائنيه .
- وفاته دون تركة تكفي لسداد ديونه كلياً أو جزئياً .
- اختفائه أو سفره وانقطاع اخباره مع وجود اموال تكفي لسداد ديونه جزئياً أو كلياً .
- عدم تمكن المدين من السداد رغم مطالبته بالوسائل المتاحة وكان الدين أو جزء منه غير مغطى بضمانات كافية ، ولا يوجد لدى المدين اموال منقولة أو غير منقولة يمكن التنفيذ عليها بموجب اقرار خطي من الدائن وفق الترتيب التالي :-
- بعد مرور ١٢ شهراً من تاريخ اشعاره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١ - ١٠٠.٠٠٠ دينار .
- بعد مرور ٢٤ شهراً من تاريخ اشعاره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ من ١٠٠.٠٠١ - ٥٠٠.٠٠٠ دينار .
- بعد مرور ٣٦ شهراً من تاريخ اشعاره خطياً بالتخلف عن الدفع للمبالغ التي تتجاوز ٥٠٠.٠٠٠ دينار .

أما بخصوص استهلاك الديون الهالكة وحسب المادة (٩) بند ز - ٣ من قانون ضريبة الدخل المذكور ، والتي نصت على ما يلي : ((يصدر الوزير بتنسيب من المدير تعليمات لتنفيذ أحكام هذه الفقرة تتضمن استهلاك الديون الهالكة على أقساط سنوية وبما لا يتجاوز مائة ألف دينار أو ٢٥٪ من الدخل الصافي أيهما أكثر ، وذلك قبل تنزيل هذه النفقة ، أما الديون الهالكة والتي صدرت بها أحكام قضائية وتعذر تنفيذها في دوائر الاجراء فيجري تنزيلها بالكامل وفق احكام هذه الفقرة ، ويجوز أن تشترط هذه التعليمات الاحتفاظ بحسابات أصولية وصحيحة لفئات محددة من المكلفين)) .

مع ملاحظة أن الدين الهالك أو أي جزء منه هو فقط الدين أو الجزء غير الغطى بضمانات أو رهونات عقارية (نصار ، وآخرون ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٠) .

وهنا لا بد أن نشير الى ان بعض المكلفين يطالبون محاسبيا بتنزيل هذه النفقة بإحدى الطريقتين التاليتين :-

١- اعتبار الديون المدومة من ضمن المصاريف والتي يطالب بها المكلف كنفقة انتاجية ، بمعنى ان تحمل بشكل مباشر لحساب الارباح والخسائر .

٢- أن يتم تحميل الديون المدومة على حساب مخصص الديون المشكوك فيها إن وجد ، بحيث يخفض المخصص بقيمة الديون المدومة ويطالب المكلف بتنزيل هذا التخفيض من قيمة المخصص ، مع العلم أن المخصص المذكور ، لم يقبل تنزيله من الوعاء الضريبي للمكلف (صيام ، وآخرون ، ١٩٩٧ ، ص ١٤٧) .

أما الديون المشكوك في تحصيلها لا تقبل كنفقة وسبب ذلك أن النفقة يجب ان تحدث فعلا وليس محتملة الحدوث حتى تقبل لغايات ضريبية (نصار ، وآخرون ، ١٩٩٦ ، ص ٣٧٤) .

وفي لبنان فإن التشريع الضريبي سمح بتنزيل الديون المستحقة التي ثبت هلاكها بالفعل بعد استنفاد جميع الوسائل القانونية لتحصيلها ، أما الديون المشكوك في تحصيلها والتي لم تستنفذ وسائل التنفيذ فالقانون لا يسمح بتنزيلها من الارباح . وعلى الرغم من هذا التشدد والذي يظهره النص إلا أنه يفسح المجال أما الدائن لتخليص بعض دينه الهالك ، وذلك من خلال اجراء مصالحة عليه والقبول ببعضه والتنازل عن الباقي ، حيث قبلت مصلحة الواردات في احالتها رقم ٣٣٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٧ الاتفاقيات المعقودة بين المدين والدائن والنااتجة عن ممارسة التجارة او المهنة او الصناعة شريطة التأكد من صحتها لمنع أي تواطؤ في هذا الجانب .

لكن هذا التفسير يعاكس التفسير القانوني والذي يقضي باستنفاد وسائل التنفيذ القانونية ، وذلك من خلال اللجوء الى القضاء لاثبات اهلاك الدين ، ولكن ذلك يتطلب دراسة كل قضية على حده ومعرفة ما اذا كان اللجوء الى الاتفاقيات أفضل من الوسائل القانونية اللازمة لتحصيل الدين ، الأمر الذي يجعل عدم الاستقرار في المعاملات ، ولذلك ولوضع حد لهذا الجدل القائم صدر القانون رقم ٨٠/٢٧ والذي قضى باجازة تنزيل (الديون المستحقة التي ثبت هلاكها بالفعل بعد اتخاذ التدابير اللازمة لتحصيلها) ، ومعنى ذلك ازالة شرط المنازعة القضائية كطريق لاثبات هلاك الدين ، لكن يبقى الدائن ملتزماً بإثبات هلاك الدين على ضوء الظروف والوقائع المحيطة به ، وهذه الامور تخضع لرقابة الجهة الادارية ثم بعدها لقاضي الموضوع .

وأخيراً يجوز للمكلف تنزيل قيمة الدين الهالك على حساب السنة المالية والتي يصبح فيها الدين هالكا ، ويتوجب عليه أن يضيف ما حصله من الديون والتي سبق اهلاؤها في حالة تحصيلها الى الارباح .

و في فرنسا يتم تنزيل الديون المدومة من ارباح السنة التي يظهر فيها الدين معدوما ويسمح للشركات بتكوين احتياطي للديون المشكوك فيها .

وفي بريطانيا فان التشريع الضريبي البريطاني تناول مشكلة الديون والأصل عدم جواز تنزيل أية ديون باستثناء الديون المدومة ، والتي ثبت وبصورة مقنعة بذلك للجان الضريبية ، كذلك الديون المشكوك فيها وذلك الى المدى الذي تعتبر فيه هذه الديون مدومة .

وفي مصر لا تعتبر الديون المدومة ضمن التكاليف إلا اذا أصبحت خسارة متحققة فعلا ، بحيث لا يكفي عمل بروتستو عدم الدفع لاثبات انعدام الدين ، وبالتالي يجب صدور حكم نهائي باعدامها حتى تعتبر تلك الديون خسارة على المنشأة وتعتبر من التكاليف الواجبة الخصم في السنة التي تحقق فيها انعدامها (فرحات ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٧ - ٢١٩) .

أما اذا كان الدين مشكوكا في تحصيله ، فانه لم يتحقق انعدام الدين حتى يمكن اعتباره تكليفاً على الربح لذا فانه لا يخصم من الارباح ، واعتبار الدين معدوما هو من الامور الموضوعية والتي تستقل بها محكمة الموضوع ، كذلك تخضع لرقابة محكمة النقض ان كان التقدير مخالفا للقانون (طعن رقم ١٢ ، ٤٧ ق ، جلسته ١٩٨١/٥/٤ لم تنشر) ، كما قضت محكمة النقض بان الحكم على الدين بانه معدوم او غير ذلك هو ما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، لكن لمحكمة النقض ان تتدخل اذا كانت الاسباب والتي اعتمد عليها القاضي في حكمه مخالفة للقانون او لا يكون من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها (نقض ١٩٧٢/١١/١ ، س ٢٣ ، ص ١٢٣٢) ، ولا يسمح بخصم الدين باعتباره معدوما الا في خلال السنة التي ثبت فيها أن هذا الدين غير قابل للاسترداد ، لذلك قضت محكمة النقض بأن أصول المحاسبة تقضي بان الدين المعدوم هو الدين الذي فقد الأمل في تحصيله ، ويعتبر خسارة على المنشأة ويجب خصمه من حساب الارباح والخسائر وذلك في ميزانية السنة التي يعدم فيها ، وذلك لأن الميزانية تمثل المركز الحقيقي للمنشأة ، مما يتطلب ذلك أن تظهر الديون التي لها في الاصول بقيمتها الفعلية . (نقض ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ ، س ١٥ ص ١٢٣٧ ، طعن رقم ١٢ س ٤٧ ق جلسته ١٩٨١/٥/٤ لم تنشر بعد) .

وحتى يتم خصم الديون المدومة يشترط أن تكون متعلقة بالنشاط التجاري او الصناعي التي تتزاوله المنشأة ، وتطبيقاً لذلك لا يسمح بخصم الديون الناتجة عن منح سلفيات نقدية اذا لم يكن غرض الشركة منح سلفيات (بيومي ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨٠ - ٢٨٢) .

ب) مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها من الناحية الضريبية :-

تقوم المنشآت باقتطاع جزء من ايراداتها لمقابلة خسائر معينة مرجحة الحدوث ، ولكنها غير محددة المقدار بدقة تسمى المخصصات ، والهدف من اعداد تلك المخصصات اظهار المركز المالي الحقيقي للمنشأة ، وحسب قانون ضريبة الدخل الاردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته حول طبيعة المصاريف المقبول تنزيلها من الوعاء الضريبي هي المصاريف التي انفقت او استحققت في سبيل انتاج الدخل الاجمالي وليست مصاريف محتملة الحدوث ، وبالتالي فإن المخصصات لا تعتبر نفقات مقبولة ضريبياً (صيام ، وآخرون ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٨-١٣٩)

مع العلم ان القانون الضريبي المطبق حالياً في الضفة الغربية قانون ضريبة الدخل الاردني رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ ، وما أجري عليه من تعديلات بأوامر عسكرية اسرائيلية ومراسيم من السلطة الفلسطينية ، ومن خلال ذلك القانون فإن المخصصات ترد الوعاء الضريبي ، في حين فإن مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ المقر بالقراءة الأولى لدى المجلس التشريعي الفلسطيني وخاصة المادة (١٠) ، والتي تتعلق بالتنزيلات على الدخل المبين في بند (٢) والتي تتضمن ((للبنوك التجارية أن تستقطع نسبة مئوية من القروض المستحقة المتعثرة وغير محصلة كمخصصات للديون المشكوك فيها وفقاً لتعليمات سلطة النقد)) ، كذلك المادة (١١) من المشروع المذكور بخصوص عدم جواز اجراء تنزيلات ، حيث لم يضع المشرع الفلسطيني المخصصات كنص صريح في تلك المادة .

إن عدم قبول مخصص الديون المشكوك فيها ، والذي تم اقتطاعه من الأرباح كنفقة انتاجية ، أي كعبء على الأرباح ، وانما اعتبارها توزيعاً له ، وكأن قانون ضريبة الدخل لا يرغب بمشاركة البنوك تحمل مخاطر عملها المحتومة ، وهي ظهور الديون المتعثرة الا عندما يتم اعدام تلك الديون ، وبالتالي لا يجوز ان تشارك خزينة الحكومة البنك بأرباحه ولا تشاركه في المخاطرة الا بعد مرور عدة سنوات ، مع العلم ان معظم البلدان المتطورة اقتصادياً تعالج مخصصات الديون المشكوك فيها كنفقات انتاجية وضمن اجراءات محددة (مجلة البنوك في الاردن ، عدد ٦ ، آب ، ١٩٩٤ ، ص ٩) .

وفي التشريع الضريبي اللبناني تشترط المادة ٧ من قانون ضريبة الدخل اعلان افلاس المدين لكي يتمكن الدائن من تكوين احتياطي لمواجهة خسائر الديون ، لكن بسبب الاحداث التي حصلت

عام ١٩٧٥ . ١٩٧٦ وبسبب الاوضاع الاقتصادية صدر مرسوم رقم (٨٣) بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٧ ، والذي سمح بأن تكون الاحتياطات لمواجهة خسائر الديون المترتبة على الدينين حتى قبل اعلان افلاسهم ، حيث كان نص الفقرة الثانية من المادة السابعة على تكوين الاحتياطات لمواجهة خسائر الديون المترتبة على الدينين حتى قبل اعلان افلاسهم ، حيث كان نص الفقرة الثانية من المادة السابعة على تكوين احتياطات وتنزيلها من الواردات لتحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة ، ومنها الاحتياطات لمواجهة خسائر الديون عند اعلان الافلاس (فريحات ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٠-٢١١) .

الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها :-

ان ظاهرة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ظاهرة عامة ، وتعاني منها كافة الاجهزة المصرفية في العالم ، والجهاز المصرفي الفلسطيني كبقية الاجهزة المصرفية يعاني من هذه الظاهرة ، اما عن حجم هذه الظاهرة فقد رفضت سلطة النقد الفلسطينية بتزويدنا باية معلومات عن حجم الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، ولكن وبالاستناد الى الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ فان رصيد مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ٩٢.١ مليون دولار بنسبة ٨.٩ ٪ من صافي التسهيلات الممنوحة والبالغة ١٠٢٧.٧ مليون دولار في ذلك التاريخ .

وبما ان تشكيل المخصصات يتم على اساس نسبة المخصص من قيمة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها مطروحة منها قيمة الضمانات المقبولة حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ، حيث ان نسبة المخصص للتسهيلات دون النموذجية ٢٠ ٪ ، والتسهيلات المشكوك في تحصيلها ٥٠ ٪ ، والتسهيلات المصنفة بالخسائر ١٠٠ ٪ اما بخصوص نسبة الضمانات المقبولة فمثلا للعقارات المرهونة ٧٠ ٪ ، اذونات الخزينة ٩٠ ٪ ، اسهم الشركات المحلية ٨٠ ٪ ، اسهم الشركات الاجنبية ٥٠ ٪ ، والكفالات الشخصية ١٠٠ ٪ بحد اقصى ٢٥ الف دولار الخ .

وبناء على ما سبق فان ذلك يعطي مؤشرا عن حجم هذه الظاهرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني .
ويبين الجدول رقم (١١) التسهيلات الائتمانية ومخصص الديون المشكوك فيها خلال الفترة

١٩٩٦-٢٠٠٢/٦/٣٠ :-

جدول رقم (١٠)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في فلسطين ومخصص الديون المشكوك فيها خلال

الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٢/٦/٣٠.

البيان مليون \$	عام ٩٦	عام ٩٧	عام ٩٨	عام ٩٩	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠١	٢٠٠٢/٦/٣٠
التسهيلات الائتمانية المصرفية	٤٢٣.٨٦	٦١٢.٨٨	٨٣٣.١٠	١٠٠٥.٤٧	١٣٤٦.٦٥	١٢١٩.٩	١٠٢٧.٧٢
مخصص الديون المشكوك فيها	٠.٠١	٣.٩٧	٢١.٨٥	٣٦.١٨	٦٥.٦٢	٨٣.٧٦	٩٢.١٢

البيان مليون \$	التغير بين عام ٢٠٠١-٢٠٠٠	النسبة	التغير بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٦/٣٠	النسبة
التسهيلات الائتمانية الصافية	(١٢٦.٦٦)	(٪٩.٤١)	(٣١٨.٩٣)	(٪٢٣.٦٨)
مخصص الديون المشكوك فيها	١٨.١٤	٪٢٧.٦٤	٢٦.٥	٪٤٠.٣٨

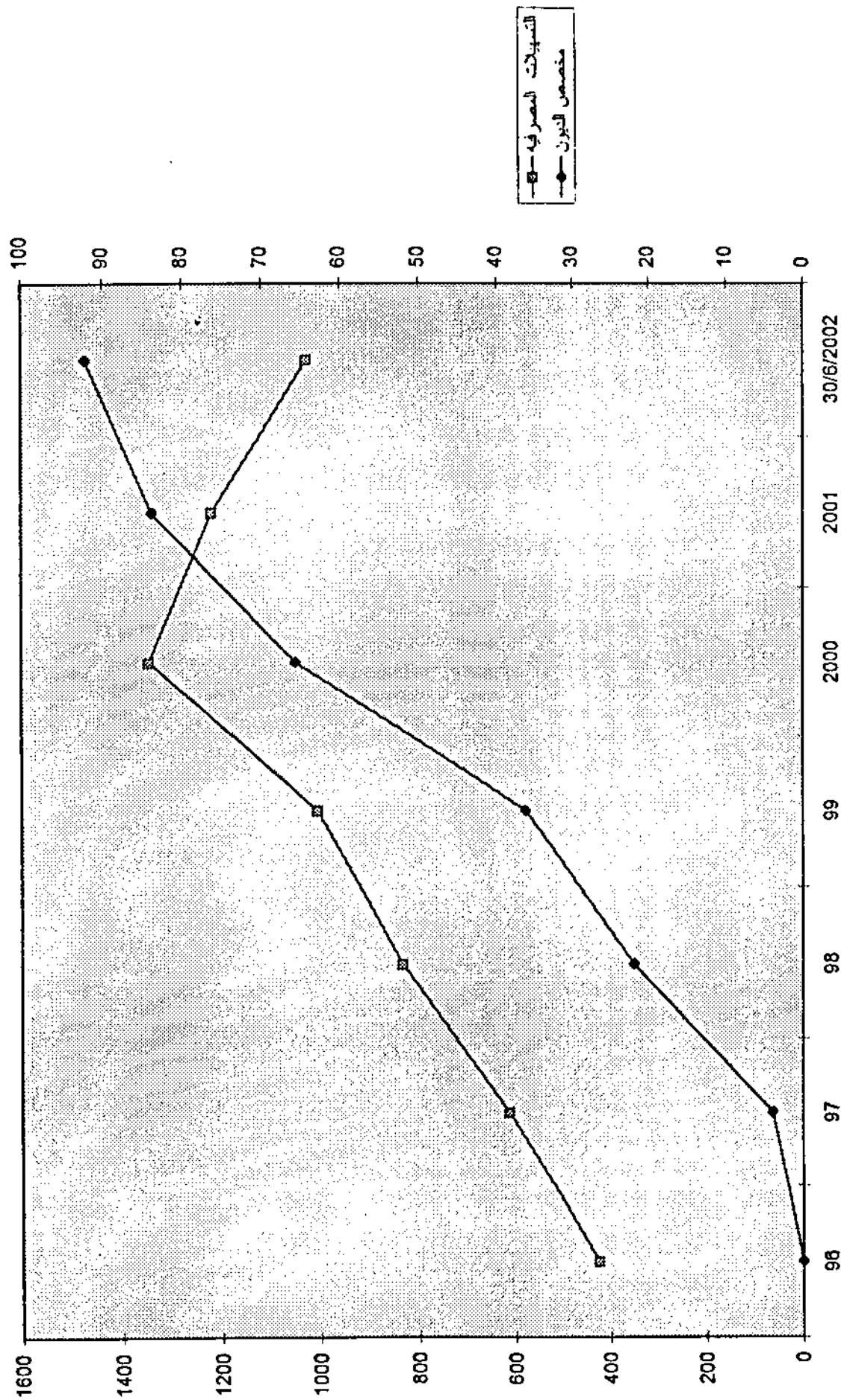
المصدر (سلطة النقد الفلسطينية ، الميزانية المجمع للبنوك العاملة في فلسطين كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠).

من خلال الجدول المذكور، حيث اجري التحليل اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٠ ، وذلك نظراً لقيام الانتفاضة في شهر ٩/٢٠٠٠ ، مما يكون لها الأثر الكثير على التسهيلات والمخصصات تبين ما يلي:-

• انخفضت التسهيلات المصرفية في نهاية عام ٢٠٠١ عن نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ ١٢٦.٦٦ مليون دولار أي بنسبة ٩.٤١ ٪ ، في حين زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال الفترة مبلغ ١٨.١٤ مليون دولار أي بنسبة ٢٧.٦٤ ٪ .

• انخفضت التسهيلات المصرفية في نهاية شهر ٦/٢٠٠٢ عن نهاية عام ٢٠٠٠ مبلغ ٣١٨.٩٣ مليون دولار أي بنسبة ٢٣.٦٨ ٪ ، في حين زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال تلك الفترة بمبلغ ٢٦.٥ مليون دولار أي بنسبة ٤٠.٣٨ ٪ .

الشكل البياني للتسهيلات المصرفية ومخصصات الديون العاملة في فلسطين
 للفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢
 شكل بياني رقم (١)



والجدول رقم (١٢) يبين مخصصات الديون الشكوك في محصيلها والتي شكلت من خلال اقتطاعها من ارباح اموال ٢٠٠١ و ٢٠٠٠ لمدد من البنوك العاملة في فلسطين ، ومن واقع ميزانيتها وعلى النحو التالي :-

جدول رقم (١٢)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل عدد من البنوك العاملة في فلسطين . ومخصصات الديون الشكوك فيها للفترة ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ .

النسبة	الفرق	مخصص عام	مخصص عام ٢٠٠١	النسبة	الفرق	مجموع التسهيلات	مجموع التسهيلات المباشرة الصافية لعام ٢٠٠١	العملة	البنك
١٠١٩,٨٨٨	١٠١٩,٨٨٨	٧٦٥,٨٣	١٧٨,٤٧١	(٪١٣,٦٧)	(٤٤٧٥,٣٧)	٣٢٧٢٦٤٤٩	٢٨٢٥١٤١٢	دينار	الاهلي الاردني
(٪١٣,٩٧)	(٧١١٧٢)	٥٠٩,٤١٧	٤٣٨,٢٤٥	(٩٪١,٤)	(٨٩٨٤٧٠)	٦٣٧٦٢٩٣٦	٦٢٨٦٤٤٦٦	دينار	بنك الاردن
٪٨٨,٢٠	٤٤٠,١٢٠	٤٩٨,٩٦٠	٩٣٩,٠٨٠	٪٣٠,٣١	٩٠,٣٢١١٣	٢٩٧٩٩,٤٠	٣٨٨٣١١٥٣	S	بنك القدس
٪٨٨٣,٥	٩٤٣٦	١٠٦٨	١٠٥٠٤	٪١٠,٩٨	٨٩٤,٨٩٨	٨١٤,٣٤٣	١٧٠,٩٢٤١	دينار	بنك الشرق الاوسط
معلومات غير متوفرة				(٪١٠,١٦)	(٨١٦١٢٧٧)	٨٠,٣٢٢٣,٠٦	٨٨٤,٨٣٥٨٣	S	بنك فلسطين المحدود
٪١٢,٠٤	١٨٠,٠٠٠	١٤٩,٤٠٠	١٦٧,٤٠٠	(٪٢٥,٠٧)	(١١٣٥٦٣,٠٠٠)	٤٥٢,٨٥٨,٠٠٠	٣٣٩,٢٩٥,٠٠٠	S	البنك العربي
(٪٤٦,٧٤)	(٦٣٤٩٦٩)	١٣٥,٨٢٧٨	٧٢٣,٣٠٩	(٪٤٣,٦)	(١٠٢٨٢٥٣)	٢٣٥,٤٩٠,٠١	١٣٢٨,٠٧٤٨	دينار	بنك جردليز

من خلال الجدول السابق يتضح لنا انخفاض التسهيلات مقابلها زيادة في المخصصات باستثناء بنك جردليز ، حيث يوجد انخفاض في المخصصات نظرا لأن البنك عند مؤخر الى اخلاق التسهيلات وعدم منح تسهيلات مصرفية ضمن سياسته الجديدة

وفي الاردن يزيد حجم الديون المتعثرة في الأردن لعدد من البنوك الأردنية عن المعلن بأكثر من نصف مليار دينار ، حيث قدر محللون ماليون مجموع التسهيلات والديون التي منحت من قبل البنوك العاملة في الأردن حوالي ٩ مليارات دينار حتى عام ٢٠٠١ . حيث قدرت النسبة الحقيقية للديون المتعثرة من اجمالي التسهيلات البنكية حوالي ٩٪-١٢٪ أي بمبلغ ٨١٠-١٠٨٠ مليون دينار . في حين أن ما أعلنه البنوك تتراوح ما بين ٣٪-٤٪ أي بمبلغ ٣٠٠-٣٦٠ مليون دينار (جريدة القدس ، العدد ١١٢٧٥ ، بتاريخ ١١/١/٢٠٠١ ص ١٢) .

ونظراً لأن العديد من فروع البنوك الاردنية تعمل في الاراضي الفلسطينية وبقوة ، فإن نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي التسهيلات لعدد من تلك البنوك الاردنية كانت كما يلي :-

جدول رقم (١٢)

نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الاردنية.

البنك	عام ١٩٩٩	عام ١٩٩٨
البنك العربي	٠.٦٦٧٪	٠.٦٣١٪
الصادرات	٣.٥٤٨٪	٠.٨٦٦٪
الاستثمار العربي الاردني	٧.١٥٨٪	٦.٢٢٥٪
فيلادلفيا	٨.١٩٤٪	١١.٦٣٣٪
الاردني الكويتي	٩.١٦٢٪	٧.٨٥٨٪
المؤسسة المصرفية	٩.٩٨٨٪	٨.٦٦٦٪
الاتحاد للاستثمار	١١.٦٣٧٪	١٢.٠٠٨٪
بنك الاردن	١٢.٤٢٧٪	١٢.١١٥٪
بنك القاهرة عمان	١٢.٧٠٢٪	١٥.٦١٨٪
البنك الاهلي الاردني	١٨.٤٧٢٪	٨.٣١٩٪
بنك الاسكان	٢١.٩٢٧٪	١٨.٦٠٦٪
بنك الاردن والخليج	٤٧.٨٧٣٪	٥١.٣٤٥٪

(جريدة الرأي الاردنية - العدد ١١٠٧٩ بتاريخ ٨/١/٢٠٠١)

وتقدر ديون القطاع الخاص للبنوك في مصر مبلغ ٦٣٥٦ مليار جنيه مصري في نهاية عام ١٩٨٥ منها بالنقد الاجنبي حوالي ٢٥٪ ، اما حجم الديون المشكوك في تحصيلها حوالي ٢٠٪ من اجمالي تلك الديون أي حوالي ١٠٢٧١ مليار جنيه وهي نسبة كبيرة . وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها في الامارات العربية مبلغ ١٠٨ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٥ ، ثلث الائتمان المصرفي ، منها حوالي ٣ مليار درهم في حكم الديون المدومة بسبب هروب اصحابها الى خارج الامارات او افلاسهم . وفي الكويت وحتى اخر عام ١٩٨٥ تبلغ الديون المستحقة حوالي ١٠٤ مليار دينار كويتي ، وهي تمثل ٣٤٪ من التسهيلات القائمة حتى نهاية ذلك العام ، والتي تبلغ ٤٠٨ مليار دينار كويتي (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩) .

اثر الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها :-

لديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصات تلك الديون وبغض النظر عن حجمها لها اثار متعددة فمنها الايجابية ومنها السلبية وعلى النحو التالي :-

١- الآثار الإيجابية

أ) عودة الى المبادئ الرشيدة :-

دفعت ظاهرة الديون المتعثرة البنوك الى العودة الى المبادئ الرصينة في منح الائتمان ، وبالتالي قيام البنوك بدراسات أعمق وتحليل أشمل للمشاريع التي تنوي تمويلها .

ب) تقوية المراكز المالية للبنوك :-

أدركت البنوك أن تعوض عن خسارتها وتقوية مراكزها المالية وتحسين مواقعها التنافسية ، وذلك في أعقاب معاناتها من الديون المتعثرة وما أحدثته في هياكلها التمويلية من اثار سلبية . ولذلك اعتمدت البنوك أسلوبين :-

- زيادة رؤوس الأموال عن طريق طرح خاص للأسهم .
- حجز معظم او جميع الارباح لعدد من السنوات .

ج) تقوية النفوذ الأدبي للسلطات الرقابية :-

ان من الاساليب الرقابية التي تستخدمها البنوك المركزية هي الرقابة على الائتمان حتى لا تقع البنوك في مخاطر تؤدي بها الى حالات الافلاس وبالتالي فان ظاهرة الديون المتعثرة تجعل البنوك المركزية القيام بتعديل سياساتها الرقابية الخاصة بالائتمان .

د) تحول نوعي في هيكل التمويل :-

بدأت تتجه المصارف نحو القروض المبرمجة وتقلل من منحها لتسهيلات ائتمانية على شكل جاري مدين .

هـ) الموقف من التدقيق الخارجي :-

نظراً لازدياد الاهمية النسبية لظاهرة الديون المتعثرة ، لذا تقوت المراكز الادبية للمدققين الخارجيين وأصبحوا أكثر تطبيقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها .

و) الأثر على كفاية رأسمال البنك :-

يتم حساب كفاية رأس المال على النحو الآتي :-

كفاية رأس المال = حقوق المساهمين - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

مجموع الأصول الخطرة

وبالتالي في حالة معالجة ديون متعثرة فإن ذلك سوف يؤدي الى تحسين كفاية رأس المال . نظراً لتحقيق أمران في آن واحد وهو ارتفاع البسط وانخفاض المقام .

٢- الآثار السلبية :-

أ) اتساع الفجوة بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة .

ب) السياسات الادارية تجاه العاملين في المصارف .

حين تتدنى أرباح البنوك نتيجة اعدام الديون المتعثرة فتقوم ادارات البنوك باتباع سياسات متحفظة تجاه مستخدميها ، لأنها لا تستطيع زيادة عيبتها من المنافع المباشرة وغير المباشرة للمستخدمين على الأرباح .

ج) سوء توزيع الموارد البنكية :-

إن ازدياد نسبة الديون المتعثرة من اجمالي التسهيلات الائتمانية جعل البنوك تتبع سياسة حذرة ومتحفظة في منح تسهيلات جديدة وقد يؤدي ذلك الى حرمان مشاريع مجدية من التمويل .

د) أخذ مخصصات خاضعة للضريبة :-

إن ظهور الديون المتعثرة بنسب اعلى من المعايير العالمية من ٢٪ - ٤٪ من مجموع التسهيلات الائتمانية ، جعل ادارة البنوك والسلطات الرقابية تلجأ الى زيادة المخصصات مقابل تلك الديون ، وحيث أنه يمضي عدة سنوات بين أخذ هذه المخصصات واعتراف دائرة ضريبة الدخل بالديون المدومة فإن ذلك يشكل عبئاً اضافياً على أرباح البنوك ، بالإضافة الى آثار

سلبية على المساهمين والعاملين والمودعين لدى البنوك (مجلة البنوك في الاردن ، ١٩٩٤ ، عدد ٦ ، آ ب ، ص ٩-١٠) .

ومن اهم اثار الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ومخصصاتها هو تأثيرها المباشر على صافي ارباح البنوك نظرا لان تشكيل المخصصات وتعليق الفوائد يتم اقتطاعه من إيرادات البنك .

وفي فلسطين بخصوص اثر الديون المتعثرة ومخصصاتها وفوائدها المعلقة سيتم مناقشته لاحقا في موضوع الفوائد المعلقة من الناحية الضريبية . كون الفوائد المعلقة على تلك الديون يتم إضافتها الى الوعاء الضريبي ، الأمر الذي يؤدي الى دفع ضرائب على تلك الفوائد على الرغم من أنها لم تحصل من العملاء ، مما يشكل سلبا على ربحية البنوك .

وفي اوروبا تراجعت ارباح دويتش بنك وهو اكبر البنوك الاوروبية بنسبة ٣٥٪ خلال النصف الاول من العام بسبب المخصصات والاحتياطات الموجهة للديون المدومة والتي تضاعفت بمقدار ثلاث مرات (مجلة البنوك في فلسطين ، العدد ١٦ ، تشرين اول ٢٠٠١ ، ص ٢٥) .

وأدى تكوين مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في الامارات العربية الى تخفيض دخول البنوك . حيث سجلت جميع البنوك ومنها ١٩ بنكا محليا و ٣٠ بنكا أجنبية تدنيا كبيرا في الارباح ، وكانت المصارف الاجنبية الاكثر تضررا ، حيث خسرت ١٠ بنوك نتائجها بسبب هبوط النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال التمويل التجاري ، بالإضافة الى المشاكل الناتجة عن عدم سداد الديون ، وبالتالي ليس من المفاجئ أن تعلن بعض المصارف عن نية اغلاق فروعها في الامارات ، وان تلجأ الى خفض التكاليف وعدد الموظفين .

وبدأ البنك الاهلي التجاري في السعودية يشهد تراجعا كبيرا في الارباح من ٤٩٤.٥ مليون ريال سعودي عام ١٩٨٥ الى ٩٩.٦ مليون عام ١٩٨٦ بنسبة ٨٠٪ ، وانخفضت ارباح البنك السعودي البريطاني بنسبة ٩١٪ خلال الفترة نفسها .

ولم تسجل ثلاث مصارف كبرى في الكويت هي بنك الخليج والبنك التجاري وبنك برقان اية أرباح من عام ١٩٨٥ نتيجة تخفيض أرباحها لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها (النجار ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠-٢١)

وفي الاردن البنك الأهلي الاردني حقق ارباحا ٢.٨ مليون دينار عام ١٩٩٨ ولم يحدد منها جزء كمخصص لسداد الدين ، حيث اضطر البنك في العام ١٩٩٩ لتحديد مخصصات الامر الذي ادى

الى ارتفاع خسائر البنك لتصل الى ١٥.٢٥ مليون دينار ، وبضغط من البنك المركزي الاردني اضطر بنك الاسكان عام ١٩٩٨ والذي كانت ارباحه ٢٥ مليون دينار بتحديد مخصصات لسداد دين متعثر بقيمة ١٢ مليون دينار ، وفي عام ١٩٩٩ بلغ مخصص البنك مبلغ ١٤.٣ مليون دينار للديون حيث انخفضت الارباح بقيمة ٨ ملايين دينار .

اما بالنسبة للبنك الاردني الكويتي وما ان حل عام ١٩٨٩ تبين ان البنك توسع في الاقراض ، مما جمع قدرا كافياً من الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها ، وعندئذ بدأت عملية الاصلاح ، حيث تم ايقاف توزيع الارباح بالاضافة الى زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها ولذلك انخفضت التسهيلات المصرفية من ٩٤.٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٨ الى ٧١.٩ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩١ ، وكان ذلك بسبب تعثر الديون وتراكمها خلال الثمانينات، وبتشجيع من البنك المركزي قام البنك برصد المخصصات لتلك الديون ، بالاضافة الى ترشيد الاقراض ولدى قيام البنك المذكور برصد مخصصات مقابل تلك الديون المشكوك فيها ، أدى ذلك زيادة المخصصات من ١.٠٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٥ والتي تشكل نسبة ١.٤٪ من التسهيلات، حتى بلغت ٩ ملايين دينار في نهاية ١٩٩٤ بنسبة ٩.٣٪ من التسهيلات .

أما البنك العقاري العربي فلم يهتم كثيراً بمخصصات الديون المشكوك فيها حتى بداية التسعينات ، بحيث لم تتجاوز مخصصات الديون المشكوك فيها خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٩ حوالي ١.١ مليون دينار ، الا ان البنك ومنذ عام ١٩٩٠ دخل مرحلة جديدة حيث أخذت مخصصات الديون المشكوك فيها بالارتفاع وازدادت منذ عام ١٩٩٢ ، حيث بدأ البنك باقتطاع اجزاء من ايراداته ورصدها كمخصصات للديون ، حيث بلغ معدل الاقتطاع السنوي مليون دينار خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦ ، وبلغ رصيد مخصصات الديون ٨.٧٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام ١٩٩٦ ، وبلغ رصيد مخصصات الديون في نفس العام ٦.٧ مليون دينار .

أما بالنسبة لبنك القاهرة عمان فالمخصصات لم تظهر بشكل صريح في ميزانية البنك ، الا اعتباراً من ميزانية عام ١٩٧٦ ، حيث بلغ رصيدها ٠.٤١ مليون دينار وأخذ رصيدها بالارتفاع الى ان وصلت في نهاية عام ١٩٨٦ مبلغ ٤.٩٨ مليون دينار ، وخلال الاعوام الستة التالية لتصبح ١٦.٨٢ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٦ بنسبة ٥.٩٪ من التسهيلات . (مالكي ، ١٩٩٧ ، ص ٧٥ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢) .

تكاليف الحصول على القروض

ان كافة تكاليف الحصول على القروض يجب رسملتها بشكل معقول ، أي اضافتها للقرض واستهلاكها على مدار حياة القرض ، ومنها المصاريف القانونية الخاصة بانشاء القرض والادارية والرسوم المدفوعة للوسطاء ، ورسوم تقييم الضمانات.

وبمراجعة قائمة الحسابات المقدمة من دافع الضريبة ، يجب ان تفصح عن الحسابات بشكل يوضح بالتفصيل المصاريف المذكورة ، ومن ثم مراجعة الحسابات فيما يتعلق بانواع المصاريف المضافة الى القرض ، ويجب الحذر من احتمال الاختلاف بين دفاتر دافع الضريبة والحسابات المقدمة. مثال :
قد يقوم دافع الضريبة باضافة مصاريف القرض على القرض في دفاتره ، ومن ثم يقوم بخصمها لأغراض ضريبة ، وبالتالي يجب الافصاح عن هذه الاختلافات المحاسبية ([http :// www. Ftb . ca](http://www.Ftb.ca) Gov/ manyuals/ audit/ bank/bfo454.htm 12/5/2002)

الفوائد المعلقة عن الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها

مفهوم الفوائد المعلقة :-

هي الفوائد والعمولات والتي تم احتسابها على الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها وفق شروط يحددها البنك المركزي ، بحيث يتم قيد تلك الفوائد والعمولات على تلك الديون وتجميعها في حسابات معلقة ، ومعنى ذلك عدم اضافتها الى الايرادات لحين تحصيلها .

واهمية تعليق الفوائد والعمولات على الديون المشكوك في تحصيلها او المتعثرة وعدم تحويلها الى الايرادات ، لكي يظهر حساب الارباح والخسائر الوضع المالي الحقيقي لنتيجة اعمال البنك (الواكد ، ٢٠٠٠ ، ص ٩) .

الفوائد المعلقة من الناحية الضريبية وأثرها على البنوك

يثار السؤال عندما يقوم بنك او مؤسسه مالى بتحديد وقت التوقف عن احتساب الفوائد على الديون المتعثرة ، فحسب مبدأ الاستحقاق يتضمن اجمالي الدخل الفوائد المستحقة على الديون عندما تتوفر جميع الظروف التي تعطي البنك الحق في استلام هذا الدخل (الفوائد) ، ويمكن تحديد هذه المبالغ بدقة معقولة . وقاعدة الايراد رقم ٦٨-٢٢٠ في امريكا تعطي الدائرة الحكومية الضريبية اسلوباً محاسبياً للتعامل مع مثل هذه الحوادث بحيث تشبه طريقة التعامل مع متطلبات مخصص الديون المشكوك فيها ، وتقع على دافع الضريبة مسؤولية اثبات ان هناك شك في تحصيل الفوائد ، وقاعدة الايراد رقم ٨٠-٣٦١ في امريكا تعتبر الفائدة مستحقة عندما يصبح الدين غير قابل للتحصيل ، وكل فائدة مستحقة ولم يتم تحصيلها تعتبر ديناً معدوماً وتحمل الى مخصص الديون المشكوك فيها.

تعاملت ضريبة الدخل الامريكية IRS مع الفائدة المستحقة على اساس اذا اعطت السلطة النقدية التعليمات للبنك باعتبار قرض او جزءاً منه ديناً مشكوكاً فيه ، فلا يتم احتساب فوائد عليه ، كما يجب تنزيل الفوائد المستحقة سابقاً عليه ، ولكن يجب ان تستمر الفوائد المستحقة حتى تاريخ اعدام الدين . ويحق للسلطة النقدية الطلب من البنك التوقف عن احتساب الفوائد على الديون المتعثرة . في حين لا تطلب منها اعدام الدين.

ان الفائدة على القروض تستمر كمستحقة حتى تظهر عوامل اخرى تبين انه لا يسهل

تحصيلها ، اما بالنسبة للقروض المتعثرة ولم تعدم فعلى دافع الضريبة ان يثبت ان الفائدة على

كل قرض منها غير محصلة ([http : // www. Ftb . ca. Gov/ manyuals/ audit/ bank/bfo450.htm](http://www.Ftb.ca.Gov/manuals/audit/bank/bfo450.htm) 12/5/2002)

وتلعب السياسة الضريبية المتبعة تجاه الفوائد المعلقة للديون المشكوك في تحصيلها والديون

الرديئة ، وذلك من حيث اخضاعها او عدم اخضاعها للضريبة على شركات الاموال دوراً مهماً من

حيث التأثير على رغبة العملاء في طلب الائتمان ، حيث يعتقد البعض في هذا المجال ان قضية الفوائد المعلقة قد تم معالجتها ضريبياً بشكل سليم وذلك من قبل مصلحة الضرائب ، فطالما ان هذه الفوائد معترف بها من قبل البنوك فلا بد من اخضاعها للضريبة ، حيث بررت مصلحة الضرائب ذلك من خلال ما يلي :-

- ١- ان مصلحة الضرائب تستند الى مبدأ الاستحقاق دون انتظار تحصيل هذه الفوائد .
 - ٢- ان الضريبة تفرض على الارباح الحقيقية الثابتة من واقع الاقرار المقدم من قبل البنك .
- مع العلم ان البنوك ترى ان ادخال تلك الفوائد ضمن إيرادات البنك تستحق من الناحية الشكلية فقط ، حيث تقيد على حسابات العملاء ويتم تعليقها حفظاً على حق البنك ، لذا يجب اعفاؤها من الضريبة بمعنى ان فرض الضريبة عليها سيؤثر سلباً على قدرة وفعالية البنوك في اداء مهماتها (الحمزاوي ، ١٩٩٧ ، ص ١٤٥) .
- تعتبر دائرة الضريبة الفوائد والعمولات المعلقة ضمن أرباح البنوك وبالتالي تخضع للضريبة . كما لم يحدد مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ والمقر بالقراءة الأولى أية شروط لتلك الفوائد ، وبالتالي فإن تلك الفوائد تعتبر من ضمن الأرباح وبالتالي تخضع للضريبة . وتتلخص وجهة نظر دائرة الضريبة بما يلي :-

- ١- إن البنك عندما يمنح العملاء أية تسهيلات مصرفية فإنه يحصل على ضمانات شخصية او رهونات او كفالات تضمن تسديد العملاء لهذه التسهيلات .
- ٢- إن إيرادات البنك من الفوائد تتحقق بمرور الزمن ، وأن مرور الزمن على التسهيلات الممنوحة للعملاء يعطي البنك الحق في احتساب فوائد على تلك التسهيلات وللمدة التي بقيت فيها هذه التسهيلات ديناً على العملاء ، ومعنى ذلك طالما ان الزمن قد مر على الديون المشكوك في تحصيلها فإن الفائدة يجب ان تحسب .
- ٣- ان عدم احتساب هذه الفوائد ضمن الإيرادات هو من قبيل الديون المشكوك في تحصيلها ، والتي رفض قانون ضريبة الدخل قبولها .
- ٤- إن البنك عندما يقوم بمطالبة العملاء المستحقة عليهم ديون مشكوك في تحصيلها يقوم بالمطالبة بالفوائد المستحقة عليها ايضاً ، سواء كان ذلك من خلال المطالبات العادية او المحاكم ، علماً بأن المحاكم تنظر الى هذه الفوائد على جزء من الدين المطالب به .
- ٥- خشية الدائرة الضريبية من ان يقوم البنك عندما يثبت ان الدين قد اعدم فعلياً بالمطالبة بتنزيل الدين المردود وفوائده المستحقة ، بحيث تنزل من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تنزيل مبالغ لم يسبق ان اضيفت للإيرادات اصلاً (حسن ، ١٩٨٨ ، ص ٨٨) .

٦- الضرائب تقوم على اساس الاستحقاق وليس الاساس النقدي .

٧- يتم مطالبة البنك بكشف يبين الفوائد المعلقة والتي تم تحصيلها خلال السنة المالية وذلك من أجل خصمها من الوعاء الضريبي ، وذلك تجنباً للإزدواج الضريبي كون البنك قد دفع ضريبة عن تلك الفوائد سابقاً وفقاً لأساس الاستحقاق .

وللرد على ما سبق ، حيث يتضح من التوضيحات السابقة وهو يجب اخضاع الفوائد المعلقة للضريبة كأن المشكلة بين الدوائر الضريبية والبنوك بان الفوائد المعلقة تخضع او لا تخضع للضريبة . والحقيقة ان هذه ليست هي المشكلة في حد ذاتها ، حيث ان الفوائد المعلقة يجب ان تخضع للضريبة .

ولكن السؤال المهم متى يتم اخضاعها وعلى أي اساس ؟؟؟؟

هل يتم إخضاعها على أساس الاستحقاق أم الأساس النقدي ؟؟؟؟

- يرى الباحث انه يجب اعتماد تلك الفوائد على الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق ، ومعنى ذلك انه في حالة تحصيل تلك الفوائد تعتبر مقبوضة فعلاً وبالتالي تدخل ضمن الإيرادات . لأن تحصيل تلك الفوائد مرتبط بتحصيل الدين المتعثر.
- إن اعداد المخصصات وتعليق الفوائد على الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها تتم بناءً على تعليمات من البنك المركزي ، وذلك في حالة توفر شروطها .
- ان تحصيل تلك الديون حتى ولو كانت مضمونة بضمانات ملموسة فان ذلك يأخذ وقتاً طويلاً يمتد الى سنوات ، نظراً لصعوبة اجراءات التنفيذ حسب الاجراءات القانونية ، خاصة وان القضاء في هذا المجال لا يعمل بفاعلية ، وعدم وجود قضاء متخصص للقضايا المصرفية من خلال خبرات مصرفية وقانونية . الأمر الذي جعل مئات القضايا المتعثرة التي ما زالت في أروقة المحاكم لسنوات طويلة دون أي حل .
- تقوم البنوك وبناءً على تعليمات من البنك المركزي بإعداد مخصصات عامة وخاصة لتلك الديون ، ومع ذلك فان الادارة الضريبية لا تعترف بتلك المخصصات ، بحيث تقوم بردها الى الارباح ودفع ضرائب عليها ، وفي هذه الحالة لا يمكن قبول ان تقوم الادارة الضريبية باحتساب ضرائب على المخصصات المتعثرة لتلك الديون والفوائد المعلقة عليها معاً ، بحيث تقوم البنوك بدفع ضرائب مضاعفة على الديون المتعثرة ، وبالرجوع الى الميزانية المجمعة لجميع البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ تبين ما يلي :-

- مخصصات عامة للديون الجيدة مبلغ ١٢,٣ مليون دولار امريكي .
- مخصصات لمقابلة خسائر القروض والجاري مدين والتسهيلات الاخرى مبلغ ٩٢,١ مليون دولار امريكي .

- اجمالي الخصصات للديون مبلغ ١٠٤,٤ مليون دولار امريكي
- الفوائد المعلقة مبلغ ٢٧,٥ مليون دولار امريكي
- المجموع الكلي مبلغ ١٣١,٩ مليون دولار امريكي

وبالتالي فان البنوك تكون مطالبة بدفع ضرائب على المبلغ الاجمالي من مخصصات وفوائد معلقة للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ، ومن خلال ذلك يتبين لنا أثر تلك الديون على البنوك من الناحية الضريبية الأمر الذي يؤثر على ربحية البنوك كون الفوائد المعلقة لا تضاف الى إيرادات البنك إلا بعد تحصيلها.

- ان اعتماد الادارة الضريبية الفوائد المعلقة ضمن الوعاء الضريبي قبل تحصيلها يترتب على البنوك دفع ضرائب على عوائد معلقة التحصيل هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان تلك الفوائد تكون عرضة للاعفاء الجزئي او الكلي في حالة التسويات مع العملاء لتحصيل تلك الديون .
- اما بخصوص قيام الادارة الضريبية بعكس الفوائد المعلقة من الوعاء الضريبي بعد تحصيلها خوفا من الازدواج الضريبي كون تلك الفوائد دفع عليها ضرائب سابقا ، نود الافادة بأن اجراءات تحصيل الدين المتعثر صعبة حتى في ظل الاجراءات القانونية والتي تستمر لسنوات طويلة . وبالتالي يتم احتساب فوائد جديدة خلال تلك الفترة الطويلة ، الأمر الذي يترتب دفع ضرائب عليها ايضاً .

- حسب قانون المرافحة العثماني والذي صدر في ٩ رجب سنة ١٣٠٤ ، حيث نصت المادة رقم (٤) من القانون المذكور ((فائدة الديون مهما مر عليها من السنين فلا يجب ان تتجاوز مقدار رأس المال ، وجميع الحكام ممنوعون من الحكم بالفائدة التي تتجاوز رأس المال)) ووفق للقانون المذكور وهو القانون الوحيد المطبق في مجال اعتماد الفوائد من ناحية قضائية ، فإن الفائدة التي تزيد عن قيمة رأس المال غير معترف بها قضائياً ، وبالتالي فان البنوك من الافضل لها عدم احتساب تلك الفوائد تحوطاً لعدم دفع ضرائب عليها وفقاً لأساس الاستحقاق المتبع للفوائد المعلقة .

- إن الإدارة الضريبة لا تقبل الديون المشكوك في تحصيلها كنفقة كونها محتملة الحدوث ولم تنفق فعلاً في إنتاج الدخل ، مكيف يتم قبول فوائدها المعلقة كإيرادات رغم أنها إيرادات مشكوك في تحصيلها ، وبالتالي فإن الإدارة الضريبية تشارك البنوك في أرباحها ولا تشارك في مخاطرها إلا بعد مرور فترة طويلة (عند إعدام الدين) .

• ان الادارة الضريبية تستند في اعتماد الفوائد المعلقة على اساس الاستحقاق بالاستناد الى التشريع المطبق حالياً في الضفة . وهو قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وما اجري عليه من تعديلات اوامر عسكرية .

وعليه ، يرى الباحث بأن الفوائد المعلقة يجب اعتمادها على الاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق . وتأكيداً لما سبق فان التشريع الضريبي الاردني قد عدل هذا البند ليصبح على الاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق . حيث وبالرجوع الى قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والمعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتباراً من ١٩٩١/١/١ ، وبالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، وبالرجوع الى مصادر الدخل مادة رقم (٣) بند (٣) والتي تنص على ما يلي (الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة ، وأما لفوائد والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفى الضريبة عنها في سنة قبضها ، وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها) .

هكذا عدل هذا البند بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ المنشور في الصفحة ٢١٤ من العدد (٣٨٠٤) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ والذي نصت المادة الاولى منه على ان يعمل به اعتباراً من ١٩٩١/١/١ ، وقد سبق ان عدل هذا البند بموجب القانون المصرفي المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ المنشور في الصفحة ١٨٦ في العدد ٣٦٠١ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧ والذي عمل به اعتباراً من ١٩٨٩/١/١ وحتى ١٩٩٠/١٢/٣١ من حيث استيفاء الضرائب على الفوائد والعمولات المعلقة في سنة قبضها .

ونظراً لاهمية الموضوع وأثره على القطاع المصرفي بشكل خاص فان المشرع الضريبي الفلسطيني عليه ان يعيد النظر في بند الفوائد والعمولات المعلقة على الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ، حيث انه لم يتطرق الى هذا الجانب ، ولم يحدد اية شروط في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ والمقر بالقراءة الاولى من المجلس التشريعي الفلسطيني ، وبالتالي على المشرع الفلسطيني ان يعيد النظر بخصوص اساس اعتماد الفوائد المعلقة وفق شروط محددة لذلك ، حيث ان الباحث يقترح ما يلي :-

- اعتماد الفوائد والعمولات المعلقة بالنسبة لتوقف العميل عن الدفع حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص .
- ان تكون التسهيلات مضمونة بضمانات ملموسة وذلك كي تقوم البنوك بأخذ الضمانات اللازمة عند منح التسهيلات المصرفية .

- ان تكون التسهيلات ممنوحة فقط في الاراضي الفلسطينية .
 - ان تقوم البنوك وباستمرار تزويد الادارة الضريبية بكشوفات دورية وفق نماذج خاصة تبين اسم المدين وقيمة الدين وتاريخ التوقف عن الدفع والضمانات القائمة ونسبة الفوائد المحتسبة وقيمة الفوائد المعلقة .
 - ان يقدم البنك شهادة من البنك المركزي تتضمن الفوائد والعمولات المعلقة عن السنة المعنية .
 - في حالة منح التسهيلات جديدة لسداد الديون المشكوك في تحصيلها اعتبر التعليق لاغياً .
 - في حالة عدم تحقق شروط التعليق فان ذلك يعني اضافة المبلغ على هذا الحساب بحيث يضاف الى ارباح الشركة وتدفع عليه الضريبة حسب الشرائح الضريبية .
 - في حالة اعدام الدين لا تعتبر الفوائد المعلقة من قيمة الدين المدم نظرا لعدم اعتمادها من ضمن الوعاء الضريبي وفقا للأساس النقدي .
- وعليه فإن اعتماد الفوائد المعلقة من الناحية الضريبية على الاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق سيخفف من اعباء الديون المتعثرة على البنوك هذا من جانب ، اضافة الى التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي في تعليق الفوائد على تلك الديون في مواعيدها ، نظرا لأن البنوك سوف لا تدفع ضرائب على تلك الفوائد ، علما بأن اساس الاستحقاق جعل البنوك تتهرب من تعليق تلك الفوائد في مواعيدها ، نظرا لأنها سوف تدفع ضريبة على تلك الفوائد دون تحصيلها .
- ولبيان اثر الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها على البنوك العاملة في فلسطين من الناحية الضريبية نود ان نوضح ما يلي (لم تاخذ المخصصات العامة لانها للديون الجيدة) :-
- ان الادارة الضريبية تقوم برد جميع المخصصات والفوائد المعلقة للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها للوعاء الضريبي ، وبالتالي فان البنوك تقوم بدفع ضريبة قيمة مضافة وضريبة دخل على تلك الديون . على الرغم من ان المخصصات والفوائد المعلقة هي لنفس الدين ، وبالرجوع الى الميزانية المجمعة للبنوك فان اجمالي المخصصات للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بلغت ٩٢.١ مليون دولار ، والفوائد المعلقة مبالغ ٢٧.٥ مليون دولار أي أن مجموع ١١٩.٦ مليون دولار يعتبر ايرادا ضمن الوعاء الضريبي ، وبالتالي فان الضريبة المطلوبة على تلك المبالغ تكون على النحو التالي :-
- | | | |
|------------------|----------------------|--------------------|
| قيمة المخصصات | قيمة الفوائد المعلقة | اجمالي ضرائب مضافة |
| ٩٢.١ مليون دولار | ٢٧.٥ مليون دولار | |

أولا : ضريبة القيمة المضافة (١٧٪) = ١٣.٣ مليون ٤ مليون ١٧.٣ مليون

(١١٧٪)

ثانيا : ضريبة الدخل :-

الدخل الضريبي الصافي بعد ضريبة القيمة المضافة = (المخصصات + الفوائد المعلقة) - ضريبة القيمة المضافة

$$= 119.6 \text{ مليون} - 17.3 \text{ مليون}$$

$$= 102.3 \text{ مليون دولار}$$

ضريبة الدخل = الدخل الضريبي الصافي بعد ضريبة القيمة المضافة $\times 20\%$

$$= 102.3 \text{ مليون} \times 20\% = 20.4 \text{ مليون دولار}$$

وبالتالي فإن اجمالي الضرائب المطلوبة من قبل البنوك على النحو التالي :-

- 37.8 مليون دولار ضرائب على مخصصات تلك الديون وفوائدها المعلقة ..

- 8.7 مليون دولار ضرائب مطلوبة على الفوائد المعلقة نظرا لاضافتها للوعاء الضريبي على اساس

الاستحقاق وتم احتسابها على النحو التالي :-

- ضريبة قيمة مضافة = 4 مليون دولار

- ضريبة الدخل = (الفوائد المعلقة - ضريبة القيمة المضافة) $\times 20\%$

- ضريبة دخل = (27.5 مليون - 4 مليون) $\times 20\% = 4.7$ مليون دولار

المجموع = 4 مليون + 4.7 مليون = 8.7 مليون دولار

مما سبق يتبين لنا اثر الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها على البنوك التجارية وبالاخص على ارباح

البنوك وكذلك على الضرائب المطلوبة منها نظرا لما يلي :-

- تم اقتطاع من ارباح البنوك مبلغ 92.1 مليون دولار كمخصصات للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها .

- تم تعليق فوائد الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها مبلغ 27.5 مليون دولار أي لم يتم اضافتها الى إيرادات البنك .

- اجمالي الضريبة المطلوبة على الفوائد المعلقة مبلغ 8.7 مليون دولار نظرا لاعتماد تلك الفوائد على

اساس الاستحقاق وبالتالي فإن اعتماد الاساس النقدي للفوائد المعلقة سيوفر على البنوك ضريبة

بقيمة 8.7 مليون دولار .

وبالتالي اعتماد الاساس النقدي للفوائد المعلقة سيوفر على البنوك ضريبة بقيمة 8.7 مليون دولار .

(مع الأخذ بعين الاعتبار ان نسبة ضريبة الدخل على الشركات 20% طبقت من خلال السلطة

الفلسطينية ، حيث كانت النسبة سابقاً 38.5% وبالتالي فإن قيمة الضرائب تكون اكثر من ذلك بكثير

ولكن اعتمدت نسبة 20% وذلك لبيان الأثر الضريبي) .

ولبيان اهمية هذا الموضوع واثره على البنوك نود أن نبين حجم الفوائد المعلقة لعدد من البنوك الأردنية والمصرية والتي لها العديد من الفروع العاملة في الأراضي الفلسطينية على النحو التالي :

البنك الاردني الكويتي

- لم تظهر الفوائد المعلقة في ميزانية البنك الا في نهاية عام ١٩٨٥ حيث بلغ رصيدها ٠.٠٦٩ مليون دينار ورصيد مخصص الديون ١.٠٧ مليون دينار .
- في نهاية عام ١٩٩٢ بلغ رصيد الفوائد المعلقة ٥.٩٣ مليون دينار ورصيد مخصص الديون ٧ مليون دينار .
- في نهاية عام ١٩٩٤ بلغ رصيد الفوائد المعلقة ٥.١٧ مليون دينار ورصيد مخصص الديون ٩ مليون دينار .
- في نهاية عام ١٩٩٥ بلغ رصيد الفوائد المعلقة ١.٣ مليون دينار ورصيد مخصص الديون ٦.١١ مليون دينار .
- تم إعدام ديون مبلغ ١١.٨ مليون دينار خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٦ الأمر الذي أثر على رصيد الفوائد المعلقة ، حيث بلغ رصيدها ١.٦٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٦ .

البنك العقاري العربي

- ظهرت الفوائد المعلقة في ميزانية البنك عام ١٩٩٩ برصيد ١٠ آلاف دينار في حين كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١.٣ مليون دينار .
- بلغ رصيد الفوائد المعلقة ٠.٥ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٦ في حين كان رصيد مخصص الديون ٦.٧ مليون دينار أي بنسبة ٨.٧٪ من إجمالي التسهيلات.

بنك القاهرة عمان

- لم تظهر الفوائد المعلقة في ميزانيات البنك إلا في نهاية عام ١٩٧٧ وكان رصيدها ٢.٥ مليون دينار ويعود معظم تلك الفوائد لديون على شركة مارتن كادلي ، وظل رصيد الفوائد المعلقة يتزايد حتى أصبح في نهاية عام ١٩٨٥ مبلغ ٤.٩ مليون دينار .
- في نهاية عام ١٩٩١ كان رصيد الفوائد المعلقة مبلغ ٥.٩٦ مليون دينار ورصيد الخصص ٨.٣٤ مليون دينار أي بنسبة ٨.٤٪ من التسهيلات .

- في نهاية عام ١٩٩٦ كان رصيد الفوائد المعلقة مبلغ ٦.٩ مليون دينار ورصيد مخصص الديون ١٦.٨٢ مليون دينار أي بنسبة ٦.١٪ من التسهيلات. (المالكي ١٩٩٧، ص ٧٥، ١٧٥، ١٧٦، ٢٩١).

وفي فلسطين بلغ الرصيد الاجمالي للفوائد المعلقة لكافة البنوك وفروعها مبلغ ٢٧.٥ مليون دولار امريكي في نهاية ٢٠٠٢/٦/٣٠، في حين بلغ حجم مخصصات الديون المتعثرة و المشكوك في تحصيلها ٩٢.١ مليون دولار امريكي مما يبين حجم المشكلة في القطاع المصرفي الفلسطيني .

الفصل الرابع

* منهجية الدراسة .

- المحداد اداة الدراسة (الاستبانة)
- توزيع الاستبانة .
- عينة الدراسة .
- التحليل الاحصائي .

منهجية الدراسة

١- أهداف الدراسة

تتلخص اهداف الدراسة لتحقيق عدة امور متمثلة فيما يلي :-

- ١- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ، والتي تعود لكل من ادارة العمل وادارة البنك ولعوامل اخرى خارجة عن ارادة الطرفين .
- ٢- معرفة حجم الديون المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي مصرفيا وضريبياً في الاراضي الفلسطينية ، وذلك من خلال دراسة حجم مخصصات تلك الديون ، وحجم فوائدها المعلقة .

٢- فرضيات الدراسة

لتحقيق تلك الاهداف ، تم صياغة الفرضيات التالية :-

- لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة وادارة العمل .
- لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة وادارة البنك .
- لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة وعوامل اخرى خارجة عن ارادة الطرفين .
- ما هي درجة استخدام مقياس SCORE-Z في الدراسات الائتمانية كمقياس للتنبؤ بالفشل.
- لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب .

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من مسؤولي التسهيلات في فروع البنوك التجارية العاملة في مدن الضفة الغربية في كل من جنين ، نابلس ، رام الله ، الخليل وعددهم ٤٦ .

٣- عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة من مجتمع الدراسة تمثل كافة البنوك ، وتشكل عينة الدراسة ما نسبته ٨٢,٦ ٪ من مجتمع الدراسة .

٤- اداة الدراسة

استخدمت الاستبانة كاداة للدراسة ، تم اعدادها خلال الفترة ٢٠٠٢/٥/١ - ٢٠٠٢/٥/١٥ ، وذلك من واقع الخبرة العملية كون الباحث مسؤولاً للتسهيلات الائتمانية في بنك الأردن - فرع نابلس . بالإضافة

استبيانات تلك الدراسات مع إجراء بعض التعديلات عليها ، مع اضافة بنود اخرى بناء على خبرة الباحث المصرفية .

ومن الدراسات السابقة والتي تم الاستناد اليها في اعداد الاستبانة ما يلي :-

- التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الاردن (عبد الله عبد جمعه حبيب ، سنة ١٩٩٣ ، ١٩٩٤) .

- الديون المتعثرة في البنوك التجارية الاردنية (مصطفى الكوفحي ، سنة ١٩٩٨) .

- تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية في السودان (فضل عبد الكريم محمد ، سنة ٢٠٠١)

وتم اعداد استبانة الدراسة من ٦ صفحات على النحو التالي :-

- رسالة موجه الى مسؤول التسهيلات لتزويد الباحث بالعلومات لغايات البحث العلمي . وتم اعتماد مسؤول التسهيلات فقط لتعبئة الاستبيان نظرا لخبرته المهنية في مجال التسهيلات ، بالاضافة انه حلقة الوصل بين العملاء وادارة البنك ، وبالتالي يتمتع بنوع من الاستقلالية والحيادية في رايه حول تعثر الديون .

- معلومات عامة من حيث جنسية البنك ، المؤهل العلمي لمسؤول التسهيلات وخبرته المصرفية .

- تم اعداد ٣٥ بند من اسباب تعثر التسهيلات منها اسباب تعود للبنك ومنها اسباب تعود للعملاء ومنها ما يعود لظروف خارجة عن نطاق الطرفين ، بالاضافة الى ذكر بعض الاجراءات التي يقوم بها البنك سواء من حيث تشكيل المخصصات أو تعليق الفوائد أو جدولة الديون لما لها من علاقة مباشرة بالديون المتعثرة ، ولمعرفة مدى التزام البنوك بتعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص تم وضع البنود (٣٥) تحت عنوان ضع اشارة (x) للاختيار الذي تراه مناسباً لكل من الأسئلة التالية والتي ادت الى وجود الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها .

وتم تسليم الاستبانة للمشرف وكان له الاراء التالية :-

- تعديل بند (١١) ليصبح عدم مراجعة البنك بصورة دورية لحركة حساب العميل لديه سبب في وجود الديون المتعثرة بدلا من عدم مراجعة البنك مرة كل سنة على الاقل لحساب العميل لديه سبب في وجود الديون المتعثرة .

- تعديل البند (١٥) ليصبح تم تحويل الجاري مدين الى جاري مدين جامد اذا زادت الفوائد والعمولات عن مجموع ايداعات العميل لمدة ٩٠ يوم أو اذا تجاوز الجاري مدين نسبة ١٠٪ من سقف التسهيلات فأكثر ولمدة ٩٠ يوم بدلا من نسبة ١٠٪ من التسهيلات .

- بخصوص بند ٤٤-١ حول اهم الشروط التالية في منح التسهيلات المصرفية :-
 - سيرة العميل الذاتية ومسلكياته .
 - الضمانات .
 - الربحية .
 - المركز المالي القوي .
- وبند ٤٤-٢ بخصوص اهم الاجراءات التي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد التسهيلات :-
 - أخذ ضمانات كافية .
 - قصر التعامل على عملاء جيدين فقط .
 - المتابعات المستمرة .
 - التدرج في منح التسهيلات .
- طلب المشرف ان يكون الاختيار متعدد (مهم جدا ، مهم ، محايد ، أقل أهمية ، غير مهم) بدلا من الاختيار الواحد فقط وحسب الاهمية ، كذلك أضاف المشرف الى البند الاول بخصوص اهم شروط منح التسهيلات ما يلي :-
 - قدرته على ادارة مشروعه .
 - الظروف العامة .
 - قام المشرف باضافة البنود التالية :-
 - بند (٣٥) استخدام الظروف الحالية من قبل العملاء سببا في تعثر الديون .
 - بند (٣٧) الماطلة من قبل العملاء الميسورين سبب في تعثر الديون .
 - بند (٣٨) قلة الصلاحيات المعطاة لدرء فروع البنوك سبب في تعثر الديون .
 - اضاف المشرف لبند (٥) والخاصة باسباب عدم استخدام مقياس $Z - Score$ ما يلي :-
 - عدم المعرفة بهذا المقياس ، عدم صلاحيته ، صعوبة تطبيقه ، اخرى تحدد .
 - بدلا من جعلها ابداء السبب .
- حيث تم اخذ ملاحظات المشرف بعين الاعتبار وتم اعداد الاستبيان الاول المعدل .

- رأي لجنة التحكيم :-

تم عرض الاستبانة المعدلة على لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال التسهيلات المصرفية وذلك خلال الفترة من ١٥ - ٢٥/٥/٢٠٠٢ وكانت اللجنة على النحو التالي :-

- بنك الاردن :

- مدير تسهيلات ادارة فروع فلسطين .

- مدير فرع نابلس .

- مراقب تسهيلات فرع نابلس .

- بنك القاهرة عمان :

- مسؤول تسهيلات الادارة الاقليمية .

- مدير فرع شارع فيصل - نابلس .

- بنك الاردن والخليج :

- القائم بمهام المدير الاقليمي .

- البنك العربي :

- رئيس قسم التسهيلات - نابلس .

وقد أبدت اللجنة الملاحظات التالية :-

١- ان تكون صيغة الاختيار لتعثر الديون حسب الوضع القائم في البنك الذي تعمل به فعليا بدلا من الاختيار لكل من الاسباب التي تؤدي الى تعثر التسهيلات المصرفية ، وكان سبب تعديل الصيغة ما يلي :-

- ان بعض الاختيارات الموجودة هي عبارة عن اجراءات عمل البنك ، وليس لها علاقة بأسباب تعثر الديون .

- ان يكون الاختيار حسب الوضع الفعلي في البنك ، لكي تكون الاجابات على البنوك بشكل مباشر ، وذلك تحوطا من ان تكون الاجابات على اساس علمي فقط ، وبالتالي تكون نتائج الدراسة علمية وليس على اساس عملي ، الامر الذي يؤثر على نتائج الدراسة كونها بعيدة عن واقع البنوك .

٢- تم الغاء بند قلة صلاحيات مدراء الفروع سببا من اسباب تعثر التسهيلات نظرا لوجود بند آخر وهو كثرة صلاحيات مدراء الفروع سببا من اسباب تعثر التسهيلات .

٣- تم تعديل بند (٣٧) - الماطلة من قبل العملاء سبباً في تعثر التسهيلات بدلا من الماطلة من قبل العملاء الميسورين سبباً في تعثر التسهيلات نظراً لأن الماطلة يقوم بها العملاء سواء كانوا ميسورين او غير ذلك .

٤- تم اضافة الاسباب التالية والتي تؤدي الى تعثر التسهيلات :-

- عدم مراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل لدى البنوك الاخرى سبب في تعثر الديون .
- عدم توفر بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الاصول سبب في تعثر الديون .
- قلة الخبرة العملية لضباط التسهيلات ومتخذي القرار سبب في تعثر الديون .
- القرار الائتماني الخاطئ من حيث نوع التمويل لا يتناسب مع هيكل التمويل المطلوب سبب في تعثر التسهيلات .

- منح تسهيلات مصرفية لشخصيات معروفة (Name Lending) سبب في تعثر الديون .

٥- بخصوص مقياس Z - Score - والخاص بالتنبؤ بفشل الشركات (تم اضافة الشركات المساهمة العامة) كون المعيار المذكور خاص بتلك الشركات.

٦- بخصوص رقم (١) من البند (٤٤) والخاص بأهم الشروط في منح التسهيلات المصرفية تم اضافة - قيمة القرض .

- جدوى المشروع .

٧- بخصوص رقم (٢) من البند (٤٤) والخاص بأهم الاجراءات والتي يتبعها البنك للحد من تعثر الديون تم اضافة ما يلي :-

- توفر كوادرات ممتازة في التسهيلات .

٨- بخصوص آلية الاختيار في رقم (١) + رقم (٢) من البند (٤٤) كان اقتراح الباحث ان يتم اختيار واحد فقط وهو الاهم في حين كان رأي المشرف ان يكون الاختيار متعدد من حيث مهم جداً ، مهم ، محايد ، غير مهم ، غير مهم على الاطلاق ، في حين كان رأي اللجنة ان تكون الاختيارات تنازلياً وحسب الاهمية من الاهم الى الاقل أهمية .

في نهاية شهر ٢٠٠٢/٥ تم مناقشة المشرف بكافة الملاحظات المقدمة من قبل لجنة التحكم ووافق عليها وعليه تم اعداد الاستبيان النهائي بعد اجراء كافة التعديلات المطلوبة لتكون من ٦ أقسام وعلى النحو التالي :-

- الجزء الأول - يتكون من معلومات عن البنك من حيث الجنسية ، وعن مسؤول التسهيلات من حيث المؤهل العلمي والخبرة .

- الجزء الثاني - يتكون من ٤٢ فقرة تتضمن أسباب تعثر الديون وبعض الاجراءات الواجب على البنك القيام بها ، وقد وضعت الاستجابات على كل فقرة مكونة من خمس فئات وهي اوافق بشدة، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة ، وقد تم توزيع الدرجات على فئات الاستجابات حسب مقياس ليكرت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، وعلى الترتيب ، اضافة الى ان كل مجال من مجالات التعثر واجراءات البنك تتكون من عدد من الفقرات والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٣)

ارقام فقرات اسباب التعثر لكل من البنوك والعميل والاسباب الاخرى حسب استبانة الدراسة.

المجال	عدد الفقرات	ارقام الفقرات (المتغيرات الرئيسية لاسباب التعثر)
١- البنوك	١٨	٤٠.٣٨.٣٦.٢٩.٢٧.٢٥.٢٤.٢٣.٢١.١٨.١١.١٠.٩.٤.٣.٠.١ ٤٢.٤١.٠
٢- العميل	١٠	٣٩.٣٧.٣٥.٣٠.١٩.١٧.١٦.١٢.٢.٥
٣- أخرى	٤	٢٦.٢٠.١٣.٦
٤- الاجراءات	١٠	٣٤.٣٣.٣٢.٣١.٢٨.٢٢.١٥.١٤.٨.٧

وتكون اعلى علامة هي ٢١٠ وادنى علامة هي ٤٢ وقد تناول الباحث فقرات المجالات الثلاثة من حيث اسباب التعثر في حين تناول فقرات المجال الرابع والاجراءات بشكل منفصل .

- الجزء الثالث - مقياس Z - Score - ومن خلال القياس المذكور يتم التنبؤ بفشل المؤسسات وذلك بالاستناد الى البيانات المالية للشركات بحيث يتم استخراج المعدل لغايات التنبؤ بالفشل من خلال معادلة رياضية تتضمن عدة عوامل وهي :

$$Z = 1.2 \times x1 + 1.4 \times x2 + 3.3 \times x3 + 0.6 \times x4 + 0.999 \times x5$$

حيث ان :-

x1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات .

x2 = الاحتياطات والارباح غير الموزعة (RE) / مجموع الموجودات

x3 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

x4 = القيمة السوقية لرأس المال / القيمة الدفترية لاجمالي الالتزامات

x5 = المبيعات / مجموع الموجودات (عقل ، ١٩٩٣ ، ص ٤١) .

وقد تم استخدام المقياس المذكور ضمن الاستبانة بحيث تتم الاجابة عليه حسب الاستخدام فاذا كان البنك يستخدمها فانه يجيب على ثلاثة اسئلة حسب مقياس ليكرت (٥ درجات) . واذا كان البنك لا يستخدمه فانه يبين اسباب عدم استخدامه ضمن خيارات محددة .

- الجزء الرابع - تناول اهم الشروط والتي يتبعها البنك في منح التسهيلات المصرفية بالاضافة الى الاجراءات المتبعة للحد من تعثر الديون وحسب اهميتها .

- الجزء الخامس - تناول حجم الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها الى اجمالي التسهيلات لدى البنوك وحسب الوضع القائم في كل بنك .

- الجزء السادس - تناول اوزان كل من اسباب تعثر الديون العائدة الى ادارة البنك والعميل والاسباب الاخرى ، وذلك من وجهة نظر مسؤول التسهيلات وحسب خبرته المصرفية وذلك لمقارنتها مع نتائج الدراسة .

توزيع الاستبيان:-

تم توزيع استبانات الدراسة على مسنولي تسهيلات فروع البنوك في كل من مدينة جنين ونابلس ورام الله والخليل وكان عددهم ٣٨ ، حيث كانت عملية التوزيع ميدانيا وبريديا وبالفاكس وكانت نسبة الردود ٨٩,٤٧٪ وهي نسبة عالية وتعتبر جيدة والجدول رقم (١٤) يبين عملية التوزيع والردود .

جدول (١٤)

توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

اسم المدينة	عدد البنوك التجارية	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	النسبة
جنين	٤	٤	٤	١٠٠٪
نابلس	١٤	١٤	١٤	١٠٠٪
رام الله	١٣	١٣	٩	٦٩,٢٣٪
الخليل	٧	٧	٧	١٠٠٪
المجموع	٣٨	٣٨	٣٤	٨٩,٤٧٪

خصائص العينة :-

بلغ حجم العينة الكلي والخاضع للدراسة ٣٨ مسؤول تسهيلات في ٣٨ فرع منها ٣٤ فرع تم الاجابة على استبانة الدراسة أي بنسبة ٨٩.٤٧٪ .

اما بالنسبة للمؤهلات العلمية لعينة الدراسة فكانت ما نسبته ١١.٨٪ يحملون دبلوم . و ٥٥.٩٪ حاصلين على الدرجة الجامعية الاولى ، و ٣٢.٤٪ حاصلون على دراسات عليا (ماجستير) اما بالنسبة للخبرة المصرفية فقد اظهرت الدراسة ان هناك ما نسبته ٢٠.٦٪ خبرتهم أقل من ٥ سنوات ، و ٥٨.٨٪ خبرتهم تتراوح ما بين (٥-١٠) سنوات ، و ٨.٨٪ خبرتهم ما بين (١١-١٥) سنة و ١١.٨٪ خبرتهم ما بين (١٦-٢٠) سنة أي ان حوالي ٨٠٪ من افراد العينة تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات والجدول (١٥) يبين ذلك .

الجدول (١٥)

عينة الدراسة حسب جنسية البنك والمؤهل العلمي والخبرات لمسؤول التسهيلات .

مسؤول التسهيلات						البنك		
النسبة	العدد	الخبرة	النسبة	العدد	المؤهل العلمي	النسبة	عدد الفروع	جنسية
٢٠.٦٪	٧	اقل من ٥ سنوات	١١.٨٪	٤	دبلوم	٢٩.٤٪	١٠	فلسطينية
٥٨.٨٪	٢٠	٥-١٠ سنوات	٥٥.٩٪	١٩	بكالوريوس	٦٤.٧٪	٢٢	عربية
٨.٨٪	٣	١١-١٥ سنة	٣٢.٤٪	١١	ماجستير	٥.٩٪	٢	أجنبي
١١.٨٪	٤	١٦-٢٠ سنة						
١٠٠٪	٣٤		١٠٠٪	٣٤		١٠٠٪	٣٤	المجموع

التحليل الاحصائي :-

الاساليب الاحصائية المستخدمة :- استخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS في تحليل نتائج

الدراسة ، وقد استخدم المعالجات الاحصائية التالية :-

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

- النسب المئوية والتكرارات .

كذلك تم احتساب مصفوفة ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

وقد تم ايجاد الوسط الحسابي للمتغيرات التابعة لمعرفة قوة كل متغير ودرجة تأثيره على المتغير المستقل

(الديون المتعثرة) .

الفصل الخامس

- نتائج الدراسة .

- التوصيات .

اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى : لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة وادارة البنك :-

يلاحظ من خلال التحليل الاحصائي ان هناك ارتباط ايجابي موجب ما بين الديون المتعثرة وادارة البنك ، حيث ان الارتباط (بيرسون) بينهما (٠,٨٦٧) وبمستوى معنويه ٠,٠١ .

كذلك يلاحظ ومن خلال التحليل الاحصائي فإن المتوسطات الحسابية وحسب الاهمية النسبية للمتغيرات التابعة لادارة البنك لتعثر الديون هي كما يلي :-

- منح تسهيلات بناءاً على علاقات شخصية (٧٩,٤ %) .
- عدم مراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الاخرى (٧٨,٨ %) .
- القرار الائتماني الخاطئ من حيث نوع التمويل لا يتناسب مع هيكل التمويل المطلوب (٧٨,٨ %)
- قصور الدراسة الائتمانية او نقص المعلومات (٧٨,٢ %) .
- استخدام قروض قصيرة الاجل لتمويل مشاريع ذات عائد طويل الاجل (٧٧ %) .
- قلة الخبرة العملية لضباط التسهيلات ومتخذي القرار الائتماني (٧٤,٢ %) .
- منح تسهيلات مصرفية لشخصيات معروفة (Name Lending) (٧٣ %) .
- اصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة الظروف التي يمر بها (٧٢,٤ %)
- عدم مراجعة البنك بصورة دورية لحركة حساب العميل لديه (٧٢,٤ %) .
- عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك وحسب الاصول (٦٧ %) .
- قلة المتابعة من البنك للمشروع (٦٥,٨ %) .
- السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال العقود والمستندات (٦٥,٨ %) .
- التسهيلات وبكفالة العميل الشخصية اكثر التسهيلات تعثراً (٦٥,٨ %) .
- زيادة صلاحيات مدراء الفروع سبب في وجود الديون المتعثرة (٦٥,٢ %) .
- تسديد تسهيلات غير عاملة او جزء منها من تسهيلات جديدة تمنح للعميل او لعملاء آخرين (٦٤,٢ %) .

- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل اضافي للعميل وقت الحاجة (٦٣ %) .

- غلبة جانب الربح على جانب المخاطرة (٦٣ %) .

- السماح للعميل باستعمال اموال التسهيلات دفعة واحدة (٥٧ %) .

كذلك نلاحظ من التحليل الاحصائي ان ادارة البنوك تساهم بما نسبته (٣١.٤٧ %) في الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية .
وهذا يعني عدم قبول الفرضية ، وان هناك علاقة ما بين الديون المتعثرة وادارة البنوك لان معامل الارتباط بلغ ٠.٨٦٧ بمستوى معنوية ٠.٠٠١

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة وادارة العميل (الشركة) :-
يلاحظ من التحليل الاحصائي ان هناك ارتباط ايجابي موجب ما بين الديون المتعثرة وادارة العميل حيث ان ارتباط بيرسون بينهما هو (٠.٧٨٦) وبمستوى معنوية ٠.٠٠١ .

كذلك يلاحظ من التحليل الاحصائي ان المتوسطات الحسابية وحسب الاهمية النسبية للمتغيرات التابعة لادارة العميل لتعثر الديون والتي تقيس هذه الفرضية هي كما يلي :-

- ضعف ادارة الشركة والادارة المالية (٨٧.٦ %) .
- التوسع في المشروع الممول دون حاجه (٨٣.٦ %) .
- التسبب الاداري وحدث اختلاسات (٨١.٨ %) .
- استخدام التمويل في غير الغرض الذي منح من اجله (٧٩.٤ %) .
- عدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع مواعيد السداد (٧٨.٨ %) .
- المماطلة من قبل العملاء (٧٨.٨ %) .
- عدم توفر بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الاصول (٧٨.٢ %) .
- استخدام الظروف الحالية من قبل العملاء (٧٤.٨ %) .
- عدم صحة البيانات المقدمة من العميل (٧٣.٦ %) .
- اخلاقيات العميل ومسلكيته ووضعه الاجتماعي (٧٢.٤ %) .

وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الاحصائي ان ادارة العميل (الشركة) تساهم بما نسبته (٣٥.٤٣ %) في الديون المتعثرة في البنوك التجارية ، وبناءً على ما سبق ونظراً لوجود ارتباط موجب ما بين ادارة العميل والديون المتعثرة ، فلا نقبل الفرضية ، لان ادارة العميل لها سبب مباشر في وجود الديون المتعثرة لان معامل الارتباط بلغ ٠.٧٨٦ وبمستوى معنوية ٠.٠٠١ .

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة وعوامل أخرى خارجة عن إرادة الطرفين (البنك والعميل) :-

يلاحظ من خلال التحليل الاحصائي ان هناك ارتباط ايجابي موجب ما بين الديون المتعثرة والعوامل الخارجية ، حيث ان ارتباط بيرسون بينهما (٠.٠٠٠٤) ، وكذلك ومن خلال التحليل الاحصائي فان المتوسطات الحسابية وحسب الاهمية النسبية للمتغيرات التابعة للظروف الخارجة عن إرادة الطرفين لتعثر الديون والتي تقيس هذه الفرضية هي كما يلي :-

- الظروف السائدة والاغلاقات المتواصلة (٨٥.٢ %) .
- الركود الاقتصادي (٨٥.٢ %) .
- نوع النشاط الاقتصادي (٦٨.٢ %) .
- زيادة الضرائب والرسوم الجمركية (٥٣.٨ %) .

وبناء على ما سبق ونظرا لوجود ارتباط موجب فأننا لا نقبل هذه الفرضية ، حيث انه توجد علاقة بين الديون المتعثرة وعوامل أخرى خارجة عن إرادة الطرفين (العميل ، البنك) ، حيث يلاحظ من خلال التحليل ان ادارة العميل (الشركة) تساهم بما نسبته (٢٣.١٠ %) في الديون المتعثرة في البنوك التجارية.

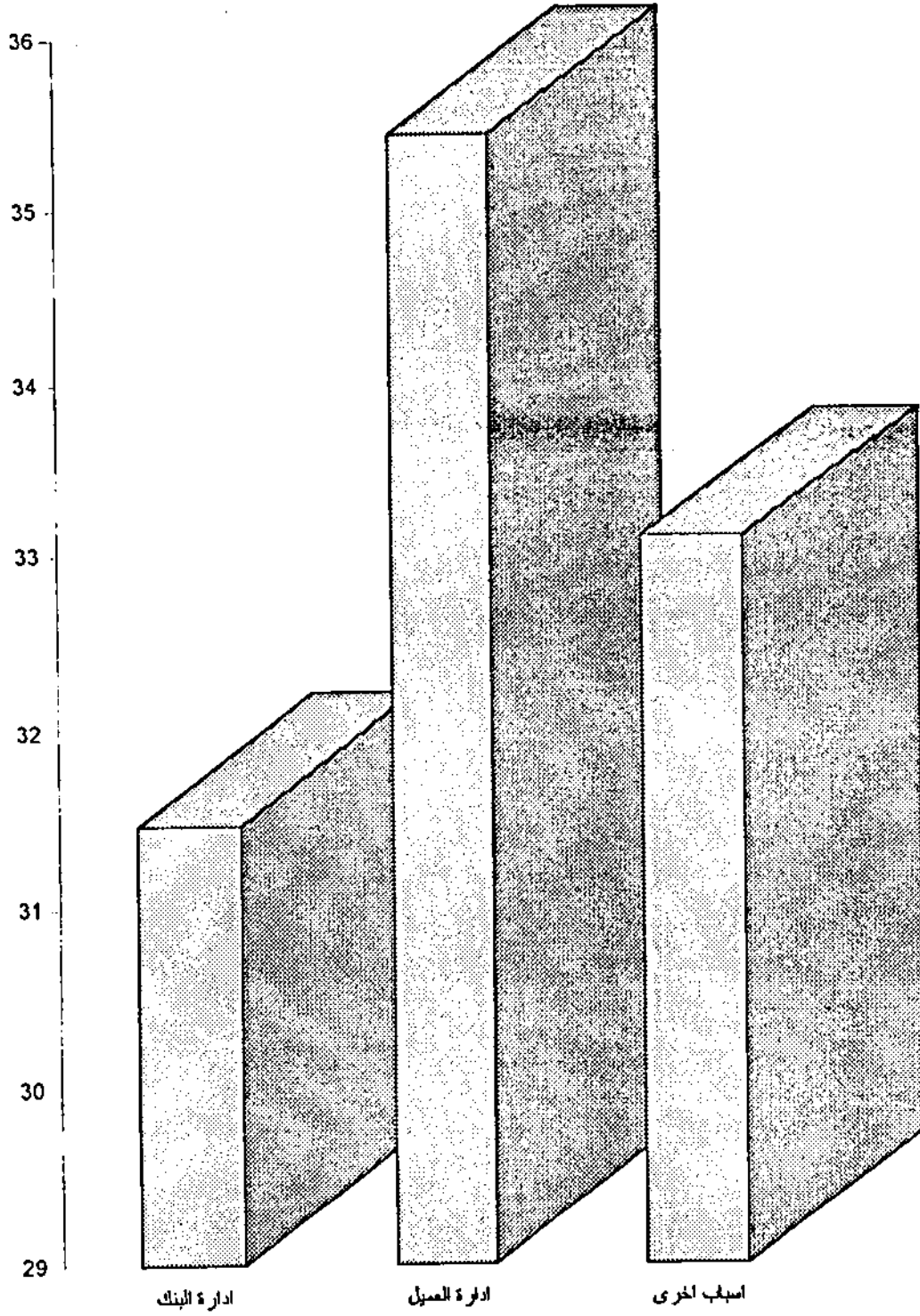
ومن خلال التحليل الاحصائي قام الباحث بتحليل نتائج الدراسة للتعرف على دور كل من ادارة البنك والعميل والاسباب الخارجة عن ادارة الطرفين في وجود الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية والجدول رقم (١٦) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع عينة الدراسة حسب المجالات الثلاثة ودورها في تعثر الديون والشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية .

المجال	عدد الفقرات	العلامة الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية حسب احصائيات الدراسة	المتوسط الحسابي لدور كل مجال حسب خبرة مسؤول التسهيلات (تقدير)
ادارة البنك	١٨	٩٠	٣.٥	٠.٥٥	٣١.٤٧%	٣١%
ادارة العميل	١٠	٥٠	٣.٩٤	٠.٣٩	٣٥.٤٣%	٤٣%
اسباب اخرى	٤	٢٠	٣.٦٨	٠.٥٢	٢٣.١٠%	٢٦%
المجموع	٣٢	١٦٠	٣.٧١	٠.٤٨	١٠٠%	١٠٠%

الرسم البياني لاسباب تعثر الديون في البنوك التجارية
شكل بياني رقم (٢)



سلسلة ١

الفرضية الرابعة : استخدام مقياس (z-score) في دراسة طلبات الدراسات الانتمانية كمقياس للتنبؤ بالفشل .

كان التامان (Altman) الاول الذي استخدم التحليل متعدد المتغيرات (Multivairate Analysis) وذلك من اجل التنبؤ بمشاكل الفشل ، ولذلك قام بجمع اكثر من متغير لتحقيق هذه الغاية ودراسة المقارنة بين (٣٣) شركة فاشلة و (٣٣) شركة ناجحة من نفس النشاط ، وتوصل الى معادلة أصبحت معروفة باسم (Z-Score Model) والتي تأخذ في الاعتبار معايير خمسة لقياس التنبؤ بالمشاكل التي تؤدي الى فشل البنك والمتمثلة بالمعادلة التالية :-

$$Z = 1.2 x1 + 1.4 x2 + 3.3 x3 + 0.6 x4 + 0.999 x5$$

حيث ان :-

- x1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات .
 - x2 = الاحتياطات والارباح غير الموزعة (RE) / مجموع الموجودات
 - x3 = الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات
 - x4 = القيمة السوقية لرأس المال / القيمة الدفترية لاجمالي الالتزامات
 - x5 = المبيعات / مجموع الموجودات
- وعليه يستنتج ان المؤسسات التي يتوقع لها ان تواجه الفشل هي :-

١- اصغر سنا .

٢- قوتها الادارية ضعيفه .

٣- تستثمر قليلا في الموجودات المتداولة .

٤- قدرتها على تحقيق المبيعات محدودة .

وللتمييز بين الشركات الناجحة والمتوقع ان يواجهها الفشل وضع (Altman) المعايير التالية :-

- ١- المؤسسات التي يقل (Z-Score) لديها عن (١,٨١) يتوقع لها ان تواجه الفشل .
- ٢- المؤسسات التي يزيد (Z-Score) لديها عن (٢,٩٩) يتوقع لها مواجهة الفشل على المدى المنظور .
- ٣- المؤسسات التي يقع (Z-Score) الخاص بها ضمن (١,٨١-٢,٩٩) يصعب التنبؤ بالحسم بشأنها .

وتصل دقة هذه المعادلة في التنبؤ بالفشل الى (٩٥٪) في السنة السابقة للافلاس والى (٧٢٪) في السنتين السابقتين للافلاس والى (٤٨٪) في السنوات الثلاث السابقة للافلاس (عقل ، ١٩٩٣ ، ص ٤١) .

اختبار الفرضية لدى استخدام مقياس (Z-Score) في البنوك التجارية لعينة الدراسة .
من خلال التحليل تبين ان عدد البنوك التي تستخدم هذا المقياس من عينة الدراسة ٨ فروع بنسبة ٢٣.٦ ٪ ، والتي لا تستخدمه ٢٦ فرع بنسبة ٧٦.٤ ٪ .
وأما عن اسباب عدم استخدام المقياس المذكور فقد اظهرت نتائج الدراسة ان اكثر الاسباب هي عدم المعرفة بهذا المقياس ، والجدول (١٧) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٧)

النسب المئوية لاسباب عدم استخدام مقياس (Z-Score)

السبب	التكرار	النسبة المئوية للبنوك التي لا تستخدمه	النسبة المئوية بالنسبة لجميع البنوك
عدم المعرفة بهذا المقياس	١١	٤٢.٣٣ ٪	٣٢.٤ ٪
عدم صلاحيته	٣	١١.٥٤ ٪	٨.٨ ٪
صعوبة تطبيقه	٣	١١.٥٤ ٪	٨.٨ ٪
اسباب اخرى	٩	٣٤.٦٢ ٪	٢٦.٤ ٪
المجموع	٢٦	١٠٠ ٪	٧٦.٤ ٪

الفرضية الخامسة : لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب .

من خلال التحليل الاحصائي لعوامل تعثر الديون والخارجة عن ارادة البنك والعملاء تبين ان زيادة الضرائب والرسوم الجمركية سبب في تعثر الديون في البنوك التجارية بنسبة ٥٣.٨ % ، وبتحليل البيانات المالية لمخصصات الديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها وفوائدها المعلقة حسب الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين ، والصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ ، من الناحية الضريبية تبين مايلي :-

- اجمالي الضرائب المطلوبة من البنوك على مخصصات الديون المتعثرة وفوائدها المعلقة مبلغ ٣٧.٨ مليون دولار ، منها مبلغ ٨.٧ مليون دولار نظرا لاعتماد الفوائد المعلقة على تلك الديون على اساس الاستحقاق ، وعليه فإنه يوجد تأثير للديون المتعثرة والشكوك في تحصيلها على قيمة الضرائب المطلوبة من قبل البنوك ، وبالتالي لا نقبل فرضية عدم وجود علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب.

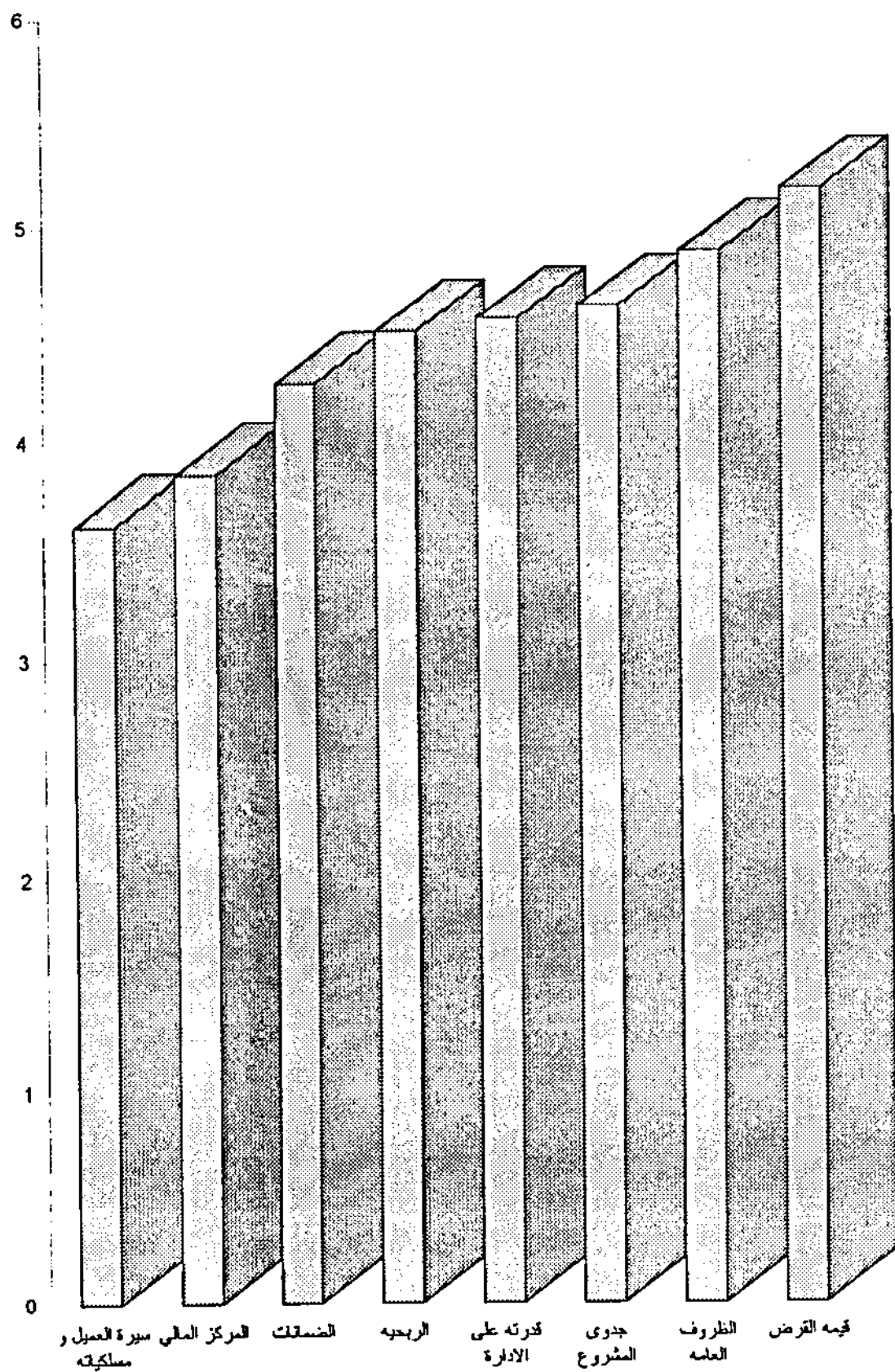
ونظرا لاهمية الدراسة عن الديون المتعثرة في البنوك التجارية ، قام الباحث بدراسة اهم الشروط لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي التسهيلات لعينة الدراسة وذلك من حيث الاهم الى الاقل اهمية ، وذلك للتعرف على الجوانب الاهم في تلك الشروط ومن خلال الجدول (١٨) تبين ما يلي :-

الجدول رقم (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التسهيلات المصرفية من الالهم الى الاقل أهمية

الترتيب	٨		٧		٦		٥		٤		٣		٢		١		الترتيب المعكبي	الانحراف المعياري	الشرط
	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار			
٣٤	٨.٨	٣	١١.٧	٤	٨.٨	٣	٢.٩	١	١١.٨	٤	١١.٨	٤	١٤.٧	٥	٢٩.٤	١٠	٣.٦٢	٢.٥	سيرة العمل وسلكيات
٣٤	٢٦.٥	٩	٥.٩	٢	٢.٩	١	١١.٨	٤	٨.٨	٣	٨.٨	٣	٨.٨	٣	٢٦.٥	٩	٤.٢٦	٢.٨٧	الخدمات
٣٤	١١.٨	٤	١١.٨	٤	١٤.٧	٥	١٧.٦	٦	١٧.٦	٦	صفر	صفر	١٤.٧	٥	١١.٨	٤	٤.٥	٢.٢٦	الربحية
٣٤	٨.٨	٣	٢.٩	١	٥.٩	٢	١٧.٦	٦	٢٩.٥	١٠	٥.٩	٢	١٤.٧	٥	١٤.٧	٥	٣.٨٥	٢.١١	المركز المالي
٣٤	١١.٨	٤	٥.٩	٢	١٤.٧	٥	٢٠.٧	٧	١٤.٧	٥	١١.٨	٤	١٤.٧	٥	٥.٩	٢	٤.٥٦	٢.٠٦	قربته على الامارة
٣٤	٨.٨	٣	١٤.٧	٥	٢٣.٦	٨	١٤.٧	٥	٥.٩	٢	١٤.٧	٥	١٤.٧	٥	٢.٩	١	٤.٨٨	٢.٠٤	الطريق الملهة
٣٤	٨.٨	٣	٣٢.٤	١١	١١.٨	٤	١١.٨	٤	٢.٩	١	١٧.٦	٦	١١.٨	٤	٢.٩	١	٥.١٨	٢.١٤	لينة الترفه
٣٤	١٤.٧	٥	١٤.٧	٥	١٧.٦	٦	٢.٩	١	٨.٨	٣	٢٩.٤	١٠	٥.٩	٢	٥.٩	٢	٤.٦٢	٢.١٤	جدران الشرف
	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤	%١٠٠	٣٤			المجموع

الشكل البياني لترتيب شروط منح التسهيلات من الأهم إلى الأقل اهمية
شكل بياني رقم (٣)



ملاحظة

يظهر من الجدول رقم (١٨) ومن خلال مقارنة الشروط المذكورة مع بعضها البعض من حيث اهميتها لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي التسهيلات لعينة الدراسة ، وكانت عملية الاختيار من الالم الى الالقل اهمية ، أي ان رقم (١) الالم ثم رقم (٢) اقل اهمية وهكذا حتى الالقل اهمية رقم (٨) . وبالاستناد الى المتوسطات الحسابية للشروط المذكورة لترتيبها من الالم الى الالقل اهمية تبين ما يلي :-

- رقم (١) سيرة العمل ومسلكياته بمتوسط حسابي (٣.٦٢)
- رقم (٢) المركز المالي للعمل بمتوسط حسابي (٣.٨٥)
- رقم (٣) الضمانات بمتوسط حسابي (٤.٢٦) .
- رقم (٤) الربحية بمتوسط حسابي (٤.٥) .
- رقم (٥) قدرته على الادارة بمتوسط حسابي (٤.٥٦) .
- رقم (٦) جدوى المشروع بمتوسط حسابي (٤.٦٢) .
- رقم (٧) الظروف العامة بمتوسط حسابي (٤.٨٨) .
- رقم (٨) قيمة القرض بمتوسط حسابي (٥.١٨) .

وتبين مما سبق ان سيرة العمل ومسلكياته هي الالم من بين الشروط المذكورة ، حيث بلغ متوسطها (٣.٦٢) ثم يليها المركز المالي للعمل بمتوسط (٣.٨٥) في حين ان اقل الشروط اهمية هو مبلغ القرض بمتوسط (٥.١٨) ثم الظروف العامة بمتوسط (٤.٨٨) .

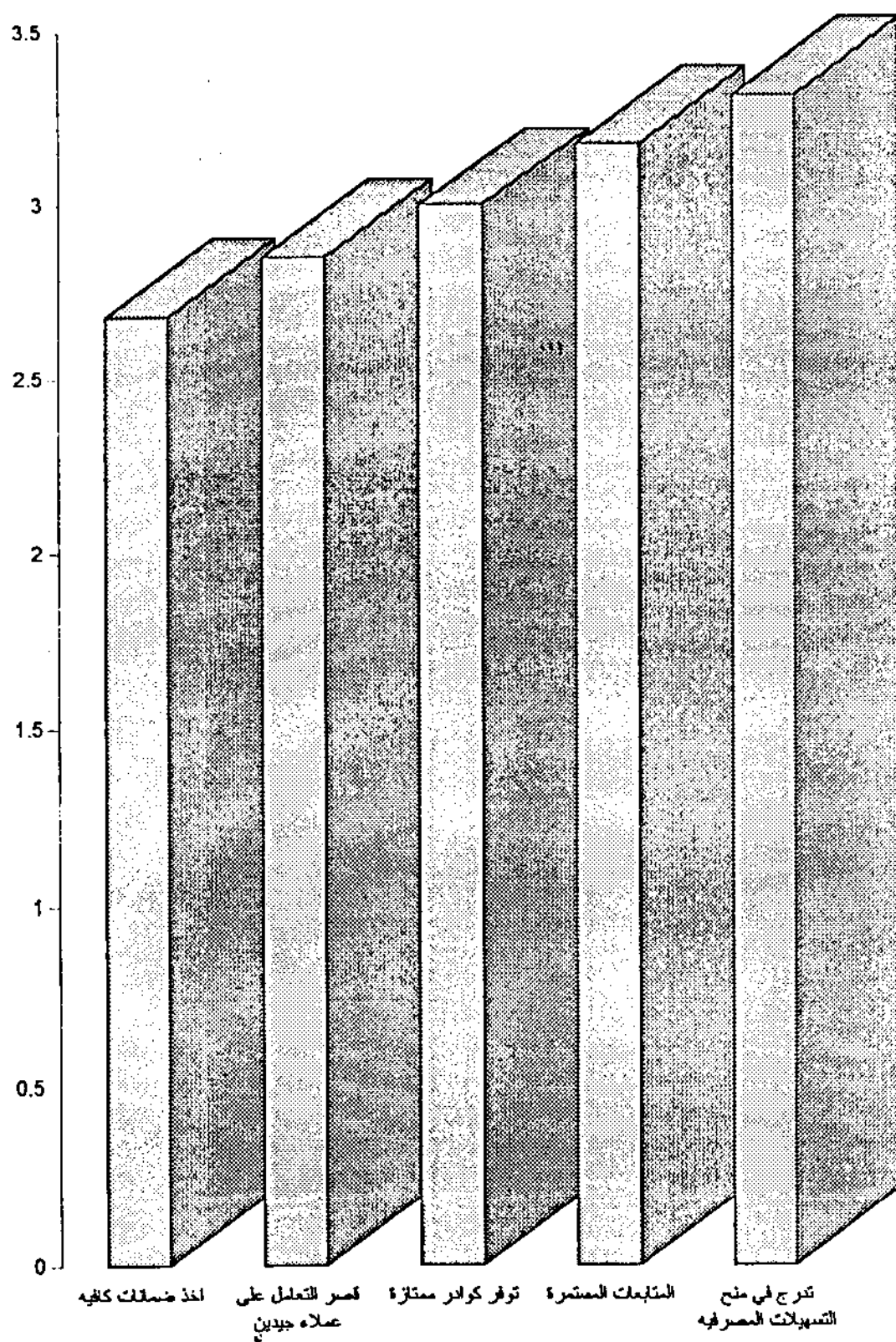
ولكن عند دراسة كل شرط بشكل مستقل عن الشروط الاخرى من حيث اختيار الشرط الالم من عينة الدراسة يلاحظ بانه وعلى الرغم من اختيار سيرة العمل ومسلكياته هي الالم الا ان عدد (١٠) فقط من (٣٤) أي بنسبة (٢٩.٤٪) من عينة الدراسة اعتبرته الالم ، وهذه النسبة متدنية ، حيث يجب ان يكون نسبة الاختيار اعلى من ذلك بكثير نظرا لأهمية وحساسية هذا الشرط في منح التسهيلات المصرفية ، والدليل على ذلك ومن خلال التحليل الاحصائي لعينة الدراسة تبين ان اخلاقيات العمل ومسلكياته ووضعه الاجتماعي سبب في تعثر الديون بنسبة (٧٢.٤٪) . كذلك تبين ان رقم (٢) من حيث الالمية المركز المالي للعمل الا ان (٥) فقط من عينة الدراسة والبالغة (٣٤) بنسبة ١٤.٧٪ اعتبرته الالم ، ورقم (٥) من حيث الالمية قدرة العمل على الادارة ، حيث ان اثنين فقط اعتبروه الالم أي بنسبة ٥.٩٪ . على الرغم من اهمية هذه الشروط لمنح التسهيلات المصرفية ، والدليل على ذلك من خلال التحليل الاحصائي تبين ان ضعف ادارة الشركة والادارة المالية سبب في تعثر الديون بنسبة (٨٧.٦٪) وبالتالي يجب ان تكون نسبة الاختيار اعلى مما سبق بكثير ، اما بالنسبة الى اهم الاجراءات والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون يتبين من الجدول رقم (١٩) ذلك .

الجدول رقم (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاجراءات (من الاعم الى الاقل أهمية) التي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون

الوصف	٥		٤		٣		٢		١		الترتيب الحسابي	الترتيب
	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار		
المجموع	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
أخذ ضمانات كافية	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
فقر التعامل على عملاء جدد	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
التأجيل المستحق	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
تسليم في مبالغ	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
التسهيلات	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
فترة كوابر معتادة	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣
المجموع	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣	٣

الشكل البياني للأجزاء التي يتبعها البنك للحد من تعثر الديون من الأهم إلى الأقل أهمية
شكل بياني رقم (٤)



مسألة ١

وحسب الجدول رقم (١٩) تبين لنا ترتيب الاجراءات من الالم الى الامل اهمية ، أي ان رقم (١) الالم ، ثم رقم (٢) اقل اهمية ، رقم (٣) وهكذا حتى الامل اهمية رقم (٥) . وبالاستناد الى المتوسطات الحسابية لكل من الاجراءات المذكورة من حيث اهميتها للحد من تعثر سداد الديون كانت على النحو التالي :-

- رقم (١) أخذ ضمانات كافية ، بمتوسط حسابي (٢.٦٨) .
- رقم (٢) قصر التعامل على عملاء جيدين ، بمتوسط حسابي (٢.٨٥) .
- رقم (٣) توفر كوارر ممتازة ، بمتوسط حسابي (٣) .
- رقم (٤) المتابعات المستمرة ، بمتوسط حسابي (٣.١٨) .
- رقم (٥) التدرج في منح التسهيلات ، بمتوسط حسابي (٣.٣٢) .

ويتضح لنا مما سبق ان اهم الاجراءات التي تحد من تعثر سداد الديون من وجهة نظر عينة الدراسة هي اخذ الضمانات الكافية ، حيث بلغ متوسطها (٢.٦٨) وعدد الذين اعطوها الالمية الاولى والثانية (٢٠) ثم تلاها قصر التعامل على عملاء جيدين ، حيث بلغ متوسطها (٢.٨٥) وعدد الذين اعطوها الالمية الاولى والثانية (١٤) ، في حين اقل الاجراءات اهمية هي التدرج في منح التسهيلات وبلغ متوسطها (٣.٣٢) وعدد الذين اعطوها الالمية الاولى والثانية (١٠) والذين اعطوها الالمية الاخيرة (١٥) ، ولكن من خلال خبرة الباحث المصرفية فان اهم الاجراءات والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون ليست الضمانات حسب ما ذكر اعلاه وانما مسلكيات العميل وملاءته المالية ومتابعات البنك باستمرار للتسهيلات الممنوحة ، ويلاحظ من خلال التحليل الاحصائي ان (٣) فقط من (٣٤) من مسؤولي التسهيلات اعطوا الالمية الاولى للمتابعات المستمرة أي بنسبة ٨.٨٪ ، وهذا دليل على ضعف مسؤولي التسهيلات ، الامر الذي يزيد من تعثر الديون والدليل على اهمية المتابعات المستمرة للحد من تعثر التسهيلات ، ومن خلال التحليل الاحصائي تبين ان من اسباب تعثر التسهيلات ، عدم مراجعة ومتابعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الاخرى بنسبة (٧٨.٨٪) ، وعدم مراجعة البنك بصورة دورية لحركة حساب العميل لديه بنسبة (٧٢.٤٪) وقلة متابعة البنك للمشروع بنسبة (٦٥.٨٪) ، كذلك الماطلة من قبل العملاء بنسبة (٧٨.٨٪) .

كل ذلك يؤكد على مدى أهمية بند المتابعات المستمرة لحسابات العملاء في البنك والبنوك الأخرى وزيارة مشاريعه باستمرار . وذلك للحد من تعثر التسهيلات . وأهمية بند المتابعات تكمن في أن البنك السليم لا يستند فقط في منح التسهيلات بل متابعتها ومراقبتها بعد المنح ، وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوث أية مفاجئات غير متوقعة . الأمر الذي يخفف على البنوك من مشاكل التعثر . وما يؤكد ذلك ومن خلال الدراسة الإحصائية تبين أن دراسة وتصنيف ومتابعة العملاء وإجراء التسويات وجدولتها خير وسيلة لتحصيل الديون بنسبة (٨٤.٨٥٪) .

التحليل الإحصائي لبعض إجراءات البنك بخصوص الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها

يقوم البنك عادة بإجراءات تخص الديون المتعثرة حسب تعليمات البنك المركزي من حيث تعليق فوائدها وتشكيل مخصصاتها.

ومن خلال الدراسة بخصوص بعض الإجراءات التي تقوم بها البنوك التجارية تبين ما يلي :-

- دراسة وتصنيف الديون ومتابعة العملاء وإجراء تسويات وجدولة الديون خير وسيلة لتحصيل الديون (٨٤.٨٥٪) .

- عند جدولة الديون يتم الحصول على دفعة نقدية على الأقل بنسبة ١٠٪ من أصل الدين (٨٠٪) .

- تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات بعد ٩٠ يوم من تاريخ توقف العميل عن السداد (٧٧٪) .

- يتم تخمين العقارات المرهونة لصالح البنك على الأقل مرة كل سنتين (٧٥.٨٪) .

- يتم تحويل الجاري مدين إلى جاري مدين جامد إذا زادت الفوائد والعمولات عن مجموع ايداعات العميل لمدة ٩٠ يوم أو إذا تجاوز الجاري مدين بنسبة ١٠٪ من سقف التسهيلات فأكثر ولمدة ٩٠

يوم (٧٠.٦٪) .

- يتم تشكيل مخصص لحساب تحت الطلب الكشف بنسبة ١٠٠٪ من الرصيد القائم إذا استمر

الكشف لفترة أكثر من ٩٠ يوم (٧٠.٦٪) .

- الإجراءات القانونية خير وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة (٥٦.٤٪) .

- يقوم البنك بإعدام ديون بعد اتخاذ الإجراءات القانونية لغايات قبولها ضريبياً (٥٤.٨٪) .

- الاستمرار في احتساب الفوائد على الديون المتعثرة والتي لدى القضاء (٥٣.٦٪) .

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا وحسب التحليل الاحصائي والوسائل الاحصائية المستخدمة على عينة الدراسة ، وكذلك تحليل البيانات المالية والفوائد المعلقة ومخصصات الديون المتعثرة واثرها على الضرائب بينت نتائج الدراسة ما يلي :-
اولاً : الجانب المصرفي :-

من خلال التحليل الاحصائي والوسائل الاحصائية المستخدمة فقد تم عدم قبول الفرضيات التالية :-

- ١- عدم وجود علاقة بين الديون المتعثرة وادارة البنك .
- ٢- عدم وجود علاقة بين الديون المتعثرة وادارة العميل .
- ٣- عدم وجود علاقة بين الديون المتعثرة وعوامل اخرى خارجة عن ارادة الطرفين (البنك والعميل) وبالتالي تم رفض الفرضيات نتيجة قيام افراد العينة بالاجابة بموافقة عالية تجاه تاثير هذه العوامل على تعثر التسهيلات الائتمانية ، مما يعني ان لها دور في التعثر ، فمن ناحية البنك فان اكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية هو منح تسهيلات بناءً على علاقات شخصية ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٣,٩٧) أي (٧٩,٤٪) ، وهذا يعني ان الموضوعية والنزاهة في القرار الائتماني له أثر ايجابي في الحد من الديون المتعثرة ، وان اقل العوامل تأثيراً من ناحية البنك هو السماح للعميل باستعمال اموال التسهيلات دفعة واحدة ، وشكل الوسط الحسابي لهذا العامل (٢,٨٥) أي (٥٧٪) ، ويعزى هذا الى كون عملية استعمال التسهيل من قبل العميل هي عملية تنظيمية ، وعملية ضبط للامور المالية الداخلية اكثر من كونها عامل مباشر ومؤثر بتعثر التسهيلات الائتمانية .

- اما من ناحية العميل ، فقد كان اكثر العوامل تأثيراً على التعثر المصرفي هو ضعف ادارة الشركة والادارة المالية ، حيث كان الوسط الحسابي (٤,٣٨) أي (٨٧,٦٪) ، وهذا يدل على مدى اهمية ادارة الشركة من حيث المؤهلات العلمية والخبرات ، وكذلك مدى اهمية وجود ادارة مالية قادرة على اعداد التقارير والبيانات المالية السليمة ، الامر الذي ينعكس ايجاباً في اعداد دراسات ائتمانية سليمة من قبل البنك وبالتالي الحد من تعثر الديون ، وان اقل العوامل تأثيراً من ناحية العميل هي اخلاقياته ووضعه الاجتماعي ، وشكل الوسط الحسابي لهذا العامل (٣,٦٢) أي (٧٢,٤٪)

- اما من ناحية العوامل الخارجية عن ارادة البنك والعميل فان اكثر العوامل الذي له الاثر في تعثر الديون هو الظروف السائدة والاغلاقات المتواصلة وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل (٤٠,٢٦) أي (٨٥,٢٪) وهذه نتيجة منطقية لما لتلك الظروف والاغلاقات المتواصلة من شكل الحركة التجارية بشكل عام في كافة المدن الفلسطينية ، الامر الذي ادى الى انخفاض مستوى الدخل لدى الفرد وارتفاع نسبة البطالة بسبب الاغلاقات ، اثر ذلك على سوق الشراء والبيع خاصة وان نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في ظل الظروف السائدة ، كل ذلك ادى الى ركود اقتصادي ، لذا فإن هذا العامل له الاثر في تعثر الديون وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل (٤٠,٢٦) أي (٨٥,٢٪) ، وتعتبر هذه العوامل من اهم العوامل الخارجية في وجود الديون المتعثرة بسبب الازمات السائدة في فلسطين .

وقد اظهرت الدراسة ومن خلال التحليل الاحصائي عن مدى تأثير العوامل مجتمعة والمتعلقة بإدارة البنك وإدارة العميل ، والعوامل الخارجية ، حيث كان تأثير إدارة البنك في الديون المتعثرة هو (٣١,٤٧٪) وإدارة العميل هو (٣٥,٤٣٪) والعوامل الخارجية هو (٣٣,١٠٪) . أي ان لكل منها تأثير متساو الى حد ما .

- اما الفرضية الرابعة من حيث استخدام مقياس (Z-Score) في الدراسات الائتمانية من قبل البنوك التجارية كمقياس للتنبؤ بالفشل ، فقد اظهرت الدراسة أن ٢٣,٦٪ تستخدم هذا المقياس و ٧٦,٤٪ لا تستخدمه ، وكان اكثر الاسباب لعدم استخدامه هو عدم المعرفة بهذا المقياس بنسبة ٤٢,٣٣٪ .

- ومن حيث اهم الشروط لمنح التسهيلات المصرفية فقد اظهرت الدراسة ان اهم شرط هو سيرة العميل الذاتية ومسلكيته ، حيث بلغ متوسطها (٣,٦٢) على الرغم من ان (١٠) فقط من (٣٤) أي بنسبة (٢٩,٤٪) اعتبروا هذا الشرط الاهم في منح التسهيلات المصرفية ، اما قدرة العميل على الادارة (٢) فقط من (٣٤) أي بنسبة (٥,٩٪) اعتبروا هذا الشرط الاهم في منح التسهيلات المصرفية . اما بخصوص اهم الاجراءات التي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون في البنوك التجارية ، فقد اظهرت الدراسة ان اخذ الضمانات الكافية ، حيث بلغ متوسطها (٢,٦٨) ، في حين وعلى الرغم من اهمية المتابعات المستمرة للحد من تعثر الديون ، الا انه (٣) فقط من (٣٤) مسؤول تسهيلات أي بنسبة (٨,٨٪) اعطاها الاهمية الاولى ، وكذلك توفر كوافر ممتازة اعطاها الاهمية الاولى (٦) فقط من (٣٤) أي بنسبة (١٧,٦٪) .

- اما بخصوص معالجة الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ، فقد اظهرت الدراسة ان دراسة وتصنيف الديون ومتابعتها واجراء التسويات خير وسيلة لتحصيل الديون بنسبة (٨٤,٨٪) في حين ان الاجراءات القانونية خير وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة بنسبة (٥٦,٤٪) ، وهذا امرا منطقي نظرا لعدم وجود قضاء متخصص لقضايا البنوك ، وقلة الخبرة لدى القضاء والمحامين في هذا المجال ، اضافة الى ان القضاء معطل بسبب الواقع الفلسطيني بشكل عام ، خاصة وان كثير من القضايا ما زالت عالقة في أوراق المحاكم دون جدوى ، الامر الذي يجعل البنوك تقوم بعمليات المتابعة والجدولة والتسويات بدلا من قضايا لعشرات السنين .

ثانيا : الجانب الضريبي .

- ان الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية لها آثار كبيرة على تلك البنوك ، ومن اهم الآثار هو الاثر الضريبي ، وذلك من خلال المخصصات التي تعد بناءا على تعليمات البنك المركزي ، تلك المخصصات التي لا تعترف بها القوانين الضريبية بل ترد الى الوعاء الضريبي ، وكذلك الفوائد المعلقة على تلك الديون ، بناء على تعليمات البنك المركزي تعلق تلك الفوائد عند اكتمال شروطها ، مع العلم ان الادارة الضريبية وحسب قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وما اجري عليه من تعديلات بموجب اوامر عسكريه يعتمد الفوائد المعلقة للديون المتعثرة ، والمشكوك في تحصيلها ، ضمن الوعاء الضريبي ، وفقا للاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق ، وبالرجوع الى قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته اللاحقة ، تم اعتماد الفوائد المعلقة على الاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق ، وبالتالي فان قيام الادارة الضريبية الفلسطينية بتطبيق اساس الاستحقاق بخصوص الفوائد المعلقة ، بحيث يتم اضافتها الى الوعاء الضريبي ، يؤدي ذلك الى زيادة العبء الضريبي على البنوك التجارية والناجمة عن المخصصات والفوائد المعلقة للديون المتعثرة ، وبالرجوع الى احصائيات سلطة النقد الفلسطينية كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ تبين اجمالي المخصصات للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها مبلغ ٩٢.١ مليون دولار امريكي ، ومبلغ الفوائد المعلقة ٢٧.٦ مليون دولار امريكي . جميعها ترد الى الوعاء الضريبي مما يترتب دفع ضرائب (ضريبة دخل ، ضريبة اضافية) من البنوك التجارية بمبلغ اجمالي ٣٧.٨ مليون دولار منها مبلغ ٨.٧ مليون دولار ناتج عن اعتماد الفوائد المعلقة للديون المتعثرة على اساس الاستحقاق بدلا من الاساس النقدي ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان ضريبة الدخل تم احتسابها على اساس النسبة السائدة حاليا وهي ٢٠٪ ، في حين كانت النسبة سابقا ٣٨.٥٪ ، مما يعني ان

البنوك دفعت ضرائب اكثر من الرقم المذكور بكثير ، وهذا دليل بوجود علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب.

- ان اضافة الفوائد المعلقة والمخصصات معا الى الوعاء الضريبي ولما لذلك من اثر مضاعف من الناحية الضريبية على البنوك التجارية جعل البنوك تتهرب في اعداد المخصصات وتعليق الفوائد وذلك حسب تعليمات البنك المركزي ، حيث اظهرت الدراسة ان البنوك تقوم بتشكيل مخصصات لحساب الطلب المكشوف بنسبة ١٠٠٪ من الرصيد القائم اذا استمر الكشف لفترة اكثر من (٩٠) يوم بمتوسط حسابي (٣.٣٥) أي (٧٠.٦٪) .

- اما بخصوص تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات بعد ٩٠ يوم من تاريخ توقف العميل عن السداد ، فقد اظهرت الدراسة ان المتوسط الحسابي (٣.٨٥) أي (٧٧٪) ، وعن الاستمرار في احتساب الفوائد المعلقة على الديون المتعثرة ، والتي لدى القضاء فقد اظهرت الدراسة ان المتوسط الحسابي (٢.٦٨) أي (٥٣.٦٪) . وهذه نتيجة منطقية حيث تنظر البنوك عدم احتساب فوائد معلقة على تلك الديون كون تحصيلها تلك الفوائد صعب ويأخذ فترات زمنية طويلة ، في حين احتسابها سيكلف دفع ضرائب عليها وبالتالي التأثير على ربحية تلك البنوك ، وبالتالي فان اعتماد الفوائد المعلقة على اساس الاستحقاق سيجعل البنوك تلتزم بتعليقها حسب تعليمات البنك المركزي كونها غير مكلفة ضريبيا .

الخلاصة والتوصيات

أ- الخلاصة

من خلال التحليل الاحصائي تم رفض فرضيات الدراسة لعدم وجود علاقة بين الديون المتعثرة وكل من ادارة البنك ، وادارة العميل ، اخرى . وكان الرفض نتيجة موافقة افراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة اتجاه تأثير تلك العوامل على تعثر التسهيلات ، وتبين تأثير ادارة البنك في الديون المتعثرة بنسبة (٣١,٤٧٪) وادارة العميل بنسبة (٣٥,٤٣٪) والعوامل الاخرى بنسبة (٣٣,١٪) أي ان لكل منها تأثير متساو الى حد ما . ومن ناحية البنك فان اكثر العوامل تأثيرا في تعثر التسهيلات منح تسهيلات بناء على علاقات شخصية بنسبة (٧٩,٤٪) ، واكثر العوامل تأثيرا من ناحية العميل ضعف ادارة الشركة والادارة المالية بنسبة (٨٧,٦٪) ، اما العوامل الخارجة عن ارادة الطرفين ، فأكثر العوامل تأثيرا الظروف والاغلاقات المتواصلة بنسبة (٨٥,٢٪) وهذا امر طبيعي بسبب الوضع السياسي الفلسطيني . كذلك تبين (٧٦,٤٪) من عينة الدراسة لا تستخدم Z-SCORE في الدراسات الائتمانية للتنبؤ بالفشل لعدم المعرفة لهذا المقياس بنسبة (٤٢,٣٣٪) ، كما تبين ان اهم شرط لمنح التسهيلات المصرفية سيرة العميل الذاتية ومسلكياته بنسبة (٧٢,٤٪) وان اهم الاجراءات للحد من تعثر الديون اخذ الضمانات الكافية بنسبة (٥٣,٦٪) ، وان افضل وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة دراستها ومتابعتها واجراء تسويات لتلك الديون بنسبة (٨٤,٨٪) في حين (٥٦,٤٪) من عينة الدراسة ترى في الاجراءات القانونية خير وسيلة لتحصيل تلك الديون.

اما من الناحية الضريبية ، فقد تم عدم قبول الفرضية بأنه لا توجد علاقة بين الديون المتعثرة والضرائب نظرا لأن مخصصات تلك الديون وفوائدها المعلقة زادت من قيمة الضرائب المطلوبة من البنوك مبلغ ٣٨,٨ مليون دولار منها مبلغ ٨,٧ مليون دولار بسبب اعتماد الادارة الضريبية الفوائد المعلقة على اساس الاستحقاق بدلا من الاساس النقدي ، ولبيان الاثر الضريبي للديون المتعثرة على البنوك تم احتساب ضريبة الدخل على اساس النسبة السائدة حاليا ٢٠٪ في حين كانت النسبة السابقة ٣٨,٥٪ .

ب- التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة ، ونظراً لأثر الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها على البنوك بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام يوصي الباحث بما يلي :-

أولاً :- مصرفياً :-

١- تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية :

يجب على البنوك ان تعتمد برامج تدريبية لموظفيها ، من خلال تشكيل دائرة تدريب خاصة لكل بنك ، بحيث تعمل تلك الدائرة على تدريب وتأهيل الكادر المصرفي ضمن برامج تدريبية متواصلة وشاملة لكل انواع النشاط المصرفي ، حيث تبين من الدراسة قصور في الدراسات الائتمانية وعدم معرفة مقياس Z - SCORE من قبل عينة الدراسة بنسبة عالية .

٢- اعداد الدراسات الائتمانية الكاملة

نظراً لأهمية الدراسات الائتمانية الكاملة في اتخاذ القرار الائتماني السليم لمنح تسهيلات مصرفية ، وبالتالي يجب على البنوك اعداد الدراسة الائتمانية الكاملة الشاملة وبموضوعية والتركيز على سلوكيات العميل وملاءته المالية وقدرته على الادارة والفصل بين الملكية وادارة الشركة والاخذ بعين الاعتبار الظروف العامة ، لأن الدراسة الائتمانية السليمة هي الاساس في اتخاذ القرار الائتماني السليم لمنح تسهيلات مصرفية من قبل لجان التسهيلات .

٣- توثيق التسهيلات وضماناتها قبل المنح

نظراً لهشاشة القوانين المطبقة وعدم تحديثها بالاضافة لاهمية توثيق التسهيلات وضماناتها قبل المنح وحسب الاصول فان الباحث يوصي بعدم تنفيذ التسهيلات مهما كانت الاسباب الا بعد اجازتها من دائرة قانونية متخصصة في كل بنك ، وذلك حفاظاً على حقوق البنك في حالة تعثر التسهيلات .

٤- المتابعة

تبين من نتائج الدراسة ان المتابعة ليست الاعم في الحد من تعثر التسهيلات على الرغم من اهمية هذا الاجراء ، وذلك في الكشف المبكر عن الديون المتعثرة ومحاولة اخذ الاجراءات مسبقاً من خلال المؤشرات بدلاً من تعثر الديون بعد فوات الاوان ، وبالتالي فان الباحث يرى اهمية المتابعة من قبل دوائر التسهيلات لأن التسهيلات لا تنتهي عند منحها للعملاء بل تبدأ من خلال المهمة الرئيسية وهي متابعة تلك التسهيلات ومراقبتها ، لأن الاكتشاف المبكر لتعثر الديون ومتابعته يوفر الكثير من التكاليف على البنوك ، بدلاً من المتابعة دون جدوى وبعد فوات الاوان ، وعليه فان الباحث يوصي بأن تقوم دوائر التسهيلات بمتابعة حسابات العملاء الممنوحين تسهيلات وبشكل دوري من خلال متابعة حركة حساب العميل ودراسة الشيكات المودعة برسم التحصيل وتحليلها ومراقبة الشيكات

الواردة على حسابه ، وحركة دوران الحساب ، وحركة حسابه والتزاماته في البنوك الاخرى ، والزيارات المستمرة للعملاء في مقر العمل ، ومراجعة الاخطار المصرفية الشهرية وتحليلها .

٥- تشكيل دوائر تحصيل لتابعة الديون المتعثرة من خلال خبراء مصرفيين وقانونيين

نظرا لأثر الديون المتعثرة على البنوك وتفاقمها في الجهاز المصرفي الفلسطيني ولغايات متابعة تلك الديون ، فان الباحث يوصي بأن تقوم البنوك بتشكيل دوائر متخصصة للديون المتعثرة غير مقتصر عملها على اعداد التقارير للإدارة العليا عن تلك الديون ، بل العمل على اعادة دراسة تلك الديون ضمن برامج ودراسات محددة لمتابعتها وفق الظروف المستجدة خاصة وان الكثير من الملفات يمكن حلها من خلال التسويات ، بدلا من ان تبقى في اروقة المحاكم لسنوات طويلة دون جدوى ، اما الملفات التي لا يمكن تسويتها فيجب العمل على جمع معلومات عن اولئك العملاء وتوثيقها من اجل المتابعة القضائية من خلال قيام محامين تلك الدائرة بدراسة تلك الملفات والبحث عن نقاط هامة يمكن ان تفيد في المتابعة القضائية ، وتعزيز ضمانات البنك والتضيق على العميل لدفعه لاداء تسوية مقبولة .

٦- تفعيل الرقابة

يوصي الباحث بتفعيل الرقابة نظرا لاهميتها ، وذلك على النحو التالي :-

١) الرقابة الداخلية من خلال الدققين الداخليين ، حيث يكون مدقق داخلي في كل فرع ، وعلى ادارة الفرع والمسؤولين التعاون معه بروح فريق العمل المصرفي كون المدقق صمام الامان من حيث متابعة الالتزام باجراءات العمل المصرفي وتعليمات الادارة ، وضرورة ان تعي ادارة الفرع ان دور المدقق الداخلي هو معالجة اسباب الاخطاء اكثر من اكتشافها حتى يحد من اخطاء العمل المختلفة مستقبلا .

٢) الرقابة الخارجية وذلك من خلال مدقق البنك الخارجي ومدققي الادارة العليا ومدققي البنك المركزي .

٧- دور فاعل سلطة النقد الفلسطينية ، نظرا للواقع الفلسطيني الصعب بسبب الاحتلال والاضاع السياسية ، والتي لها الأثر المباشر على الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، وعلى الرغم من الدور الذي تقوم به سلطة النقد الفلسطينية في مراقبة البنوك المحلية ومتابعتها ، فان الباحث يوصي بما يلي :-

أ . ان تقوم سلطة النقد بعمل دراسة على البنوك المحلية الصغيرة ، وذلك لغايات دمجها لتكوين مؤسسات مصرفية قوية على المستوى المحلي والاقليمي .

ب. استمرار سلطة النقد في الرقابة على البنوك من خلال برامج متواصلة والعمل على فرض عقوبات على البنوك والتي تخالف تعليمات سلطة النقد سواء من حيث منح التسهيلات ، اعداد المخصصات ، تعليق الفوائد الخ .

ج. ان تقوم سلطة النقد بتزويد البنوك بنشرة الاخطار المصرفية للبنوك ، وذلك في نهاية كل شهر نظراً لأهمية تلك النشرات في دراسة مديونية العملاء والمستحقات ومتابعتها ، حيث ان النشرة المذكورة تصل الى البنوك متأخرة فترة شهرين على الأقل ، حيث يمكن ان يحدث خلال تلك الفترة ما لا يمكن توقعه .

د. بما ان المنافسة في السوق الفلسطيني عالية جداً في ظل ظروف عدم حماية المنتجات المحلية وباعتبار ان السوق الفلسطيني ما زال سوقاً استهلاكياً ، فان ذلك يؤثر على هامش الربح لدى التجار سلباً في ظل اسعار الاقراض المرتفعة ، الأمر الذي يساهم احياناً في تعثر بعض الحسابات لسوء تقدير رجال الاعمال ، وهنا يوصي الباحث بأن تضع سلطة النقد الفلسطينية آلية مقبولة لاقراض البنوك العاملة في فلسطين بنسب فوائد مقبولة ، الأمر الذي تستطيع من خلاله سلطة النقد الفلسطينية فرض اسعار اقراض متدنية تمكن من استمرار العمل التجاري بصورة أفضل .

ثانياً : قضائياً :-

نظراً لتراكم ملفات الديون المتعثرة في المحاكم ، وبسبب وضع القضاء الفلسطيني ، وقلة خبرة القضاة في الامور المصرفية ، فان الباحث يوصي بانشاء قسم متخصص لقضايا البنوك من خلال قضاة ومحامين يتمتعون بخبرات مصرفية اسوة بالدول المتقدمة مثل فرنسا . انجلترا ، وذلك من اجل متابعة تلك القضايا بشكل أكثر فاعلية ، خاصة وان مئات القضايا والتي تتعلق بالديون المتعثرة والتي ما زالت في اروقة المحاكم من فترات طويلة دون جدوى لاسباب كثيرة جداً . حيث تبين من الدراسة ان المتابعة والتحصيل خير وسيلة لتحصيل الديون لأنها أكثر فاعلية من الاجراءات القانونية.

ثالثاً : ضريبياً.

من خلال نتائج الدراسة تبين لنا الاثر الضريبي للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها نظرا لقيام الادارة الضريبية برد الخصصات والفوائد المعلقة معاً للوعاء الضريبي . مما يترتب على البنوك دفع ضرائب مركبة عن الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها . فان الباحث يوصي برد الفوائد المعلقة للوعاء الضريبي في حالة تحصيلها استنادا الى الاساس النقدي بدلا من اساس الاستحقاق المطبق حاليا ، اسوة بالتشريع الضريبي الاردني وذلك تحوطا لعدم دفع ضرائب على الخصصات والفوائد المعلقة لنفس الدين المتعثر هذا من جانب ، ومن جانب آخر لأن تحصيل تلك الفوائد مرتبطة بتحصيل الدين المتعثر اولاً ، وعليه فان الباحث يوصي الشرع الضريبي الفلسطيني لاعتماد الفوائد المعلقة لتلك الديون على الاساس النقدي وفق شروط وعلى النحو التالي :-

- ١- ان تكون التسهيلات ممنوحة فقط في الاراضي الفلسطينية.
- ٢- ان تكون التسهيلات مضمونة بضمانات ملموسة .
- ٣- ان يقوم البنك وباستمرار بتزويد الادارة الضريبية بكشوفات دورية وفق نماذج خاصة تبين اسم المدين ، قيمة الدين ، تاريخ التوقف عن الدفع ، الضمانات القائمة ، نسب الفوائد المحتسبة ، الفوائد المعلقة.
- ٤- ان يقدم البنك شهادة من سلطة النقد تتضمن الفوائد المعلقة عن السنة الماضية.
- ٥- اعتبار التعليق لاغيا في حالة جدولة الدين المتعثر او منح تسهيلات جديدة لتسديدها .
- ٦- في حالة عدم تحقق شروط تعليق الفوائد يتم اضافتها الى الارباح واستيفاء ضريبة عليها.
- ٧- في حالة اعدام الدين المتعثر وفق الشروط التي حددها الشرع الفلسطيني ، فان الفوائد المعلقة لا تعتبر من قيمة الدين المدموم وذلك في حالة استخدام الاساس النقدي لتلك الفوائد . تحوطا لعدم طرح تلك الفوائد من الوعاء الضريبي عند اعدام الدين.

رابعا : يوصي الباحث بإجراء دراسة مماثلة على فروع البنوك في قطاع غزة في هذا المجال.

قائمة المراجع

- ١- أبونصار، محمد وآخرون ، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق ، عمان : مكتبة شبان الجامعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ .
- ٢- إرشيد، عبد المعطي وآخرون - إدارة الائتمانات ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .
- ٣- الحاج موسى، حسن فلاح ، قرار تقدير ضريبة الدخل في الأردن ، عمان : نقابة المحامين ، ١٩٨٨ .
- ٤- الحمزاوي، محمد كمال خليل ، اقتصاديات الائتمانات المصرفي " دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته " الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٩٧ .
- ٥- الخضير، محسن احمد - الديون المتعثرة (الظاهرة ، الاسباب ، العلاج) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ .
- ٦- الخطيب، خالد ، الضريبة على الدخل " أصول محاسبتها في الأردن " زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ .
- ٧- الشماع، خليل ، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ١٩٩٩ .
- ٨- المالكي، عبد الله عبد المجيد ، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني ، عمان : مطابع الدستور الأردنية ، ١٩٩٧ .
- ٩- النجار، فريد راغب ، إدارة الائتمانات والقروض المصرفية المتعثرة ، مؤسسة شباب الجامعة . ٢٠٠٠ .
- ١٠- بيومي، زكريا ، موسوعة الضريبة الموحدة على دخل الاشخاص الطبيعيين والمواد الملحق بها ، القاهرة : توزيع عالم الكتب ، ١٩٩٤ .
- ١١- جبر، هشام ، إدارة المصارف الاسلامية " اصولها العلمية والعملية " ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ .
- ١٢- جبر، هشام ، الدخل الى العلوم المالية والمصرفية ، جامعة بيرزيت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .

- ١٣- دراز، حامد عبد المجيد وآخرون . مبادئ الاقتصاد العام ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٩٩ .
- ١٤- صبري، نضال رشيد ، محاسبة ضريبة الدخل ، عمان : جامعة القدس المفتوحة ، ١٩٩٨ .
- ١٥- صيام، وليد زكريا وآخرون . الضرائب ومحاسبتها ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ .
- ١٦- فرحات، فوزت ، المالية العامة " التشريع الضريبي العام " بيروت : مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .
- ١٧- قانون المراجعة العثماني الصادر في ٩ رجب سنة ١٣٠٤ .
- ١٨- قانون ضريبة الدخل الاردني رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته اللاحقة .
- ١٩- قانون ضريبة الدخل الاردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ .
- ٢٠- مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (بلا) لعام ٢٠٠٠ والمقر بالقراءة الاولى .
- ٢١- يوسف، عبد النبي حسن ، السياسة النقدية في اسرائيل ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٤ .

رسائل ماجستير

- ١- الكوفحي، مصطفى سعيد مصطفى ، الديون المتعثرة في البنوك التجارية الاردنية ، بحث غير منشور . استكمالا لدرجة الماجستير ، عمان : الاكاديمية العربية للدراسات المصرفية ، ١٩٩٨ .
- ٢- حبيب، عبد الله جمعه . التخطيط الضريبي في المصارف العاملة في الاردن . رسالة ماجستير ، عمان : الجامعة الاردنية ، ١٩٩٣ / ١٩٩٤ .
- ٣- قاسم، محمد جمعه ، تدقيق كفاءة ادارة المؤسسات المصرفية العاملة في الاردن ، رسالة ماجستير ، عمان : الجامعة الاردنية ، ١٩٩١ .
- ٤- محمد، فضل عبد الكريم ، تعثر سداد الديون في المصارف الاسلامية " دراسة تطبيقية على المصارف السودانية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧ " . رسالة ماجستير ، ٢٠٠١ .

التقارير والنشرات

- ١- البنك المركزي الاردني ، "تصنيف التسهيلات واعداد الخصصات" ، تعليمات رقم ٢٠٠٠/١ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٠ .
- ٢- البنائفة العمومة - بنك الاردن فروع فلسطين ، بنك القدس للتنمية والاستثمار ، البنك العربي فروع فلسطين ، بنك فلسطين المحدود ، البنك الاهلي الاردني فروع فلسطين ، بنك ستاندرڊ تشارڊ كرنڊلز ، بنك HSBC الشرق الاوسط فلسطين ، كما هي بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ - ٢٠٠١/١٢/٣١ .
- ٣- جريدة الرأي الاردنية . عمان : العدد ١١٠٧٥ ، ٢٠٠١/١/٨ .
- ٤- جريدة القدس ، العدد ١١٢٧٥ ، ٢٠٠١/١/١١ ، ص ١٢ .
- ٥- سلطة النقد الفلسطينية ، "مخصصات الديون وضمانات التسهيلات" ، تعميم رقم (٩٣-د ع/٧/٢٢ بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢) .
- ٦- سلطة النقد الفلسطينية ، البنائفة الممعة للبنوك العاملة في فلسطين كما هي بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ .
- ٧- سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية ، عدد ٣٧ ، عام ٢٠٠١ ، ص ٣ .
- ٨- سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الاحصائية ، عدد ٤٢ ، عام ٢٠٠٢ .

الدوريات

- ١- التميمي ، تيسير ، "مخصصات الديون والخصوصية الفلسطينية" ، محنة البنوك في فلسطين ، رام الله : جمعية البنوك في فلسطين ، عدد ١٩ ، ايلول - تشرين الاول ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .
- ٢- المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، ادارة البحوث والدراسات والنشر ، "السياسة الائتمانية وتحليل جدارة العميل" ، محنة المعهد للدراسات المالية والمصرفية ، عمان رقم المجلد ١ ، عدد ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ٤٨-٥٠ .
- ٣- النجار، فائق جبر حسن ، "الديون المتعثرة" ، محنة البنوك في الاردن ، عمان : جمعية البنوك في الاردن ، رقم المجلد ١٧ ، العدد ٩ ، تشرين الاول - تشرين الثاني ١٩٩٨ ، ص ١١-٦ .

- ٤- الواكد، ماهر ، " الديون المتعثرة " ، مجلة البنوك في الاردن ، عمان : جمعية البنوك في الاردن ، رقم المجلد ١٩ ، عدد ٦ ، تموز / آب ٢٠٠٠ ، ص ٨-١١ .
- ٥- جباره، هاني ، "الديون المتعثرة والتعامل معها " ، مجلة البنوك في الاردن ، عمان : جمعية البنوك في الاردن ، عدد ٦ ، آب ١٩٩٤ ، ص ٤-١٧ .
- ٦- جمعية البنوك في فلسطين ، "القطاع المصرفي الالمانى يواجه مأزقا بسبب خفض النفقات وتراجع الارباح " ، مجلة البنوك في فلسطين ، رام الله عدد ١٦ ، تشرين اول ، ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .
- ٧- جمعية البنوك في فلسطين ، " قراءة تحليلية لاداء البنوك في فلسطين " ، مجلة البنوك في فلسطين ، رام الله : عدد ٢٣ ، اذار - نيسان ، ٢٠٠٣ ، ص ٩-١٢ .
- ٨- جمعية البنوك في فلسطين ، " اسباب تعثر المديونيات " ، مجلة البنوك في فلسطين ، عدد ١٩ ، ايلول - تشرين الاول ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤ .
- ٩- عقل، مفلح ، " فشل المؤسسات التجارية ، اسبابه ، مظاهره ، كيفية التنبؤ به " ، المحاسب القانوني العربي ، عدد ٣٤ ، ١٩٩٣ ، ص ٤١ .
- ١٠- فحماوي، نافع ، " البنوك العاملة في فلسطين نمو سريع بخطوات راسخة " ، مجلة البنوك في فلسطين ، رام الله : جمعية البنوك في فلسطين ، عدد ١٩ ، ايلول ، ١٩٩٩ ، ص ٧٠-٧١ .

المراجع الاجنبية

- 1-Jabr, Hisham, (1993),The Financial and Banking Policies in the Occupied West Bank. Annajah National University.Nablus.
- 2-Strom stephanie, (2001), "Tokyo Fails to come up with a plan on bank crisis", New York Times (late New York Edition) Apr 5 . p. w1.
- 3-Dvorak Phred, (2001), "Japan drafts a cure for its banks", Wall Street Journal (Eastern Edition) Apr 4 . p. A14.
- 4-Wipperfurth, -Heike , "Problem loans in any banks", cians NewYork Business (17, 7), Feb 12/18, p 3, 45.
- 5-Sherer- paul -, (2001), "Fleet Boston plays good bank / bad bank dumps \$1.35 billion in troubled loans", Wall Street Journal (Eastern Edition) Jan 10. P . c1, c18.

الانترنت

- 1-www.PMA. Palestine-org 23/3/2002.
- 2-www. PMA. Palestine-org /arabic/banks/develop bank,htm, 23/3/2002.
- 3-http://www.ftb. ca.gov/manuals/audit/bank/bf 0450.htm 12/5/2002.
- 4-http://www.ftb. ca.gov/manuals/audit/bank/bf 0452.htm 12/5/2002.
- 5.http://www.bizijournals.com/philadelphia/stories/2000/05/01 story2. Htm 12/5/2002.
- 6-http://www.world net capital corp. com/benefits.htm. 12/5/2002.
- 7-http://www. Ftb. ca. gov/ manuals/ audit/ bank/ Bf 0450.htm. 12/5/2002.
- 8-http://www. Ftb. ca. gov/ manuals/ audit/ bank/ Bf 0454.htm. 12/5/2002.

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة الدراسة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الفاضل - الفاضلة / مسؤول قسم التسهيلات المحترم

تحية طيبة وبعد ،

يقوم الباحث باعداد دراسة اطروحة الماجستير حول " الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب " نرجو تعاونكم في تزويدنا بالبيانات اللازمة ، لأن مساهمتكم ستكون ذات أثر كبير في نجاح هذه الدراسة ، كما نحيطكم علماً بأن جميع الاجابات ستعامل بسرية تامة وسيقتصر استعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث

برهان عمر

ملاحظه :- تعبئة الاستبيان من قبل رئيس و/أو مراقب التسهيلات (مسؤول التسهيلات) فقط .

ضع اشارة (x) في المربع المناسب

١- البنك

☐

فلسطيني

☐

عربي

☐

اجنبي

٢- المؤهل العلمي

☐

دون الثانوية العامة

☐

ثانوية عامة

☐

دبلوم كلية مجتمع

☐

بكالوريوس

☐

ماجستير

☐

دكتوراه

٣- الخبرة العملية (المصرفية)

☐

أقل من ٥ سنوات

☐

أقل من ١٠ سنوات

☐

أقل من ١٥ سنة

☐

أقل من ٢٠ سنة

☐

أكثر من ٢٠ سنة

ضع إشارة (x) للاختيار الذي تراه مناسباً لكل من الأسئلة التالية وحسب الوضع القائم في البنك الذي تعمل به فعلياً :-

الرقم	السؤال	5 أوافق بشدة	4 أوافق	3 محايد	2 لا أوافق	1 لا أوافق بشدة
١	قصور الدراسة الائتمانية أو نقص المعلومات سبب في وجود الديون المتعثرة.					
٢	عدم صحة البيانات المقدمة من العميل سبب في وجود الديون المتعثرة.					
٣	امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل وقت الحاجة يؤدي إلى وجود الديون المتعثرة.					
٤	إصرار البنك على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة الظروف التي يمر بها يسبب ذلك في تعثر التسديدات الائتمانية.					
٥	أخلاقيات العميل ومسلكياته ووضعه الاجتماعي يؤدي إلى تعثر التسديدات المصرفية.					
٦	نوع النشاط الاقتصادي سبب في وجود الديون المتعثرة.					
٧	قام البنك بإعدام ديون بعد اتخاذ الإجراءات القانونية لغايات قبولها ضريبياً					
٨	الإجراءات القانونية خير وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة.					
٩	يؤدي غلبة جانب الربح على جانب المخاطرة إلى تعثر التمويل الممنوح.					
١٠	استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع ذات عائد طويل الأجل سبب في وجود الديون المتعثرة.					
١١	عدم مراجعة البنك بصورة دورية لحركة حساب العميل لديه سبب في وجود الديون المتعثرة.					
١٢	ضعف إدارة الشركة والإدارة المالية فيها سبب في تعثر الديون.					
١٣	الركود الاقتصادي يؤدي إلى وجود الديون المتعثرة.					
١٤	يتم تخمين العقارات المرهونة لصالح البنك على الأقل مرة كل سنتين.					
١٥	يتم تحويل الجاري مدين إلى جاري مدين جامد إذا زادت الفوائد والعمولات عن مجموع إيداعات العميل لمدة ٩٠ يوماً أو إذا تجاوز الجاري مدين بنسبة ١٠% من سقف التسديدات فأكثر ولمدة ٩٠ يوم.					

الرقم	السؤال	5. أوافق بشدة	4. أوافق	3. محايد	2. لا أوافق	1. لا أوافق بشدة
١٦	التوسع في المشروع المعمول دون حاجة ودراسة يؤدي إلى التعثر المالي.					
١٧	عدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع مواعيد سداد أقساط القرض يؤدي إلى التعثر.					
١٨	قلة المتابعة من البنك للمشروع سبب في وجود الديون المتعثرة.					
١٩	التسيب الإداري وحدث اختلاسات يسودي إلى وجود الديون المتعثرة.					
٢٠	الظروف السائدة و الاغلاقات المتواصلة من أهم الأسباب الرئيسية للتسييلات التي تعثرت بعد ٢٨/٩/٢٠٠٠.					
٢١	عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك وحسب الأصول سبب في تعثر الديون.					
٢٢	دراسة وتصنيف الديون ومتابعة العملاء وإجراء تسويات وجدولتها خير وسيلة لتحصيل الديون المتعثرة.					
٢٣	يؤدي السماح للعميل باستعمال التسييلات الممنوحة قبل استكمال العقود والمستندات المطلوبة منه إلى وجود الديون المتعثرة.					
٢٤	يتم في بعض الأحيان تسديد تسييلات غير عامله أو جزء منها من تسييلات جديدة تمنح للعميل أو لعملاء آخرين ذو صلة بالعمل.					
٢٥	زيادة صلاحيات مدراء الفروع سبب في وجود الديون المتعثرة.					
٢٦	زيادة الضرائب والرسوم الجمركية يؤدي إلى تعثر الديون.					
٢٧	التسييلات وبضمان الكفالة الشخصية أكثر التسييلات تعثرا.					
٢٨	يتم تشكيل مخصص لحساب تحت الطلب المكشوف بنسبة ١٠٠% من الرصيد القائم إذا استمر الكشف لفترة أكثر من ٩٠ يوم.					
٢٩	السماح للعميل باستعمال أموال التسييلات دفعة واحدة يؤدي إلى تعثر التسييلات الائتمانية.					
٣٠	استخدام التمويل في غير الغرض الذي منح من أجله يؤدي إلى وجود الديون المتعثرة.					
٣١	يتم زيارة العملاء الممنوحين تسييلات مرة كل سنة على الأقل وكذلك عند منح أو تعديل التسييلات المصرفية.					

الرقم	السؤال	5 أوافق بشدة	4 أوافق	3 محايد	2 لا أوافق	1 لا أوافق بشدة
٣٢	عند جدولة الديون يتم الحصول على دفعة نقدية على الأقل بنسبة ١٠% من اصل الدين القائم.					
٣٣	تعلق الفوائد والعمولات على التسييلات بعد ٩٠ يوم من تاريخ توقف العميل عن السداد.					
٣٤	الاستمرار في احتساب الفوائد على الديون المتعثرة والتي لدى القضاء.					
٣٥	استخدام الظروف الحالية من قبل العملاء سببا في تعثر الديون .					
٣٦	منح تسييلات بناءا على علاقات شخصية يؤدي الى تعثر الديون .					
٣٧	المماطلة من قبل العملاء سببا في تعثر الديون .					
٣٨	عدم مراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الاخرى سبب في تعثر الديون .					
٣٩	عدم توفر بيانات مالية عادلة ومذققة حسب الاصول سبب في تعثر الديون .					
٤٠	قلة الخبرة العملية لضباط التسييلات ومتخذي القرار سبب في تعثر الديون .					
٤١	القرار الانتقائي الخاطئ من حيث نوع التمويل لا يتناسب مع هيكل التمويل المطلوب سبب في تعثر التسييلات .					
٤٢	منح تسييلات مصرفية لشخصيات معروفة (Name Lending) سبب في تعثر الديون .					

٤٣ - مقياس Z- SCORE هو مقياس يستخدم للتنبؤ بفشل المؤسسات (الشركات المساهمة العامة) .

١- هل يستخدم مقياس Z- SCORE من قبلكم عند دراسة طلبات التسهيلات الائتمانية :

لا

نعم

إذا كانت الاجابة (لا) الرجاء الانتقال الى السؤال (٥) في الجدول التالي :

السؤال	5	4	3	2	1
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
٢- يعتبر مقياس Z- SCORE من أفضل المؤشرات للتنبؤ بفشل المؤسسات .					
٣- يعتبر مقياس Z- SCORE مؤشر واضحاً على اكتشاف الخطر قبل منح التسهيل الائتماني .					
٤- تطبيق مقياس Z- SCORE يؤدي الى الحد من تعثر التسهيلات المصرفية .					
٥- ما هي الاسباب لعدم استخدام هذا المقياس ؟ - عدم المعرفة بهذا المقياس . - عدم صلاحيته . - صعوبة تطبيقه . - أخرى (حدد) .					

٤٤- رتب الآتي ترتيباً تنازلياً من الميم الى الال اهميه لكل من التالي :-

١- مدى اهمية الشروط التالية في منح التسهيلات المصرفية :-

الرقم	ترتيب تنازلي
١	سيرة العمل الذاتية ومسلكياته.
٢	الضمانات .
٣	الربحية .
٤	المركز المالي القوي .
٥	قدرته على ادارة مشروعه .
٦	الظروف العامة .
٧	قيمة القرض.
٨	جدوى المشروع .

٢- مدى اهمية الاجراءات التالية والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون :-

الرقم	ترتيب تنازلي
١	أخذ ضمانات كافية.
٢	قصر التعامل على عملاء جديدين فقط.
٣	المتابعات المستمرة.
٤	التدرج في منح التسهيلات .
٥	توفر كوادز ممتازة في التسهيلات

٤٥- ان حجم الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها الى اجمالي التسهيلات لديكم هي :

أ- ١ - ٥ %.

ب- ٦ - ١٠ %.

ج- ١١ - ١٥ %.

د- أكثر من ١٦ %.

٤٦- بناءً على الخبرة المصرفية التي تتمتع بها ، ما هي الأوزان حسب رأيك لكل من التالي

في وجود الديون المتعثرة :

- ادارة البنك (%) .

- ادارة العمل (%) .

- اسباب أخرى خارج عن ادارة الطرفين (%) .

١٠٠ %

- تم بحمد الله -

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A12	34	3	5	4.38	.60
A20	34	3	5	4.26	.71
A13	34	3	5	4.26	.67
A22	34	3	5	4.24	.65
A16	34	3	5	4.18	.58
A31	34	2	5	4.12	.91
A19	34	2	5	4.09	.75
A32	34	2	5	4.00	.78
A36	34	2	5	3.97	1.11
A30	34	2	5	3.97	.83
A38	34	2	5	3.94	.78
A37	34	2	5	3.94	.78
A41	34	2	5	3.94	.85
A17	34	2	5	3.94	.95
A39	34	2	5	3.91	.93
A1	34	1	5	3.91	1.00
A33	34	2	5	3.85	.99
A10	34	1	5	3.85	1.02
A14	34	1	5	3.79	1.12
A35	34	1	5	3.74	.95
A40	34	2	5	3.71	1.06
A2	34	2	5	3.68	1.01
A42	34	2	5	3.65	1.20
A11	34	1	5	3.62	.99
A5	34	1	5	3.62	1.07
A4	34	1	5	3.62	.99
A15	34	1	5	3.53	1.21
A28	34	1	5	3.53	1.19
A6	34	2	5	3.41	1.08
A21	34	1	5	3.35	1.10
A23	34	1	5	3.29	1.24
A18	34	1	5	3.29	1.00
A27	34	1	5	3.29	1.27
A25	34	2	5	3.26	1.14
A24	34	1	5	3.21	.95
A3	34	1	5	3.15	1.05
A9	34	1	5	3.15	1.05
A29	34	1	5	2.85	1.13
A8	34	1	5	2.82	1.19
A26	34	1	5	2.79	1.04
A7	34	1	4	2.74	.99
A34	34	1	5	2.68	1.20
Valid N (listwise)	34				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
total2= sum of(a1 to a42)/42	34	2.95	4.55	3.6317	.4061
Valid N (listwise)	34				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	34	1	5	3.91	1.00
A3	34	1	5	3.15	1.05
A4	34	1	5	3.62	.99
A9	34	1	5	3.15	1.05
A10	34	1	5	3.85	1.02
A11	34	1	5	3.62	.99
A18	34	1	5	3.29	1.00
A21	34	1	5	3.35	1.10
A23	34	1	5	3.29	1.24
A24	34	1	5	3.21	.95
A25	34	2	5	3.26	1.14
A27	34	1	5	3.29	1.27
A29	34	1	5	2.85	1.13
A36	34	2	5	3.97	1.11
A38	34	2	5	3.94	.78
A40	34	2	5	3.71	1.06
A41	34	2	5	3.94	.85
A42	34	2	5	3.65	1.20
r1 (bank domain)	34	2.22	4.56	3.5033	.5464
Valid N (listwise)	34				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A2	34	2	5	3.68	1.01
A5	34	1	5	3.62	1.07
A12	34	3	5	4.38	.60
A16	34	3	5	4.18	.58
A17	34	2	5	3.94	.95
A19	34	2	5	4.09	.75
A30	34	2	5	3.97	.83
A35	34	1	5	3.74	.96
A37	34	2	5	3.94	.78
A39	34	2	5	3.91	.93
r2 (omala domain)	34	3.10	4.80	3.9441	.3894
Valid N (listwise)	34				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A6	34	2	5	3.41	1.08
A13	34	3	5	4.26	.67
A20	34	3	5	4.26	.71
A26	34	1	5	2.79	1.04
r3 (others)	34	2.75	4.75	3.6838	.5197
Valid N (listwise)	34				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
r1 (bank domain)	34	2.22	4.56	3.5033	.5464
r2 (omala domain)	34	3.10	4.80	3.9441	.3894
r3 (others)	34	2.75	4.75	3.6838	.5197
total1=(r1+r2+r3)/3	34	3.07	4.60	3.7104	.3985
Valid N (listwise)	34				

Frequencies

Statistics

	B1	B2	B3	B4	B5
N	34	8	8	8	27
Valid	34	8	8	8	27
Missing	0	26	26	26	7

Frequency Table

B1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid yes	8	23.5	23.5	23.5
no	26	76.5	76.5	100.0
Total	34	100.0	100.0	

B2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2	1	2.9	12.5	12.5
3	2	5.9	25.0	37.5
4	5	14.7	62.5	100.0
Total	8	23.5	100.0	
Missing System	26	76.5		
Total	34	100.0		

ملحق رقم (٣)
Correlations

		A40	A41	A42	r1 (bank domain)
A1	Pearson Correlation	.204	.244	.226	.492**
	Sig. (2-tailed)	.246	.164	.198	.003
	N	34	34	34	34
A3	Pearson Correlation	.286	-.092	.139	.411*
	Sig. (2-tailed)	.102	.605	.435	.016
	N	34	34	34	34
A4	Pearson Correlation	.208	.262	-.015	.443**
	Sig. (2-tailed)	.237	.135	.933	.009
	N	34	34	34	34
A9	Pearson Correlation	.313	.248	.235	.634**
	Sig. (2-tailed)	.072	.158	.182	.000
	N	34	34	34	34
A10	Pearson Correlation	.127	.199	-.044	.361*
	Sig. (2-tailed)	.474	.258	.806	.036
	N	34	34	34	34
A11	Pearson Correlation	.644**	.479**	.445**	.778**
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.008	.000
	N	34	34	34	34
A18	Pearson Correlation	.541**	.341*	.491**	.669**
	Sig. (2-tailed)	.001	.048	.003	.000
	N	34	34	34	34
A21	Pearson Correlation	.405*	.120	.464**	.529**
	Sig. (2-tailed)	.018	.498	.006	.001
	N	34	34	34	34
A23	Pearson Correlation	.320	.189	.476**	.680**
	Sig. (2-tailed)	.065	.285	.004	.000
	N	34	34	34	34
A24	Pearson Correlation	-.210	.204	-.041	.005
	Sig. (2-tailed)	.234	.248	.819	.977
	N	34	34	34	34
A25	Pearson Correlation	.142	-.109	.181	.367*
	Sig. (2-tailed)	.423	.540	.305	.033
	N	34	34	34	34
A27	Pearson Correlation	.337	.045	.467**	.536**
	Sig. (2-tailed)	.051	.802	.005	.001
	N	34	34	34	34
A29	Pearson Correlation	.140	-.009	.339*	.194
	Sig. (2-tailed)	.431	.959	.050	.271
	N	34	34	34	34
A36	Pearson Correlation	.685**	.350*	.580**	.758**
	Sig. (2-tailed)	.000	.043	.000	.000
	N	34	34	34	34
A38	Pearson Correlation	.384*	.637**	.302	.568**
	Sig. (2-tailed)	.025	.000	.083	.000
	N	34	34	34	34
A40	Pearson Correlation	1.000	.384*	.605**	.702**
	Sig. (2-tailed)	.	.025	.000	.000
	N	34	34	34	34
A41	Pearson Correlation	.384*	1.000	.334	.479**
	Sig. (2-tailed)	.025	.	.053	.004
	N	34	34	34	34

Correlations

		A40	A41	A42	r1 (bank domain)
A42	Pearson Correlation	.605**	.334	1.000	.686**
	Sig. (2-tailed)	.000	.053	.	.000
	N	34	34	34	34
r1 (bank domain)	Pearson Correlation	.702**	.479**	.686**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.000	.
	N	34	34	34	34

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		A2	A12	A16	A17	A19
A2	Pearson Correlation	1.000	.260	.049	.201	.039
	Sig. (2-tailed)	.	.138	.782	.254	.828
	N	34	34	34	34	34
A12	Pearson Correlation	.260	1.000	-.026	.304	.257
	Sig. (2-tailed)	.138	.	.886	.080	.143
	N	34	34	34	34	34
A16	Pearson Correlation	.049	-.026	1.000	.241	.242
	Sig. (2-tailed)	.782	.886	.	.170	.167
	N	34	34	34	34	34
A17	Pearson Correlation	.201	.304	.241	1.000	.177
	Sig. (2-tailed)	.254	.080	.170	.	.318
	N	34	34	34	34	34
A19	Pearson Correlation	.039	.257	.242	.177	1.000
	Sig. (2-tailed)	.828	.143	.167	.318	.
	N	34	34	34	34	34
A30	Pearson Correlation	.169	.023	.137	-.079	.342*
	Sig. (2-tailed)	.340	.897	.439	.659	.048
	N	34	34	34	34	34
A35	Pearson Correlation	.003	.179	.032	-.051	-.217
	Sig. (2-tailed)	.988	.310	.857	.776	.217
	N	34	34	34	34	34
A37	Pearson Correlation	.440**	.179	.160	.118	.061
	Sig. (2-tailed)	.009	.312	.367	.505	.732
	N	34	34	34	34	34
A39	Pearson Correlation	.291	.438**	.030	-.006	.098
	Sig. (2-tailed)	.095	.010	.867	.973	.583
	N	34	34	34	34	34
r2 (omaia domain)	Pearson Correlation	.563**	.622**	.356*	.432*	.420*
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.039	.011	.013
	N	34	34	34	34	34

Correlations

		A30	A35	A37	A39	r2 (omala domain)
A2	Pearson Correlation	.169	.003	.440**	.291	.563**
	Sig. (2-tailed)	.340	.988	.009	.095	.001
	N	34	34	34	34	34
A12	Pearson Correlation	.023	.179	.179	.438**	.622**
	Sig. (2-tailed)	.897	.310	.312	.010	.000
	N	34	34	34	34	34
A16	Pearson Correlation	.137	.032	.160	.030	.356*
	Sig. (2-tailed)	.439	.857	.367	.867	.039
	N	34	34	34	34	34
A17	Pearson Correlation	-.079	-.051	.118	-.006	.432*
	Sig. (2-tailed)	.659	.776	.505	.973	.011
	N	34	34	34	34	34
A19	Pearson Correlation	.342*	-.217	.061	.098	.420*
	Sig. (2-tailed)	.048	.217	.732	.583	.013
	N	34	34	34	34	34
A30	Pearson Correlation	1.000	-.236	.091	.541**	.508**
	Sig. (2-tailed)	.	.179	.609	.001	.002
	N	34	34	34	34	34
A35	Pearson Correlation	-.236	1.000	-.103	.108	.145
	Sig. (2-tailed)	.179	.	.564	.543	.413
	N	34	34	34	34	34
A37	Pearson Correlation	.091	-.103	1.000	.076	.390*
	Sig. (2-tailed)	.609	.564	.	.668	.023
	N	34	34	34	34	34
A39	Pearson Correlation	.541**	.108	.076	1.000	.662**
	Sig. (2-tailed)	.001	.543	.668	.	.000
	N	34	34	34	34	34
r2 (omala domain)	Pearson Correlation	.508**	.145	.390*	.662**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.002	.413	.023	.000	.
	N	34	34	34	34	34

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

orrelations

Correlations

		A6	A13	A20	A26	r3 (others)
A6	Pearson Correlation	1.000	.097	-.068	.322	.687**
	Sig. (2-tailed)	.	.585	.704	.063	.000
	N	34	34	34	34	34
A13	Pearson Correlation	.097	1.000	.360*	.125	.556**
	Sig. (2-tailed)	.585	.	.036	.481	.001
	N	34	34	34	34	34
A20	Pearson Correlation	-.068	.360*	1.000	-.088	.378*
	Sig. (2-tailed)	.704	.036	.	.619	.028
	N	34	34	34	34	34
A26	Pearson Correlation	.322	.125	-.088	1.000	.676**
	Sig. (2-tailed)	.063	.481	.619	.	.000
	N	34	34	34	34	34
r3 (others)	Pearson Correlation	.687**	.556**	.378*	.676**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.028	.000	.
	N	34	34	34	34	34

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		r1 (bank domain)	r2 (omala domain)	f3(others)	total1=(r1+r2+r3)/3
r1 (bank domain)	Pearson Correlation	1.000	.602**	.042	.867**
	Sig. (2-tailed)	.	.000	.813	.000
	N	34	34	34	34
r2 (omala domain)	Pearson Correlation	.602**	1.000	-.215	.786**
	Sig. (2-tailed)	.000	.	.222	.000
	N	34	34	34	34
f3(others)	Pearson Correlation	.042	-.215	1.000	.004
	Sig. (2-tailed)	.813	.222	.	.984
	N	34	34	34	34
total1=(r1+r2+r3)/3	Pearson Correlation	.867**	.786**	.004	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.984	.
	N	34	34	34	34

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

An-Najah National University

Faculty of Higher Studies

***Non-Performing Credit Facilities Granted By
Banks, and Their Impact on Taxation***

Prepared by

Brohan Husni Hasan Omar

Supervised by

Dr. Hisham Jaber

**This study is submitted in Partial Fulfillment of the
requirements for an M. A Degree in Tax Disputes, Faculty of
Higher Studies at An-Najah National University**

Nablus / Palestine

June, 2003

ABSTRACT

Banking sector in all countries faces the problem of troubled loans , Palestinian banking sector suffers from this problem due to the current situation , credit facilities dropped by the end of June,2002 by 23.7% of that of the end of 2000, .Provisions for doubtful debts increased by 40% This study aims at examine the reasons for troubled loans and its impact on the banks and taxes . Several hypothesis have been developed .

A questionnaire was designed for data gathering . a pilot study was conducted then the questionnaire was distributed to a sample of officials of bank's branches of West Bank , 38 respondents out of 46 returned the questionnaire i.e. about 90% of the sample, data were analyzed using SPSS. Descriptive statistics was used to analyze the data, It was found that both the banks and clients were responsible for troubled loans , granting loans on a personal basis bad management bad financial management were main reasons for troubled loans .

More than 76% of the sample did not use Z- score for forecasting failure in credits . This was due to the lack of knowledge of this measure.

It was found that credit is granted on the basis of clients character, collateral , follow up was one of the main means of collection troubled loans.

It was found that there is a relationship between troubled loans and taxes. Tax department used uncollected interest as part of taxable income. This led to the increase in taxes paid by banks.

Recommendations were drawn from the results of which are training of banks staff documentation follow up of credit facilities , establishment of collection departments , emphasize more internal and external control on banks , establishing a special section in the courts for banking disputes through experienced judges and attorneys to facilitate the follow up of troubled loans , as for the tax department it is recommended that unsolved interests on troubled loans in banks to be dealt with within the taxable income on a cash basis rather than on accrual basis .